

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالب: عبدالمومن قواوسي
تحت إشراف: الدكتور كمال عايشي

لجنة المناقشة:

د.سعودي محمد الطاهر	جامعة باتنة	رئيسا
د.عايشي كمال	جامعة باتنة	مقررا
د.مرغاد لخضر	جامعة بسكرة	عضوا
د.ديلمي لخضر	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 2011/2012

الإهداء

إلى من كان دعاؤها مصباحاً أنار لي دروب الحياة، ورعاؤها غني
زادني قوة وعزيمة إلى والدتي الكريمة حفظها الله حبا في عطاءها و
طمعا في رضاها، أدامها الله منارا فوق رأسي.

إلى من علمني كيف يكون حب العلم و الالتزام و رقي المعاملة
والدي العزيز باركهم الله.

إلى الذين وقفوا إلى جانبي و ترقبوا بشغف و شوق كبيرين إتمام هذا
العمل ووصولي إلى أعلى المراتب، أخواني أكرم و حسام و أختي حفظهم
الله.

إلى أساتذتي الكرام و إلى كل الأصحاب والأحباب سدد الله خطاهم و
عوّضهم الله عنا بأفضل من ذلك.

كلمة شكر و تقدير

يسعدني أن أتقدم بموفور الشكر و خالص الثناء و أعظم
التقدير والعرفان إلى الدكتور كمال عايشي أستاذ الاقتصاد
بجامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم
التسيير لتفضله على الاشراف على هذا البحث و رعايته
له منذ اللبنة الاولى فله الشكر على ما قدمه من وقت و جهد.
رغم كثرة مشاغله و مسؤولياته، حيث كان لتوجيهاته السديدة
و علمه الغزير أكبر الأثر في انجاز هذا البحث جازاه الله
خير الجزاء و كتب له الصحة و السعادة.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجاز
هذا العمل من بعيد أو قريب.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
إهداء.....	I
شكر و عرفان.....	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول.....	III
قائمة الأشكال.....	VII
المقدمة العامة.....	أ-ج
الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية في النظرية الاقتصادية	
المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.....	3
أولاً: نظرية آدم سميث في التكاليف المطلقة.....	3
ثانياً: ريكاردو ونظرية التكاليف النسبية.....	5
ثالثاً: جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية.....	13
المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.....	14
أولاً: نظرية نسب عناصر الانتاج:.....	15
ثانياً: لغز ليونتييف.....	16
المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة والنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية.....	18
أولاً: نظرية معدل التبادل الدولي لليندر.....	18
ثانياً: نموذج اقتصاديات الحجم.....	20
ثالثاً: نموذج الفجوة التكنولوجية.....	20
رابعاً: نظرية دورة حياة المنتج	21
خامساً: نظرية التبادل اللامتكافئ.....	23
المبحث الرابع: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية.....	25
أولاً: تعريف السياسة التجارية الدولية و أهدافها.....	25
ثانياً: أنواع السياسات التجارية الدولية.....	27
خاتمة الفصل الأول.....	30
الفصل الثاني: التنمية الصناعية في الجزائر	

المبحث الأول: الأسس النظرية لاستراتيجية التصنيع في الجزائر.....	35
أولا: نظرية أقطاب النمو.....	35
ثانيا: نظرية الصناعات المصنعة.....	36
المبحث الثاني: استراتيجية التصنيع في الجزائر.....	38
أولا: استراتيجية التصنيع من خلال النفقات الاستثمارية.....	39
ثانيا: نقائص استراتيجية التصنيع في الجزائر.....	41
المبحث الثالث: إجراءات تصحيح المسار الاقتصادي (1980-1989).....	42
أولا: معالجة الاختلال في الاستثمارات العمومية (1980-1989).....	43
ثانيا: محاولة التخفيف من الديون الخارج.....	45
ثالثا: التوجه نحو القطاع الخاص الوطني والأجنبي.....	45
رابعا: إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية.....	46
المبحث الرابع: الخصوصية والانتقال إلى اقتصاد السوق.....	49
أولا: الإصلاحات في النظام النقدي 1986.....	51
ثانيا: مشاكل الانتقال إلى اقتصاد السوق.....	53
ثالثا: العوامل الخارجية والتحول نحو اقتصاد السوق.....	54
خاتمة الفصل الثاني.....	59
الفصل الثالث: تطور التجارة الخارجية و سياسات تحريرها في الجزائر	
المبحث الأول : تطور التجارة الخارجية.....	62
أولا: تحليل تطور التجارة الخارجية لفترة (1964-1985).....	62
ثانيا: تحليل تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1986-1989).....	64
ثالثا: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2010).....	66
رابعا: تحليل الميزان التجاري للفترة (1990-2010).....	69
خامسا: التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية للفترة (1990-2010).....	76
المبحث الثاني: تحليل تطور سياسة التجارة الخارجية.....	79
أولا: التجارة الخارجية للجزائر في ظل التخطيط المركزي.....	79
ثانيا: إصلاحات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.....	87
المبحث الثالث: الإصلاحات من خلال سياسات التعديل الهيكلي.....	90
أولا: المحتوى العام لبرنامج التعديل الهيكلي.....	90
ثانيا: انعكاسات سياسة التعديل الهيكلي.....	93

95	ثالثا: آثار برنامج التعديل الهيكلي على الميزان التجاري.....
96	رابعا: أثر برنامج التعديل الهيكلي على الديون الخارجية.....
98	خامسا: أثره على مستوى الاحتياطات الدولية وسعر الصرف.....
102	خاتمة الفصل الثالث.....
	الفصل الرابع: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر
105	المبحث الأول: الأسس النظرية لطرق النمذجة القياسية.....
105	أولا: مفهوم النموذج الاقتصادي القياسي.....
107	ثانيا: اختيار الفروض أو الدلالة.....
110	المبحث الثاني: خصائص الصناعة الجزائرية.....
111	أولا: ضعف الإنتاج الصناعي و انخفاض الإنتاجية الصناعية.....
111	ثانيا: ضعف القدرة على المنافسة و ارتفاع كلفة الإنتاج.....
113	ثالثا: الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.....
114	المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على الناتج الصناعي (نموذج قياسي).....
115	أولا: هيكل الإنتاج الصناعي في الجزائر.....
117	ثانيا: القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري.....
119	ثالثا: نموذج يفسر أثر تحرير التجارة الخارجية على القيمة المضافة للصناعة التحويلية.....
122	المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري على التشغيل و الانتاجية.....
122	أولا: القطاع الصناعي وأهميته بالنسبة لسوق العمل في الجزائر.....
123	ثانيا: نموذج يفسر أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاع الصناعي التحويلي.....
125	ثالثا: الانتاجية في الصناعة التحويلية الجزائرية.....
127	رابعا: نموذج يفسر أثر تحرير التجارة الخارجية على إنتاجية العامل.....
129	المبحث الرابع: أثر الانفتاح التجاري و سعر البترول على الصادرات الصناعية.....
129	أولا: درجة الانفتاح على العالم الخارجي.....
131	ثانيا: مؤشر الانكشاف في القطاع الصناعي الجزائري.....
132	ثالثا: نموذج يفسر أثر الانفتاح التجاري و أسعار البترول على الصادرات الصناعية.....
135	خاتمة الفصل الرابع.....
136	الخاتمة العامة.....
141	قائمة المراجع.....
147	الملاحق.....

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تكلفة إنتاج المنسوجات والخمور في إنجلترا والبرتغال	04
02	تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل	10
03	تساوي النفقات النسبية	12
04	الوزن النسبي للصناعات الثقيلة داخل استثمارات القطاع الصناعي خلال فترة 1967-1979	40
05	توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط (1980-1984)	43
06	نسب توزيع الاستثمارات على المخطط التنموية خلال فترة 1967-1989	44
07	تطوير إيرادات الصادرات 1980-1991	55
08	تطور نسبة خدمة الدين (خدمة الدين/ صادرات السلع والخدمات) بالنسبة المئوية	55
09	الإصلاحات من خلال القوانين ومضامينها	57

82	معدلات الضريبة الجمركية على نوعية السلع المستوردة	10
94	بعض مؤشرات اقتصادية خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي	11
96	تطور وهيكل المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة 1998-1993	12
97	تطور خدمات ديون خلال فترة تطبيق البرنامج	13
98	حجم الديون المعاد جدولتها خلال الفترة 1998-1994	14
99	تطور وسائل الدفع خلال فترة البرنامج	15
116	المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية لعام 2009	16
118	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات (1990 ، 1995 ، 2000 ، 2009)	17
122	توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات (1995،2000،2009)	18
127	إنتاجية العمالة الصناعية للسنوات (1990، 2000 - 2009)	19
132	نسبة الصادرات الصناعية للواردات الصناعية للمدة (1990-2009)	20

الأشكال :

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	مراحل دورة المنتج	01

المقدمة العامة:

مقدمة

تعددت الآراء بخصوص العلاقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال كان لبعض الكلاسيك مثل آدم سميث نظرة تفاؤلية بخصوص هذه العلاقة؛ فقد أشار آدم سميث لأثر التجارة في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص و تقسيم العمل و تصريف فائض الإنتاج، و بالتالي اتساع السوق و زيادة الكفاءة الإنتاجية.

و في الفكر الحديث هناك أيضا المتفائلون أمثال هيكس و فاينر، حيث يشير هيكس إلى ما يتيح التجارة الخارجية للبلاد النامية من مبادلة سلع اقل نفعا في أغراض التنمية بسلع تستخدمها البلاد في أغراض التنمية، و أوضح فاينر أن معدل النمو الاقتصادي لبلد ما يتوقف على ما يستطيع هذا البلد أن يحققه عن طريق التجارة الخارجية من إسهام في هذا النمو.

إشكالية الدراسة:

من الملاحظ الآن أن العديد من الدول توجه إلى الأخذ بتحرير التجارة الخارجية و الدخول في اتفاق منظمة التجارة العالمية بعدما فشلت في استخدام سياسة الإحلال محل الواردات - التي توابها القيود و الحماية للتجارة الخارجية - في أن تنهض باقتصادياتها.

مما سبق تبرز أهمية الإجابة على السؤال الذي تدور حوله المشكلة البحثية للدراسة و هو:

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر؟

يتفرع عن السؤال الأساسي أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

1- ما هي أهم التطورات التي عرفت التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي؟

2- ماهي المراحل التي مرت بها السياسة التجارية في الجزائر؟

3- ما هي آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على الصناعة الوطنية؟

فمنذ بداية مسار تحرير الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية ردد الكثير من المتخصصين العديد من

الأسئلة حول التأثير المتوقع لنهج التحرير التجاري على الصناعة الوطنية، وإمكانية وضع ضمانات

لحماية المنتجات المحلية من سياسة الإغراق والدعم الخارجي للسلع المستوردة والتي يمكن أن

تتعرض لها الأسواق الجزائرية مما يلحق الضرر ببعض الصناعات.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، اعتمد الباحث على الفرضيات التالية:

1- أن تحرير التجارة الخارجية بما يؤدي إلى فتح الأسواق استيرادا و تصديرا يترتب عليه آثار إيجابية و أخرى سلبية على أداء القطاع الصناعي و بالتالي على التنمية الصناعية.

2- من المتوقع أن تكون محصلة هذه الآثار سلبية خاصة في الأجلين القصير و المتوسط.

أهمية الدراسة:

يعتبر قطاع الصناعة من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، لما له من دور رائد في دفع عجلة التنمية، فضلا على أن أي تغيرات تحدث في السياسة الاقتصادية يتأثر بها هذا القطاع و من ثم تصبح دراسة التغيرات الجوهرية في قطاع الصناعة - من حيث الهيكل و القدرة التنافسية - نتيجة إتباع سياسات تحرير التجارة الخارجية دراسة تفصيلية هدفا مهما. و خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار سياسات التجارة الخارجية يمكن أن يكون له آثار إيجابية و أخرى سلبية حيث تتمثل الآثار الإيجابية في زيادة الكفاءة بالعمل وفقا للمنافسة، وتبنى تكنولوجيا متطورة، وكذلك توفير منتجات جديدة للأسواق، والبحث الدائم عن الأسواق الجديدة فضلا عن إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتلاءم و إمكانية تحقيق المزايا النسبية و المنافسة العالمية؛ أما الآثار السلبية فتتضمن الصعوبات التي تواجه عملية التصنيع في المرحلة الأولى لتحرير التجارة الخارجية كضعف الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لدعم القطاع الصناعي الذي يتطلب عمالة ماهرة مدربة على استعمال التقنيات الحديثة، كذلك صعوبة العمل في إطار تنافسي مع العالم الخارجي في المراحل الأولى، بما يتضمن ذلك من إزالة الحماية و فتح السوق المحلية للمنتجات المستوردة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية البحث تبرز في أن تطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية جاءت في توقيت تزامن مع حدوث تطورات عديدة على النطاق الدولي في ما يترتب عليه زيادة تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- تحديد آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر.
- 2- إبراز السلبيات التي يمكن أن يعاني منها الاقتصاد الجزائري جراء تحرير التجارة الخارجية.
- 3- إيجاد الحلول المناسبة لتفادي الآثار السلبية التي قد يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

4- إبراز الصعوبات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية.

5- سبل تطوير و تنمية و كذا مستقبل التنمية الصناعية في الجزائر.

منهج الدراسة:

أما فيما يخص منهج البحث فقد اعتمد على أسلوب البحث الاقتصادي والذي يستخدم أكثر من منهج، حيث تم إتباع المنهج الوصفي في استعراض الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التجارة و الصناعة للجزائر و ذلك لتحديد آثار تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر، واعتمد الباحث على منهج التحليلي الإحصائي من خلال البيانات والجدول الإحصائية، بالإضافة إلى المنهج القياسي لتوضيح العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و التنمية الصناعية.

محتويات الدراسة:

سعى لتحقيق الهدف المحدد للدراسة ارتئى الباحث أن تكون محتويات الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول نظريات التجارة الخارجية في النظرية الاقتصادية حيث يضم هذا الفصل أربعة مباحث و كان المبحث الأول بعنوان النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية، أما المبحث الثالث فكان بعنوان الاتجاهات الحديثة والنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية، وجاء المبحث الرابع بعنوان السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

أما الفصل الثاني فيتناول التنمية الصناعية في الجزائر وهو يضم بدوره أربعة مباحث فجاء المبحث الأول الأسس النظرية لإستراتيجية التصنيع في الجزائر أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى إستراتيجية التصنيع في الجزائر أما المبحث الثالث فقد تناول إجراءات تصحيح المسار الاقتصادي، أما المبحث الرابع فتناول الخصوصية والانتقال إلى اقتصاد السوق.

أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان تطور التجارة الخارجية و سياسات تحريرها في الجزائر و قد قسم هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول تطور التجارة الخارجية أما المبحث الثاني فتناول تحليل تطور سياسة التجارة الخارجية، وفي المبحث الثالث تناولنا الإصلاحات من خلال سياسات التعديل الهيكلي

أما الفصل الرابع فكان بعنوان أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر، وهو يضم خمسة مباحث حيث جاء عنوان المبحث الأول الأسس النظرية لطرق النمذجة القياسية، أما المبحث الثاني فقد تناول خصائص الصناعة الجزائرية، وجاء المبحث الثالث بعنوان أثر تحرير التجارة الخارجية على الناتج الصناعي (نموذج قياسي)، وتناول المبحث الرابع أثر تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري على التشغيل و الانتاجية، أما المبحث الخامس فكان تحت عنوان أثر الانفتاح التجاري و سعر البترول على الصادرات الصناعية.

الفصل الأول:
نظريات التجارة الخارجية في النظرية
الاقتصادية

الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية في النظرية الاقتصادية

مقدمة:

يجمع أغلب الإقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. ولقد جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل لآراء المذهب التجاري، التي كانت سائدة قبل ذلك، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)، باعتبارها مقياس لقوة الدولة، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي، حيث اضطلع بهذه المهمة رواد المدرسة الكلاسيكية الإنجليز، و سنستعرض في هذا الفصل أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة والنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية

المبحث الرابع: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

ظهرت هذه النظريات في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ونشأت هذه النظريات في الواقع كرد فعل لمذهب التجاريين الذي يقوم بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس، الذي يعتبر مقياس قوة الدولة آنذاك. ولقد حملت هذه النظريات لواء حرية التجارة موضحة أن قوة الدولة لا تقاس فقط بما لديها من معدن نفيس، ولكن أيضا من الأراضي والمباني و سلع الاستهلاك مبينة أن حرية التجارة هي السبيل لزيادة ثروة الدولة، وبالتالي قوتها. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم نظريات التجارة الخارجية التي لا تزال مطبقة بشكل ما في التبادل الدولي إلى يومنا هذا.

أولا: نظرية آدم سميث في التكاليف المطلقة

يعتبر آدم سميث أول من قام بمحاولة تفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي بصورة علمية، وقد تم ذلك انطلاقا من قانون النفقات المطلقة في التجارة بين الدول المختلفة، كما يعد هذا القانون نتيجة منطقية لنظراته في طبيعة الثروة والعوامل المحددة لها. لقد انتقد آدم سميث التجاريين فيما يخص طبيعة الثروة، وتدخل الدولة في تقييد الواردات وزيادة الصادرات لإبقاء الميزان التجاري في حالة فائض، وفيما يخص الثروة فهو يرى أن ثروة الأمة لا تتمثل فيما يمكن أن تحصل عليه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) فقط كما يرى التجاريون، بل تشمل بالإضافة إلى ذلك جميع السلع الإنتاجية والاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات الإنسانية والتي تعتبر مقياسا لقوة الدولة. وهو ينادي بحرية التجارة الخارجية على عكس التجاريين الذين ينادون بتقييدها، حيث يرى بحرية التجارة بين الدول المختلفة، وبين جميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها. وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريناها منه ببعض إنتاج صناعتنا " ¹ لقد برهن آدم سميث في كتابه ثورة الأمم أن التجارة تجعل البلد يستفيد من مزايا تقسيم العمل بين أفراد المجتمع الواحد، الذي بدوره يؤدي إلى التخصص وبالتالي زيادة الإنتاجية والناتج الوطني للدولة، فزيادة الإنتاجية والناتج الوطني للدولة يتوقف على سعة السوق في جانب، وعلى مقدار رأس المال المستخدم في جانب آخر.

¹ جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 18.

إذن فزيادة رأس المال المستخدم في النشاط الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لتقسيم العمل ومن ثم التخصص بين الأفراد في البلد الواحد.

كما أكد سميث على أن نفس المبدأ يؤدي إلى نفس النتيجة إذ طبقت أطراف التبادل الدولي. فحرية التجارة تؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة أن تخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية مثل المناخ، الموارد الطبيعية، اليد العاملة، التجهيزات الرأسمالية، الاقتراب من الأسواق، من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض الإنتاج لديها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة، وبالتالي فإن (السوق) التجارة الخارجية هي امتداد (للسوق) التجارة الداخلية.

فالتبادل الدولي يتيح للطرفين المتبادلين منافع أكبر من ذي قبل، ليس فقط في زيادة الرصيد من المعدن النفيس، بل في زيادة السلع والخدمات واتساع نطاق السوق، وما يزيد عنه من تقسيم في العمل وبالتالي زيادة في الناتج الكلي الذي بدوره يزيد في قدرة الدولة على الادخار لتمويل (الاستثمار) الزيادات الإضافية في مقدار ما تملكه من رأس المال وبالتالي الزيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة.

وعليه يمكن القول أن التجارة الخارجية تساهم في القضاء على القيود التي تقف أمام تطوير ظاهرة التخصص، وتقسيم العمل الناشئ عن ضيق السوق المحلية.

وأخيراً يمكن القول أن قيام التجارة الخارجية يؤدي إلى اتساع دائرة سوق أطراف التبادل الدولي عن طريق خلق أسواق جديدة لمنتجاتها.

ويرى آدم سميث أنه يكفي لوجود فرق في نفقة الإنتاج في بلدين تقوم التجارة بينهما، وذلك ما يسمى " بنظرية النفقات المطلقة " والتي يمكن صياغتها نظرياً كما يلي:

الجدول رقم 1: تكلفة إنتاج المنسوجات والخمور في إنجلترا والبرتغال

البلد	المنسوجات	الخمور
إنجلترا	2 ساعة	1 ساعة
البرتغال	4 ساعة	1/2 ساعة

المصدر : محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993 ، ص12

من خلال هذا المثال نلاحظ أن مدة المنسوجات بإنجلترا أقل منه بالبرتغال والعكس بالنسبة لمدة الخمور، وهنا نستنتج أن هناك ميزة مطلقة لكل من السلعتين، فالميزة المطلقة لإنتاج المنسوجات في إنجلترا والثانية في إنتاج الخمور بالبرتغال، والقيام بتبادل فائض السلعتين فيما

بينهما، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق المنسوجات أمام المنتجين الإنجليز وسوق الخمر أمام المنتجين البرتغاليين.

إن عصر " آدم سميث " تزامن مع الثروة الصناعية التي عرفت أوروبا، فالمشكل المطروح آنذاك هو ضيق السوق الإنجليزي، فوجد " آدم سميث " حلاً لمشكلة توسيع واستعمال الإنتاج وتسويق فائض الإنتاج وهو اللجوء إلى الأسواق الخارجية، ففي نظره التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية، لذا أكد على ضرورة حرية المبادلات.¹

لكن السؤال الذي لم يعالجه " سميث " علاجاً علمياً ومقنعاً هو ماذا سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسيها؟

بمعنى آخر، نفترض أن البلدان النامية غير قادرة على توفير هذه الميزة نظراً لضعف كفاية رؤوس أموالها وصناعاتها بالنسبة للبلدان المصنعة، في هذه الحالة هل تعتمد هذه البلدان إلى الأفراد ولا تدخل في معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟.

ولقد ترك هذا السؤال معلقاً حتى مجيء " دافيد ريكاردو " ونظريته الشهيرة في التجارة الدولية التي تضمنت العناصر الأساسية للإجابة عن هذا السؤال، وقد عرفت هذه النظرية باسم " نظرية التكاليف النسبية".

ثانياً: ريكاردو ونظرية التكاليف النسبية:

فإلى جانب الانتقادات السابقة الذكر التي وجهت إلى نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث وبعد أن صارت هذه النظرية لا تستطيع إيجاد تفسير لواقع بعض الحالات تبادل الدولي مثل:

— حالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق، بالرغم من ذلك لا تخصص في إنتاجها ومن ثم في تصديرها.

— حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع البلد الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

ففي هذه الحالة هل أن البلد الثاني سيقوم بالتخصص في إنتاج السلعتين وتصدير الفائض إلى البلد الآخر، حيث يبقى البلد الأول دون تخصص وبالتالي دون اشتراكه في عملية التبادل الدولي؟

¹ سعيد النجار: "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار إلى التقليديين"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973، ص

إن الإجابة عن هذه التساؤلات قد تصدى لها د. ريكاردو من خلال مساهمته في التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج، وليس التفوق المطلق كما يرى آدم سميث.

وقد تم ذلك من خلال عرض نظريته المعروفة " نظرية التكاليف النسبية " التي تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لا زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن.¹

الفقرة الأولى: التكاليف النسبية

ويقصد بها النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين، أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد ويمكن توضيحها كما يلي:

أ — النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين (أي التباين الجغرافي) :
ووفق هذا التحديد، تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح في فرنسا بالنسبة لإنجلترا كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا

=

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في إنجلترا

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش في فرنسا بالنسبة لإنجلترا كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا

=

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في إنجلترا

ب — النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين: داخل البلد الواحد أي (التباين السلعي):
وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في فرنسا كما يلي:

¹ سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1993، ص 83.

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا

=

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في إنجلترا كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في إنجلترا

=

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في إنجلترا

الفقرة الثانية: الفروض التي تقوم عليها نظرية التكاليف النسبية

وقبل القيام بتحليل نظرية التكاليف النسبية سنقوم بمناقشة الفروض التي تعتمد عليها، ثم بعد ذلك سنقوم باستعراضها وصياغتها في صورتها المبسطة، كما جاء بها ريكاردو.

تعتمد نظرية التكاليف النسبية على عدد من الفروض الرئيسية التي يعتبر وجودها شرطاً أساسياً لصحة تفسير نمط (هيكل) وشروط التجارة الخارجية والنتائج التي تتوصل إليها. كما أنها تستخدم عدداً من الفروض الإيضاحية الأخرى، حيث يعتبر وجودها شرطاً مفسراً، لكن إلغائها لا يؤثر على صحة التحليل الذي تعتمده الفروض الأساسية:

1 – تمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة داخل البلد الواحد، سعياً وراء الربح في ظل المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج.

2 – عدم تمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال بين البلدان المختلفة – ما عدا سميث – لأسباب مختلفة، اجتماعية، ثقافية، إدارية، والبعض الآخر له طابع سياسي، وهي عوامل تشكل حواجز مختلفة للانتقال الحر لعناصر الإنتاج القابلة للانتقال، نظراً لوجود وحدات سياسة متميزة التي تعرف بالدول.

3 – أنها تعتمد على تحليل اقتصادي يقوم على حيادية النقود، حيث يتم التبادل في شكل مقايضة تتحدد فيه قيمة مبادلة أي سلعة بكمية العمل المتضمنة في سلعتي التبادل – نظرية العمل في القيمة – فمثلاً إذا كان إنتاج 1 واحدة من القماش يكلف 1 سا من العمل وإنتاج 1 واحدة من القمح يكلف 10 س / عمل فتكون القيمة النسبية لكل من القماش والقمح هي 1 قمح = 10 وحدات قماش، وفي هذه الحالة لا يهم الثمن الذي تباع به وحدتي كل من السلعتين

نقداً، بل الأساس هو نسبة مبادلة واحدة بين كل من السلعتين وفق كمية العمل المنفقة في إنتاج كل منهما.

4 — أن حرية التجارة الخارجية تتضمن آلية التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات بواسطة العلاقة بين كمية المعدن النفيس (المسكوكات الذهبية)، ومستوى الأسعار — وفق قانون دافيد هيوم — بحيث أنه إذا كانت قيمة صادرات دولة ما، أكبر من قيمة وارداتها من الدولة الأخرى، فإن الدولة الأولى تحصل على قيمة الفائض في شكل مسكوكات، مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود لديها فترتفع الأسعار والأجور فتقل الصادرات وتزيد الواردات، وتستمر العملية إلى أن يتحقق التوازن من جديد في الميزان التجاري والعكس صحيح.

5 — إنها تعتبر كمية الموارد الاقتصادية المتاحة معطاة، وبالتالي فلا تتأثر بعملية التبادل الدولي، وعلى هذا الأساس فكمية العمل المتاحة لبلد معين، تتوقف على حجم سكانه ومعدل زيادتهم وهي معطاة، وكذلك على مساحات الأرض، وكمية رأس المال كلها معطاة لا تتأثر بالتبادل الدولي.

6 — أنها تفترض حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي فإن أثر قيام التجارة الخارجية بين الدول يؤدي إلى إعادة تخصيص مواردها، أي تحويلها من قطاع لآخر. فمثلاً عندما تخصص دولة في إنتاج القطن وتتخلى على إنتاج سلعة أخرى ولتكن القمح، فإن عناصر الإنتاج ستتحول من إنتاج القمح إلى إنتاج القطن.

7 — تفترض أن الإنتاج يخضع لقانون الغلة — أي التكلفة — الثابتة، وهذا يعني أن زيادة المدخلات في العملية الإنتاجية بنسبة معينة، يؤدي إلى زيادة المخرجات بنفس النسبة واعتبارها قاعدة عامة.

في حين أن هذه الحالة تعتبر في إطار التحليل الاقتصادي المتعلق بقوانين الغلة حالة استثنائية، وهو الأمر الذي أدى بنظرية النفقات النسبية إلى نتائج غير منطقية عند محاولتها تحديد معدل التبادل الدولي، حيث لم تستطع أن تحدد سوى منطقة لمعدلات التبادل الدولي المحتملة، والتي يمكن لأي منها أن يكون معدلاً فعلياً للتبادل الدولي.

8 — أنها تفترض تباين دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة، وذلك بسبب العوامل الطبيعية المختلفة مثل التربة، المناخ، التكوين الجيولوجي لباطن الأرض، وغيرها والتي تعتبر نقطة هامة جاءت بها نظرية التكاليف النسبية في تفسيرها لنمط التجارة الخارجية، لكن اقتصرها على العوامل الطبيعية فقط جعلها غير قادرة على إدخال العوامل المكتسبة في النفقات النسبية المختلفة في دول العالم بالنسبة للسلعة الواحدة.

9 — تفترض توفر شروط المنافسة الكاملة بين الدول المختلفة، وبين الوحدات الاقتصادية بداخلها لتحقيق أقصى ربح ممكن.

من ذلك فإن التغيرات التي تحدث في أسعار عناصر الإنتاج أو أسعار المنتجات فمن شأنها تؤدي إلى تغيرات في جانبي العرض والطلب إلى أن ينشأ توازن جديد بينهما دائما في ظل توفر مبدأ المنافسة الكاملة.

10 — تفترض أنه انطلاقا من مبدأ التحليل الاقتصادي الجزئي، فالتجارة بين الدول هو انعكاس للتجارة بين الأفراد والمؤسسات التي يمارسونها داخل الدولة الواحدة من خلال عمليات البيع والشراء، الإقراض والاقتراض، الدفع والتحصيل، فكما يسعى الأفراد والمؤسسات بمناسبة ممارستهم لعمليات التجارة الداخلية لتحقيق أكبر ربح ممكن، فإن هذا ينطبق على التجارة الخارجية قصد تحقيق أكبر عائد ممكن.

11 — ترى النظرية الكلاسيكية بحرية التجارة الخارجية واعتبارها أفضل من الحماية،¹ حتى لا تعرقل نشاط القطاع الخاص في تحقيق مصلحته التي في مجموعها تشكل المصلحة العامة.

صياغة نظرية النفقات النسبية:

لقد بحث ريكاردو في نظرية النفقات المطلقة، التي ترى أن قيام التجارة الخارجية يرجع إلى سبب الاختلاف في النفقات المطلقة، واعتبر أن ذلك ليس كافيا، وخلص إلى أن السبب الحقيقي في التبادل الدولي هو الاختلاف في النفقات النسبية وليس المطلقة، وصاغ نظريته التي عرفت بـ " نظرية النفقات النسبية"، والتي جاء بشرحها انطلاقا من الجدول التالي يوضح تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل.

¹ أجاز آدم سميث، الحماية في حالتين:

— إذا كانت مقتضيات الدفاع عن البلاد تقتضي صناعة معينة، ولا يمكن إشاؤها في ظل حرية التجارة.
— إذا كانت السلعة المنتجة محليا تخضع لضريبة محلية، فيمكن للبلد أن يفرض ضريبة جمركية مساوية على ما يستورد منها.

جدول رقم 2: تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل

السلعة البلد	القماش	القمح	نسبة أو مقارنة تكلفة الإنتاج بين السلعتين في البلد الواحد (التباين السلعي)
فرنسا	40	20	القماش بالنسبة للقمح بالنسبة للقمح
إنجلترا	12	10	$2 = 40/20$ $0,5 = 20/40$
مقارنة إنتاج الواحدة بين البلدين (التباين الجغرافي)	فرنسا بالنسبة لإنجلترا (1)	$=40/12$ 3,33 $=20/10$ 2	$1,80 = 12/10$ (1,20)
إنجلترا بالنسبة لفرنسا (2)	$=12/40$ 0,30	$=10/20$ 0,5	

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقاً من بيانات الجدول أعلاه، نجد أن إنجلترا تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج كل من القماش والقمح، في حين تعاني فرنسا من تخلف مطلق في إنتاج كل من السلعتين، وجب قانون النفقات المطلقة، فإن إنجلترا تتخصص تخصصاً كاملاً في إنتاج كل من القماش والقمح، وتعمل على تصدير ما يفيض عن احتياجاتها إلى فرنسا، وحسب منطق هذا القانون، أن فرنسا لا تقوم بإنتاج أي من السلعتين لعدم توفر التكلفة المطلقة لديها، وبالتالي لن تقوم التجارة الخارجية بين الدولتين، غير أن مثل هذا الوضع ترفضه فرنسا، وأن الواقع العملي يجعل فرنسا تتخصص في إنتاج إحدى السلعتين لكن ليس على أساس التكاليف المطلقة بل على أساس التكاليف النسبية.

1 — قانون النفقات النسبية:

إن تطبيق قانون النفقات النسبية يقتضي البحث في نسبة تكلفة الإنتاج بين البلدين من جهة، ونسبة تكلفة إنتاج السلعتين في البلد الواحد من جهة ثانية التي من خلالها تستطيع تحديد تخصيص كل من البلدين إنجلترا وفرنسا في أي من السلعتين القماش أو القمح وتحديد هيكل ونمط التجارة الخارجية لها، ومن ثم يمكن تحديد مجال معدل التبادل الدولي الذي جاء به

ريكاردو وللبرهنة على مدى صحة هذا القانون، نقول أنه في حالة تساوي النفقات النسبية هل يمكن أن تقوم التجارة الخارجية أم لا ؟

1.1 – تكلفة الإنتاج النسبية بين البلدين (معيار التباين الجغرافي): أي نسبة تكلفة الإنتاج بين البلدين (معيار التباين الجغرافي) وهي مقارنة تكلفة الإنتاج بين البلدين، وتتحدد النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين من خلال الجدول رقم 2 كما يلي:

– النفقة النسبية للإنتاج في إنجلترا بالنسبة لفرنسا هي $12/40 = 0,30$ في إنتاج القماش العمود الأول، وهذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش في إنجلترا يعادل إنتاج 0,30 وحدة من القماش في فرنسا.

إن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في إنجلترا يعادل إنتاج 0,50 وحدة من القمح في فرنسا. بمعنى أن تكلفة إنتاج 1 وحدة من القماش وأخرى من القمح في إنجلترا يعادل على التوالي تكلفة إنتاج 0,30 وحدة من القماش، و 0,50 وحدة من القمح في فرنسا.

1. 2 – تكلفة الإنتاج النسبية بين السلعتين في البلد الواحد (مقياس التباين السلعي): أي نسبة تكلفة إنتاج السلعتين في البلد الواحد وهي مقارنة بين تكلفة إنتاج السلعتين في البلد الواحد وتتحدد نسبة تكلفة السلعتين في إنتاج البلد الواحد من خلال الجدول رقم 2 كما يلي: – النفقة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش هي $10/12 = 0,83$ في إنجلترا (سطر 2)، وهذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح، يعادل تكلفة إنتاج 0,83 وحدة من القماش في إنجلترا، و $20/40 = 0,5$ في فرنسا (سطر 1)، وهذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل تكلفة إنتاج 0,5 وحدة من القماش في فرنسا.

1. 3 – هيكل التجارة الخارجية ومجال معدل التبادل الدولي:

1. 3. 1 – هيكل التجارة الخارجية:

بدراسة معطيات الجدول (2)، ومن خلال أرقام العمودين 1، 2 نجد أن درجة التفوق النسبي لإنجلترا على فرنسا في إنتاج القماش ($40/12 = 0,30$ ، العمود 1) أكبر منه في إنتاج القمح ($20/10 = 0,50$ ، العمود 2)، وبالتالي فإن إنجلترا ستتخصص في إنتاج القماش.

– أما من خلال السطرين 1، 2 فنجد أن النفقة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش هي أقل في فرنسا ($20/40 = 0,50$ السطر 1) منها في إنجلترا ($10/12 = 0,83$ ، السطر 2)، وبالتالي فإن فرنسا ستتخصص في إنتاج القمح. وفي هذا الإطار ترى النظرية أن اختلاف النفقات النسبية يؤدي إلى تخصص كل دولة تخصصاً كاملاً في إنتاج السلعة التي لها تفوق نسبي

فيها، وتقوم بتصدير الفائض عن استهلاكها إلى الدولة التي لها عجز فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم باستيراد السلعة التي تعاني من تخلف نسبي في إنتاجها.

ومن بيانات الجدول رقم 2 نجد أن إنجلترا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج القماش، وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج القمح، في حين أن فرنسا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج القمح وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج القماش، إذن على هذا الأساس يتشكل هيكل أو نمط التجارة الخارجية، حيث تقوم إنجلترا بالتخصص في إنتاج القماش كونها سلعة التفوق النسبي لديها، وتستورد القمح كونه سلعة التخلف النسبي لديها.

نستنتج من ذلك أن هيكل صادرات الدولة يتكون من مجموعة سلع التفوق النسبي أي السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل، أما هيكل وارداتها فيتكون من مجموعة سلع التخلف النسبي، وهي السلع التي لو قامت بإنتاجها لكانت نفقاتها النسبية أعلى.

إن هيكل التخصص هذا من شأنه أن يعمل على توجيه التجارة الخارجية وفقا للنظرية الكلاسيكية التي ترى بأن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لقيام التبادل الدولي.

حالة تساوي النفقات النسبية:

إن تساوي النفقات النسبية، لا يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية ولبيان ذلك نورد المثال التالي:

جدول رقم 3: تساوي النفقات النسبية

(التباين السلعي) (3)	القمح (2)	القماش (1)	
$0,5 = 20/40$	20	40	فرنسا (1)
$0,5 = 15/30$	15	30	إنجلترا (2)
	$0,75 = 15/20$	$0,75 = 30/40$	(التباين الجغرافي) (3)

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير بيانات الجدول رقم 03 أن إنجلترا لها ميزة مطلقة في إنتاج كل من القماش والقمح بالنسبة لفرنسا، حيث أن إنتاج وحدة واحدة من أي من السلعتين يحتاج لعدد أقل من ساعات العمل في إنجلترا عنه في فرنسا، لكن ذلك لا يعتبر شرطا كافيا لقيام التجارة بينهما، لأن النفقة النسبية في البلدين واحدة في إنتاج كل من القماش والقمح وتساوي 0,75 من خلال السطر الأخير. (3) وفق التباين الجغرافي.

وهذا يعني أن إنتاج 1 واحدة من القماش أو 1 واحدة من القمح في إنجلترا، يحتاج إلى 0,75 من كمية العمل التي يحتاجها إنتاج نفس الوحدتين في فرنسا.

وبالتالي ليس هناك تفوق نسبي لإنجلترا على فرنسا في إنتاج أي من السلعتين، أما النفقات النسبية لإنتاج كل من السلعتين في البلد الواحد، فمن خلال العمود الأخير (3) وفق التباين السلعي، فهي واحدة بالنسبة لإنتاج كل من القماش والقمح في البلدين وتساوي (0,50) وهذا يعني أن إنتاج وحدة واحدة من القماش يحتاج إلى ضعف قيمة العمل التي يحتاجها إنتاج وحدة القمح في كل من إنجلترا وفرنسا.

إذن نستخلص مما سبق أنه بالرغم من أن إنجلترا لديها تفوق مطلق في إنتاج السلعتين، فإن النفقات النسبية طبقاً لمعيار التباين الجغرافي تساوي (0,75)، أو طبقاً لمعيار التباين السلعي تساوي (0,50)، فهي متساوية في كلتا الدولتين، وفي هذه الحالة فإن قيام التبادل التجاري بين إنجلترا وفرنسا لن يحقق أي منفعة لأي منهما.

وللتوضيح أكثر فيمكن لإنجلترا في هذه الحالة أن تنتج وحدتين من القمح مقابل وحدة واحدة من القماش وتكون نسبة التبادل الداخلي لديها (2/1)، وفرنسا تنتج وحدتين من القمح مقابل وحدة واحدة من القماش أيضاً حيث تكون نسبة التبادل الداخلي لديها (2/1)، وإذا افترضنا جدلاً أن فرنسا تخصصت في إنتاج القمح وإنجلترا تخصصت في إنتاج القماش، فإن المتعاملين الفرنسيين سوف لن يحصلوا من المتعاملين الإنجليز على أكثر من وحدة قماش واحدة في مقابل وحدتي قمح، لكون المتعاملين الإنجليز بإمكانهم الحصول على وحدتي قمح مقابل وحدة قماش من قبل المنتجين الإنجليز.

من ذلك نستنتج نتيجة هامة، تتمثل في أن تساوي نسبة التبادل الداخلي في كل من البلدين يؤدي إلى انعدام اختلاف النفقة النسبية لكل منهما، وتنتفي منفعتها من التبادل، وبالتالي فلا تقوم التجارة الخارجية بينهما.

ثالثاً: جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية:

جاءت نظرية "ميل" مكملية لنظرية "ريكاردو"، فقد كان اهتمام "جون ستيوارت ميل" منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دولياً، وحسب رأي "ميل" فإن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقررهما التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي

التبادل الداخليتين في كلتا الدولتين، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين، كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل.¹

ويرى "ميل" أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى، الذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني، وأن أي معدل آخر غير هذا يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحد البلدان في فائض والأخرى في عجز.²

وحسب "جون ستيوارت ميل" فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما:

1- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.

2- مرونة هذا الطلب.

لقد أخذ "ميل" في الحساب تأثير نفقات النقل الذي له تأثير مزدوج على التجارة الخارجية. فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل.

ومن ناحية أخرى، تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها.

وقد استخلص "ميل" إلى كون نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرناً.

المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى لا يرقى الشك إلى صحتها، غير أن الحرب التي قلبت منوال التجارة الخارجية رأساً على عقب، و التي غيرت من كيفية المبادلات الدولية، قد حملت الكتاب على التأمل من جديد في تلك النظرية، وقد ألزم هذا الوضع ظهور عدة محاولات من أجل التقصي و البحث قصد تفسير التجارة الدولية أكثر ملائمة و انفاقاً مع الواقع المعاش، و برغم كتابات العديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال هابرلر، و ليونتييف فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي إلى أن جاء أولين و عمم مبادئ هكشر و ساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية و الكسب

¹ سعيد النجار: "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين"، مرجع سابق، ص 147.

² Les cahiers Français n°129, Janvier/Février, 1987, p287.

الناتج منها و كيف يمكن الوصول الى حالة التوازن، و فيما يلي نستعرض كل من نظرية نسب عناصر الانتاج و اختبار ليونتييف بشيء من التفصيل.

أولاً: نظرية نسب عناصر الانتاج:

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الانتاج في التجارة الخارجية الى الاقتصاديين السويديين ايلي هكشر في كتابه بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، و الى تلميذه برتل اولين من خلال كتابه "الاقليمية و التجارة الدولية" الصادر سنة 1933 و ذلك بتوحيد النقد الى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية مثل اتخاذ العمل كعنصر أساسي ووحيد للقيمة.

و لقد جاءت نظرية نسب عناصر الانتاج لثقادي عيوب النظرية الكلاسيكية مستندة في تحليلها الى اعتبارات اكثر واقعية، و معتمدة في تحليل التجارة الخارجية على فروق عناصر الانتاج (اسعار عناصر الانتاج) التي تتحدد وفق الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدول المختلفة، و لذلك سميت هذه النظرية باسم "نظرية نسب عناصر الانتاج". و بناءاً على ذلك يرجع نموذج هكشر اولين سبب اختلاف النفقات النسبية بين أطراف الدول الى عاملين أساسيين هما:¹

1- اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة كنتيجة للاختلاف في درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر.

2- إن إنتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج أي اختلاف دوال الإنتاج للسلع المختلفة.

و فحوى هذه النظرية أن الدول تتفاوت من حيث ما لديها من عناصر إنتاج، ليس بصورة مطلقة و لكن بصورة نسبية، فهناك بلاد غنية بالأرض و أخرى برأس المال و ثالثة غنية بالعمل، و السلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع كثيفة الأرض و أخرى كثيفة رأس المال و ثالثة كثيفة العمل، و على ذلك فالدولة الغنية بعنصر رأس المال لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، و الدولة الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل.²

فالتجارة الدولية تقوم على أساس الميزة النسبية و عليه فكل دولة تقوم بالتخصص في إنتاج و تصدير السلع و التي تحتاج بدرجة كبيرة الى عنصر الانتاج المتوفر لديها نسبياً و بالتالي يعد

¹ عبدالرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 80-81.

² سلوى محمد مرسى، الاتجاهات المعاصرة و التجارة الدولية، "الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة"، مذكرة خارجية رقم 1496، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ص 7.

الأرخص نسبياً، و تستورد السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الانتاج الأكثر ندرة لديها و الذي يتميز بارتفاع سعره النسبي.¹ معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل و استيراد السلعة كثيفة رأس المال، و من ناحية أخرى الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال و استيراد السلع كثيفة العمل.

و من شروط قيام التجارة الدولية كما يحددها (هكشر أولين) هي الاختلاف في أسعار السلع التي تنتجها الدول نتيجة لاختلاف ظروف عوامل الإنتاج التي تتفاعل مع بعضها لإنتاج السلع، و اختلاف الطلب على هذه السلع.

إلا أنه و بالرغم من ثراء نموذج هكشر أولين بالتوضيحات و الشروحات و استمرارها لفترة طويلة تمثل الأساس النظري لقيام التجارة الدولية إلا أنها تسلم من النقد، فقد تعرضت للعديد من الانتقادات النظرية و التطبيقية خاصة تلك الدراسة التطبيقية التي قام بها الاقتصادي الأمريكي المشهور "ليونتييف" في الخمسينيات و المعروفة بلغز ليونتييف، و من أهم هذه الانتقادات ما يلي:²

1- صعوبة تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عنصرين.

2- لا تفرق بين الدول المتقدمة و المتخلفة، إذ تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول و الواقع يشير خلاف ذلك.

3- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغيير المزايا النسبية، أي أنها لم توضح ديناميكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد.

ثانياً: لغز ليونتييف

لقد استمرت نظرية هكشر أولين كأساس مقبول لنظرية التجارة الخارجية حتى قدوم الاقتصادي الأمريكي المشهور واسيلي ليونتييف سنة 1947، و الذي قام باختبارها مستخدماً بيانات واقعية خاصة بهيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية معتمداً في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات و المخرجات للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية.³

و لقد استهل ليونتييف دراساته التطبيقية مؤكداً على الاقتناع بالنتائج و التوصيات التي انتهت إليها الدراسة الحليلية لنموذج هكشر أولين، و التي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الأشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص. 145.

² سلوى محمد مرسى، مرجع سابق، ص. 7-8.

³ سامي خليل، الاقتصاد الدولي "نظرية التجارة الدولية" الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص. 232.

السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الانتاج الأوفر نسبيا، و تستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الانتاج النادر نسبيا، و لما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، و كانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فقد توقع ليوننتيف و غيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج و تصدير السلع كثيفة رأس المال و تستورد تلك السلع كثيفة العمل، غير أن النتائج التي توصل إليها ليوننتيف قد أذهلته هو نفسه و باقي الاقتصاديين، وذلك بعد اكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون بالأساس من سلع كثيفة العمل و أن وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال،¹ و بتعبير متكافئ تتجه الولايات المتحدة الأمريكية الى تصدير سلع كثيفة العمل و تستورد سلع كثيفة رأس المال، و هي نتائج تخالف ما ينص عليه نموذج هكشر-أولين، حيث عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي الخاص بالتجارة الخارجية باسم "لغز ليوننتيف".

لقد وجهت انتقادات كبيرة لليوننتيف حول طبيعة عوامل الإنتاج المستخدمة في تحليله، إذ يقوم ليوننتيف في هذه الصدد بتفسير نتيجته المتوصل إليها على أساس وجود اختلافات نوعية لعنصر العمل ما بين مختلف الدول، اذ يؤكد بأن العمال الأمريكيين هم أكثر إنتاجية عن غيرهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية. و حسب ليوننتيف لكي نحصل على تجانس و تماثل دولي لعنصر العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الانتاجية المرتفعة للعامل الأمريكي، فإنه من الضروري ضرب عدد العمال الأمريكيين في ثلاث مرات بالنسبة لنظرائهم، وأن قيمة و كفاءة العامل الأمريكي تصل الى ثلاث أمثال الأجنبي، لهذا ظهرت في النتيجة بأن الولايات المتحدة الأمريكية بلد يتوفر به العمل أكثر من رأس المال،² و بالتالي فقد ركز ليوننتيف الاهتمام على دراسة نوعية و مهارة اليد العاملة الأمريكية مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأخرى، في حين نجد ان نظرية هكشر-أولين و التي تعتمد عليها ليوننتيف في إجراء تطبيقه العملي قد أهملت تماما الجانب النوعي لعناصر الإنتاج و اهتمت فقط بالاختلافات الكمية النسبية لها بين مختلف الدول، الشيء الذي يجعله يخرج عن الإطار الذي وضعته و رسمته نظرية هكشر-أولين.

و مهما يكن، فإن محاولة ليوننتيف قد فتحت الباب امام العديد من الدراسات التي أسفر معظمها عن عدم تأييدها لنظرية هكشر-أولين ليس من ناحية صحتها و لكن من حيث انطباقها عمليا، و المبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع الاقتصادي مثل: افتراض تماثل دوال الإنتاج

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

للسلعة الواحدة في مختلف الدول، بالإضافة الى أن التجارة الدولية البعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة يسودها دائما بشكل أو بآخر الاحتكار مما يجعل المزايا النسبية تتماشى دائما مع الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة والنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية

من الانتقادات التي وجهت الى النظرية التقليدية و النظرية التقليدية الحديثة في التجارة الدولية، أنهما تستخدمان أسلوب التحليل الساكن المقارن في توضيح الأثر الناتج عن قيام التجارة بين الدول، فيتم مقارنة وضع التوازن الاقتصادي في كل دولة قبل قيام التجارة بالوضع التوازني لاقتصاد هذه الدول بعد قيام التجارة، ثم يتم قياس النتائج التي ترتبت على قيام التبادل بينهما. كما أن كلتا النظريتين لم تفرق بين الدول المتبادلة من حيث درجة التقدم الاقتصادي لكل منهما، فهناك اقتصاديات متقدمة يتميز هيكلها الإنتاجي بدرجة عالية من المرونة، و هناك اقتصاديات نامية ذات هيكل انتاجي يتميز بدرجة عالية من الجمود، عليه فقيام التجارة الدولية، و ما يترتب عليها من تغيير في هيكل الطلب، و بالتالي تغيير في هيكل الاسعار النسبية للسلع المختلفة، لن يكون له نفس ردود الفعل في كل من الاقتصاد المتقدم و النامي، إضافة الى كل هذا فإن النظريتين لم تفرق بين أنواع السلع الداخلة في التجارة الدولية، فهناك المنتجات الأولية، و المنتجات الصناعية.

و بناء على ذلك ظهرت مناهج فكرية جديدة تحاول الوصول الى نظرية للتجارة الدولية تكون قادرة على تفسير واقع الحقائق الاقتصادية في العالم. هذه المناهج يتسم بعضها بالطابع النظري و البعض الآخر يتسم بالطابع التطبيقي، و فيما يلي سنتعرض الى هذه النماذج او المناهج الفكرية في الفروع الآتية بشيء من التفصيل.

أولاً: نظرية معدل التبادل الدولي لليندر:

لقد اتبع ستيفان ليندر في نظريته عن معدل التبادل الدولي منهج التحليل الديناميكي فبالإضافة الى مقارنته لوضع التوازن قبل التجارة و بعدها، اهتم كذلك بدراسة المسار القومي عند الانتقال من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية، و عليه تختلف هذه النظرية عن النظرية الكلاسيكية و نظرية نسب عناصر الإنتاج، اللتين تعتمدان على التحليل الاستاتيكي المقارن فحسب¹. هذا و من ناحية أخرى يرى ليندر أنه من الخطأ علميا افتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، و الصحيح أنه بينما تتميز اقتصاديات بعض الدول بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 420.

مواردها استجابة لأي تغيير في هيكل الأسعار و فرص التجارة، فإن اقتصاديات الدول الأخرى تتميز بدرجة عالية من الجمود و عدم القدرة على تخصيص الموارد.

و في تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج و هو نفس تفسير هكشر-أولين، أما بالنسبة للسلع الصناعية فغن التجارة فيها تقوم على تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة، و يعني ذلك انه لا تستطيع أي دولة أن تحقق ميزة نسبية في إنتاج سلع صناعية ما لم تكن هذه السلع المطلوبة فب السرق المحليين و عليه فالطلب المحلي يعد شرطا ضروريا لتحقيق النسبية.¹ و نتيجة لذلك تكون التجارة الدولية أكثر كثافة بين البلاد التي تتشابه هياكل الطلب فيها، وإذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل الفردي فيها.

و فحوى نظرية ليندر عن اثر قيام التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية، هو أنه يترتب على قيام التجارة ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير، و انخفاضه في قطاع الواردات.

و يعلل ذلك بأن قيام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الانتاج الموظفة في قطاع التصدير و يقلل من الطلب على عناصر الانتاج الموظفة في قطاع الواردات، و يؤدي ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطاع التصدير الى تزايد السكان و تراكم رأس المال في هذا القطاع، بينما يؤدي انخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع الواردات على تناقص السكان و تقلص رأس المال في هذا القطاع، و يستمر الأمر على هذا النحو الى أن يختفي قطاع الواردات كلية و يستقر الاقتصاد القومي عند وضع توازني جديد.

و عليه فقد خلص ليندر الى أن التجارة الدولية تساعد على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن (الدول المتقدمة)، بينما لا تساعد على النمو في الدول ذات الهيكل الجامد (الدول النامية)، و يترتب على ذلك بدهاة وجود فجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية. و لا يعد التبادل الدولي لنظرية ليندر وسيلة لتضييق الفجوة في دخول الافراد في الدول المتقدمة و الدول النامية، بل يؤدي الى زيادة التفاوت في تلك الدخول. و يمكن القول بأن نظرية ليندر في تفسير قيام التجارة الدولية و تحليل آثارها رغم ما قد يوجه لها من انتقادات تعتبر تطورا للأدب الاقتصادي في هذا المجال.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005، ص 146-147.

ثانيا: نموذج اقتصاديات الحجم

من بين فروض نظرية هكشر أولين هو أن كلا السلعتين تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، و مع زيادة عائد الحجم فإنه يمكن قيام تجارة دولية ذات نفع متبادل حتى و لو كان كل من الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، و هو ما لم يتم شرحه في نموذج هكشر أولين.¹

و تعد نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطورا و تعديلا لنموذج هكشر أولين بإدخالها وفورات الحجم الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، حيث تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج (نتيجة انخفاض النفقات). كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم و الدول الصناعية الكبيرة الحجم، فهذه الأخيرة تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير في أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، في حين أن الدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه للحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف مصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.²

إن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط أو هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلية الكبيرة و بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة.

ثالثا: نموذج الفجوة التكنولوجية

يعتمد نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط أو هيكل التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول الى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة و تؤدي بالتالي الى قيام التجارة الخارجية بين الدول.

ففحوى نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، و يزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، "نظرية التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: 48.

التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي و تصبح دوال الانتاج للسلعة محل دراسة متشابهة بين الدول، و عندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.¹

و قد كان الاقتصاد بوسنير M.V.Posner الفضل في توضيح هذه النظرية بأن أقسام تفسير النمط الجديد للتجارة الدولية على وجود فجوتين أساسيتين في التحليل هما فجوة الطلب و فجوة التقليد،² و يقصد بفجوة الطلب الفترة المحصورة بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدولة المقلدة، و التي تحتكر الدولة المتقدمة خلالها إنتاجه و تصديره، أما فجوة التقليد فيقصد بها تلك الفترة الزمنية المحصورة بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة |صاحبة الاختراع| و ظهوره في الدول النامية.

وعليه يمكن القول استنادا الى ما تقدم أن تجارة الفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن و هي الفترة المحصورة بين فجوة الطلب و فجوة التقليد، و هذا يعني أن هذه التجارة تأخذ طريقها في خلال المدة التي تبدأ فيها بتصدير المنتج أو السلع الجديدة، و بداية الانتاج لهذه السلع في الدول المقلدة. و مع بداية ظهور الانتاج في الدول النامية |الدول المقلدة| تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين دول المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، و يحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج في كلا الدولتين، باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية و قيام التجارة الخارجية.

و لكن يلاحظ على هذا النموذج بالرغم من بساطته أنه لا يوضح مدى الفترة الزمنية التي سوف ينتقل الانتاج فيها من الدول المنتجة الى الدول المقلدة أي فترة طويلة أو قصيرة، الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج و كان على نموذج دورة حياة المنتج أن تتصدى للإجابة عليها، و بذلك تكون الجوانب التحليلية للفكر الاقتصادي قد اكتملت.

رابعا: نظرية دورة حياة المنتج

لقد تقدم فرنون r.vernon سنة 1966 بنظرية دورة حياة المنتج و الاستثمار ليظهر أن هيكل المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل حياة هذا المنتج، حيث تعتمد هذه النظرية على كزن الوصول الى المعارف الجديدة ليس مجانا و لا فوريا، و أن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، و الى تحويل هذا التطور

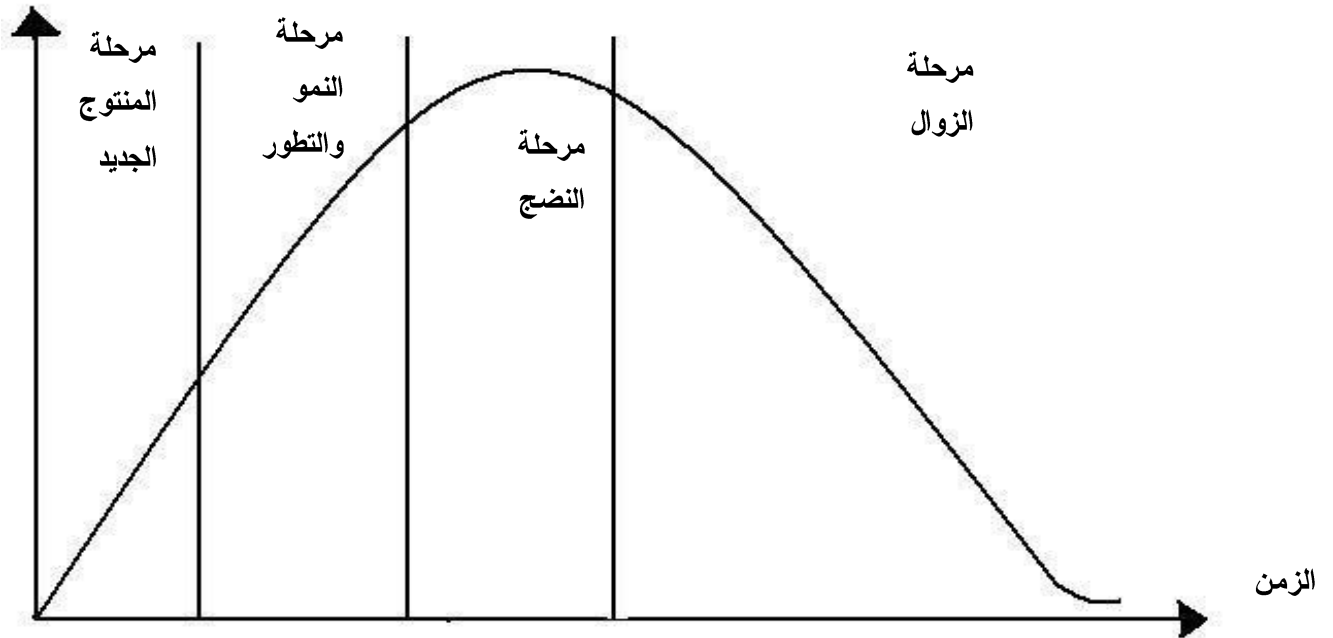
¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص. 63.

² سلوى محمد مرسى، مرجع سابق، ص. 23-24.

إلى اختراعات تكنولوجية تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة و إلى نشر هذه الاختراعات تدريجيا من خلال التجارة الخارجية.¹

إن أي سلعة تعرف دورة حياة تصاحب التغيرات الهامة في التكنولوجيا، الطلب، تقنيات الإنتاج و كذا هيكل الصناعة، فكل منتج يمر بثلاث أو أربع مراحل متتابة، تتم في إطار متسلسل مما يستدعي تغيير مكان إنتاجها على الصعيد الدولي، و يمكن ايضاح دورة حياة المنتج عبر مراحل الأربعة من خلال الرسم البياني التالي:

رقم الأعمال والكمية



Source: Philips Beaux: relation international, Edition Dalloz, Paris, 1979, p.066.

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد

في هذه المرحلة يكون الانتاج صغيرا و حاجات السوق تكون محددة بكيفية غير سليمة، إذ تعتمد على فئة السكان ذات الدخل المرتفع لاستهلاك المنتج لان المنتج يكون مرتفعا و مرونة الطلب ضعيفة بالنسبة للمنتج و الصناعة، و في هذه المرحلة لا توجد تجارة دولية و لا يسوق

¹ D.Phan, Le commerce international, Economica, Paris, 1980, p.202.

هذا المنتج- و هكذا يصبح السوق الداخلي السوق الأكثر قابلية على أن يستعمل كسوق اختياري للمنتج الجديد.

المرحلة الثانية: مرحلة التطور و النمو

عند هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا، بحيث تقل تكلفة انتاجه بفعل كبر حجم الانتاج و ينخفض سعره و بالتالي يوجه الى شريحة أوسع من الزبائن، و في نفس الوقت يتزايد تقليد انتاجه من قبل المنافسين الجانب، و لمواجهة ذلك تلجأ المؤسسة الرائدة -في انتاجه- بفتح اسواقها الى الخارج فينقل ميدان انتاجها الى البلدان الصناعية الأخرى و كنتيجة لذلك، يظهر تزايد في صادرات البلد المبتكر و التي تنعكس في الفائض المتزايد لميزان مدفوعاتهما.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج

خلال هذه المرحلة تصبح التكنولوجيا مستقرة و معروفة جيدا، و تسود منافسة كاملة عندها يحدث انقلاب في المبادلات حيث يصبح المبتكر مستوردا، و البلدان المتطورة الأخرى المقلدة له في صنع المنتج هي المصدرة، و هذا نتيجة تخلي الشركة الأم عن المنتج لصالح منتجات جديدة أخرى.

المرحلة الرابعة: مرحلة الزوال

تتسم هذه المرحلة بتقادم المنتج و بروز منتجات منافسة له، فبتراجع سوقه في البلدان الصناعية كما أن تكلفته تنخفض، و منه يحدث انتقال جديد لإنتاجه ليستقر في الدول النامية، لا سيما إذا كان يتطلب يدا عاملة كثيفة بأجور منخفضة، ليزداد انتاجه في هذه الدول و تصبح هذه الدول نفسها مصدرة له نحو البلدان الصناعية لتلبية ما تبقى من طلبها المتراجع.

و تبين نظرية فرنون Vernon بأن تنوع التقدم التكنولوجي يعد مصدرا للميزات النسبية و لتبادل منتجات تنتمي الى أجيال تكنولوجية متباينة، كما أنها توضح سلوك الشركات المتعددة الجنسيات- الرائدة في مجال الابتكارات- في غزوها للأسواق الدولية، و تعترف ضمنا بعدم تكافؤ العلاقات الدولية، و في المقابل توحى بإمكانية تصنيع البلدان النامية من خلال انتقال الأنشطة الانتاجية ذات التكنولوجية المتقدمة اليها.

خامسا: نظرية التبادل اللامتكافئ

إذا كانت النظرية الكلاسيكية و الحديثة السابق ذكرها، تستند على جوانب تبدو صحيحة في جوهرها من جهة، و على فكرة التقارب أو تساوي مستويات التطور بين البلدان من جهة أخرى، فإن الواقع العملي أثبت عكس ذلك، إذ أن هذه النظريات لا تتوافق و الواقع التطبيقي لها، كما أن هذا الأخير و بخاصة بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تتميز بوجود

علاقات و تخصص دولي قائم بين بلدان غير متقاربة من حيث مستويات تطورها، إذ نجد بلدان عالية التطور، و بلدان ضعيفة التطور، و على اعتبار أن التجارة الخارجية هي أحد العوامل الأساسية التي زادت في تعميق الهوة بين الدول النامية و الدول الرأسمالية المتقدمة، فهي تعتبر كذلك من العوامل التي كرسست التخلف و التبعية في جهة، و التقدم و التطور في جهة ثانية، و هو ما جعل عملية التبادل الدولي غير متكافئ بين الدول النامية و الدول المتقدمة.

و لقد كانت مساهمة (أرجيري ايمانويل - سمير أمين) التي ظهرت في السبعينيات الفضل في تنظيم هذا الواقع القائم -على أساس التفاوت في مستويات التطور- و ذلك بالانتقال من نموذج التبادل المتكافئ الى نموذج التبادل الغير متكافئ، و قبل شرح جوهر مساهمة ايمانويل لابد من اعطاء تعريف لكل من التبادل المتكافئ و التبادل الغير متكافئ:

فالأول و حسب الاقتصاد السياسي، فإننا نقول أن "ا" و "ب" أنهما متساويتين إذا كانت السلعة "ا" تتضمن نفس القيمة في العمل ل "ب" و لكن لها قيم استعمالية مختلفة، أي تبادل السلع متساوية من حيث القيمة و خصائصها الاستعمالية مختلفة. أما التبادل اللامتكافئ فيقصد به الاقتصاد السياسي أن السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية، و إنما بانحراف القيم عن السعر.

و من هنا تظهر اطروحة ايمانويل في أن السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية، و إنما تتبادل بانحراف قيمتها عن سعرها السائد في السوق.

و يميز ايمانويل بين صورتين للتبادل المتكافئ:¹

الصورة الأولى: تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلفا.

و بفعل قانون تحويل القيمة (تحويل القيمة الى أثمان الانتاج) فإن ساعة من العمل الكلي للدولة التي يرتفع فيها التركيب العضوي لرأس المال يمكنها في السوق العالمي الحصول على منتجات أكثر مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للدولة التي ينخفض فيها التركيب العضوي لرأس المال، أي أن اختلاف انتاجية العمل يترتب عليه اختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين.

أما الصورة الثانية: فتتمثل في حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين مع اختلاف معدلات الأجور فيهما، و في هذه الحالة يكون ما تحصل عليه الدول النامية ذات الأجور المنخفض عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، أي أن قيام التجارة

¹ سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص. 16-17.

يؤدي الى تحويل فائض القيمة من الدولة ذات الأجر المنخفض الى الدولة ذات الجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي، و هذا ما يسميه ايمانويل بالتبادل اللامتكافئ.

و في هذا الاطار فقد وجه "سمير أمين" انتقادا "لإيمانويل" على طريقة تفسيره للتبادل اللامتكافئ بين الدول، حيث يعتبر "سمير أمين" أن التبادل اللامتكافئ بين الدول ليس أساسه فقط الاختلاف في الأجور و التركيبة العضوية لرأس المال، و إنما جوهر عدم التكافؤ هذا يعود بالدرجة الأولى الى البنية و الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية الذي تركه الاستعمار و الذي لعب دورا كبيرا في زيادة الفجوة و اللاتكافؤ بين مستويات التطور بين الدول.¹ إلا أنه يتفق مع ايمانويل عند ما يرجع سبب عدم التكافؤ بين الدول الى عدم تساوي الأجور بين الدول النامية و الدول المتقدمة نتيجة لتوفر يد عاملة رخيصة بالدول النامية في قطاع تصدير المواد الأولية مع تساوي انتاجية العمل، كما يرجع سمير أمين أسباب اختلاف الأجور بين الدول المتقدمة و الدول النامية الى اسباب تاريخية ناجمة عن اختلاف التشكيلات الاجتماعية، حيث يفسر ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة الى مستوى التطور الذي عرفته هذه الدول في القوى الانتاجية و التي استفادت من معدلات النمو المرتفعة بها.

و عليه يعرف سمير أمين التبادل اللامتكافئ بأنه تبادل لمنتجات في انتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الانتاجات.² و منه يكون سمير أمين قد أعطى بتحليله هذا بعدا اجتماعيا من خلال تركيزه على تفسير دور الاستعمار في التخلف و التبعية إضافة الى التحليل التقني الرياضي الذي قام به ايمانويل.

المبحث الرابع: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

منذ القديم شهدت السياسة التجارية تغيرات و تطورات كبيرة من الحرية إلى الحماية أو العكس، و هذا التغيير مرتبط أساسا بما يمر به الاقتصاد الدولي من رواج أو كساد. و بالتالي تتعرض التجارة الدولية في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، للتشريعات و اللوائح الرسمية من جانب الدولة التي تعمل على تقييدها بدرجة أو تحريرها من القيود الجمركية و غير الجمركية.

أولا: تعريف السياسة التجارية الدولية و أهدافها

إن استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي المعاصر في مجال السياسات التجارية الدولية يشير إلى أن هناك نوعين من هذه السياسات التي تأخذ بها الدول المختلفة.

¹ سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الحداثة للطباعة و النشر، 1981، ص.147.

² سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة: برهان غليون، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، 1974، ص.110.

ففي المراحل الأولى لتطور المجتمعات، كانت المبادلات الدولية تتسم بطابع الحرية المطلقة، بمعنى لم تعرف آنذاك قيود تعترض حركة السلع، إلى أن جاءت المدرسة التجارية التي سادت في القرنين السادس عشر و السابع عشر، لتضع القيود الحمائية في وجه التجارة الدولية. أخذ هذا الفكر في الاضمحلال التدريجي مع مطلع القرن الثامن عشر بدافع الظروف الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة، إلا أنه لم يختفي، بحيث تحول مع الزمن إلى سياسة تجارية تطبق كأسلوب من قبل الدولة، لأسباب عديدة من بينها حماية الصناعات الناشئة. فعرفت المرحلة الجديدة، فكر مغاير تماماً للأول، و الذي وضع أصوله آدم سميث، حيث كان يدعو إلى الحرية الاقتصادية، بمعنى "دعه يعمل، إتركه يمر". الفلسفة التي قادت هذا الفكر للتوصل إلى مفهوم جديد الذي يرفع جميع القيود الحمائية أمام حركة السلع بين الدول المختلفة. ظهر منذ ذلك الحين في مناخ السياسات التجارية الدولية تقسيم ثنائي، أوله سياسة حماية التجارة، و الثاني سياسة حرية التجارة. فمن الدول من يؤيد حرية التجارة و منهم من يعارضها محبذة حمايتها، وفق المحافظة على مصالحها الاقتصادية. إلا أنه مع قيام المنظمة العالمية للتجارة، ترسخت سيادة سياسة حرية التجارة الدولية مرة أخرى.

1 — مفهوم السياسة التجارية الدولية:

يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها: "مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".¹ و يقصد كذلك بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة. فالسياسة التجارية تختلف من دولة لأخرى، باختلاف النظم الاقتصادية، فلكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ففي الواقع، هي وسيلة إلى جانب وسائل أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة. و لعل من الضروري توضيح النموذج الواقعي للسياسة التجارية الدولية التي تطبق اليوم، فهي عبارة عن مزيج لسياسة الحرية و الحمائية التجارية، بحيث أن المنظمة العالمية للتجارة رخصت للدول حق الحماية من سياسة الإغراق من جهة و حماية الصناعات الناشئة من جهة أخرى. و بالتالي لا يوجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية أو لسياسة حرية التجارة الدولية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002، ص 124.

2- أهدافها:

- تسعى السياسة التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، و بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها:¹
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات و ترشيد الواردات.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.
- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل، بشرط أن يتوافر عدد من الشروط الاقتصادية للحماية العقلانية و هي:
- معرفة ما هي الصناعات الأساسية التي تستحق الدفاع عنها، بمعنى أن تكون الصناعة المحمية فعلا لها فرص تحقيق غزو الأسواق و جلب العملة الصعبة.
- تحديد الفترة القصوى التي من خلالها يمكن للمنتوج المحلي أن يصل فترة النمو من أجل مواجهة التحدي و منافسة المنتجات الأجنبية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة.
- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: أنواع السياسات التجارية الدولية:

تقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين إلى نوعين رئيسيين و هما:

- سياسة حرية التجارة.

- سياسة حماية (تقييد) التجارة، و هذا بحسب اختلاف النظم الاقتصادية.

1- سياسة حماية التجارة الدولية:

يقصد بحماية التجارة الدولية، تقييد التجارة مع الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها.

و في هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بأنها عبارة عن "مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية،

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 127-130.

تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".¹

فلقد نادى الكثير من الاقتصاديين بتقييد التجارة الخارجية و ضرورة حمايتها باستخدام الدولة لسياساتها التجارية للتأثير على اتجاه المبادلات مع الخارج، و على حجمها، و من أهم الحجج التي جاء بها أنصار هذه السياسة تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية و غير اقتصادية.

- الحجج غير الاقتصادية و هي الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي، و المحافظة على الطابع الوطني.

- الحجج الاقتصادية و تتمثل في حماية الصناعات الوليدة، استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الوطن، تنويع الإنتاج و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، معالجة البطالة و تحسين مستوى العمالة، زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال مختلف الضرائب و الرسوم الجمركية.

إن معظم الحجج المقدمة من قبل أنصار الحماية غير مقنعة إلى حد كبير، إلا أن الحجة الخاصة بحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الدولية، تبقى من الحجج التي لها وزنها الاقتصادي، وذلك لعدم نضجها و الصمود أمام صناعات أجنبية استكملت قدرتها على المنافسة، فيتحقق من خلال حمايتها، المحافظة على النسيج الصناعي الوليد في الدولة.

و لعل من الملاحظ كذلك أن مجمل هذه القيود المختلفة المفروضة على التجارة الدولية، بدأت مجمل الدول المستعملة لها في التخفيف منها و التحول تدريجياً إلى رفع جميع العراقيل عنها، وبالتالي تحرير التجارة الخارجية، وفق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي في الكثير من الدول النامية، و يمكن إضافة إلى ذلك ما ترمي إليه المنظمة العالمية للتجارة.

2- سياسة حرية التجارة الدولية:

يقصد بحرية التجارة الدولية، عدم تدخل الدولة في نشاط المبادلات التجارية الدولية، بمعنى تركها تسير بدون قيود سواء كانت جمركية أو غير جمركية.

و في هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية و غير الكمية، التعريفية و غير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

- فلقد نادى الكثير من الاقتصاديين إلى تحرير التجارة الدولية و جعلها خالية من القيود و العقبات، فلا يحق فرض أي حواجز تعرقل دخول السلع عبر الحدود.
- و يعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على عدة حجج أهمها:¹
- تساعد على التخصص في الإنتاج بواسطة تقسيم دولي للعمل، أساسه الاختلاف في النفقات النسبية.
 - تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية.
 - تشجع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج.
 - تحد من قيام الاحتكارات.
 - تساعد على الإنتاج الكبير.
- إن الواقع العملي للمبادلات الدولية يكشف بوضوح عن غلبة السياسة التحريرية للتجارة الدولية و ذلك بفضل المنظمة العالمية للتجارة.

¹ صلاح الدين نامق ، مقدمة في الخارجية، النهضة العربية ، القاهرة، ص ص : 155-161.

خاتمة الفصل

عرفنا أن النظرية الكلاسيكية جاءت كرد فعل لآراء المذهب التجاري التي كانت سائدة قبل ذلك، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة بقصد الحصول على المزيد من الثروة المتمثلة فقط في المعادن النفيسة (ذهب وفضة) باعتبارهما مقياسا لقوة الدولة.

غير أن آراء التجاريين تلك لم تستطع أن تؤدي إلى تقدم التجارة الخارجية، ولا حتى النهوض بالصناعات الناشئة، الأمر الذي جعل برواد المدرسة الكلاسيكية يحملون لواء مبدأ الحرية، واعتبروا أن قوة الدولة لا تقاس بما لديها من معادن نفيسة فقط كما كان يعتقد التجاريون، وإنما أيضا بما تملكه هذه الدولة من ثروات حقيقية، من أراضي ومباني وسلع استهلاكية وغيرها.

ولقد كان دفاع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية، باعتبارها وسيلة لزيادة ثروة الأمة، وأن هذه الثروة تعتبر أداة من شأنها تزيد من قوة الدولة.

وحيث أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية تتضمن في الواقع عدة نظريات والتي من أهمها: نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث، ونظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، وأخيرا نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

وهي نظريات تعتبر متكاملة فيما بينها. فمن حيث توقفت نظرية التكاليف المطلقة في إيجاد تفسير لقيام التجارة الخارجية في حالة تساوي التكلفة المطلقة بين البلدين. جاءت نظرية دافيد ريكاردو لتدفع بعملية التحليل إلى الأمام من اعتبارها، أنه بالرغم من تساوي التكلفة المطلقة بين البلدين إلا أنه يمكن قيام التجارة الخارجية.

ولكن ليس على أساس التكاليف المطلقة، بل على أساس التكاليف النسبية، كما حددت مجالا لمعدل التبادل الذي يمكن أن تكون فيه مصلحة للطرفين المتبادلين، غير أن اصطدام هذه النظرية بعدم إمكانية تحديد لمعدل فعلي للتبادل الدولي، الذي من شأنه أن يحدد مقدار الكسب من عملية التبادل كل طرف من الطرفين المتبادلين. جاءت نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل لتفسر أن قيام التجارة الدولية تعود إلى سبب اختلاف الكفاءة النسبية لإنتاجية العمل، وهو تحليل أعمق من تحليل مبدأ التكاليف النسبية، حيث انطلق جون ستيوارت ميل من فكرة الميزة النسبية عوض عن التكاليف النسبية التي تعتمد على تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج، وهذا ما يحدد معدل التبادل الداخلي، وهو لا ينطبق على التبادل الدولي، حيث يعتمد في تحليله لحالة التبادل الدولي على تثبيت النفقة التي تدخل ضمن نظرية العمل في القيمة لإبراز الفرق في الإنتاج، ومن ثم الفروق في الإنتاجية، ليصل إلى أن إنتاجية العمل ليست واحدة بين

البلدين المتبادلين، وتكون بذلك نظرية القيم الدولية قد أثبتت أن اختلاف الكفاءة النسبية لإنتاجية العمل بين البلدين هو أساس تفسير قيام التجارة الخارجية، وليس الاختلاف في التكاليف. وسواء كان العمل هو العنصر الوحيد، أو هو عنصر من بين مجموعة أخرى من العناصر لاختلاف الكفاءة النسبية لإنتاجية العناصر فإن نظرية التكاليف النسبية تبقى قائمة.

أما الجيل الثاني، والذي يطلق عليه النيوكلاسيك فيترزعه بالخصوص السويديان هكشر وأولين، اللذان ركزا في نظريتهما لنسب عناصر الإنتاج على أن تفسير قيام التجارة الخارجية، صحيح يرجع لاختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، غير أن سبب اختلاف هذه التكاليف يرجع حسب نظرية نسب عوامل الإنتاج إلى اختلاف الوفرة والندرة النسبية للموارد التي يملكها الإقتصاد الوطني لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي، حيث تصدر كل دولة السلعة التي تعتمد في إنتاجها على العنصر النادر نسبيا من جهة، ومن جهة أخرى على حجم الإنتاج والتوسع فيه الذي يتحقق وفق قانون تناقص النفقة، أو تزايد الغلة في حالة الزيادة في الإنتاج. ومن ثم فالتوسع في حجم الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاج السلع، وبالتالي تخفيض ثمنها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الدول الأخرى، وزيادة صادراتها. وهكذا نجد أن الإنتاج الكبير يؤدي إلى نفس مزايا الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المتخلفة.

لكن مع ذلك فإن هذه النظرية قد تعرضت للعديد للعديد من الانتقادات النظرية والتطبيقية، خاصة منها تلك الدراسات التطبيقية لهذا النموذج، والتي قام بها الاقتصادي الأمريكي ليونتييف "W. Leontief" على الإقتصاد الأمريكي في مجال التجارة الخارجية، واستخدم فيها أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات " Input - Output " للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية. فكانت النتائج التي توصل إليها ليونتييف قد أذهلته هو نفسه، حيث عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي الخاص بالتجارة الخارجية باسم لغز " ليونتييف " " Le paradoxe de Léontief" مما أثار الكثير من المناقشات الأكاديمية بعد الخمسينات لحل هذا اللغز، وهو ما أدى إلى ظهور أفكار جديدة ساهمت في تطوير هذه النظرية وجعلها أكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي لعالم اليوم.

لقد عالجت النظرية التكنولوجية أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية، المتمثلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها، وإهمالها لكثير من العناصر الهامة للاقتصاد الدولي، حيث عالجت النظرية التكنولوجية قضايا

اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري، البحث والتطوير واعتبرتها مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية.

وعليه يمكن القول بأن هذه الدراسات التطبيقية الاختبارية قد خلصت إلى تأييد النظرية التكنولوجية، من أن التطور التكنولوجي يعتبر سببا أساسيا لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة، وقيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة في سلع دورة المنتج، لكونها تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج وتصدير هذا النوع من السلع لارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير، كما تتمتع الدول الصناعية الأقل تقدما بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع " هكشر - أولين " كثيفة عنصر رأس المال، في حين تتمتع الدول الآخذة في النمو بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع هكشر - أولين كثيفة عنصر العمل.

الفصل الثاني:

التنمية الصناعية في الجزائر

الفصل الثاني : التنمية الصناعية في الجزائر

مقدمة:

يتفق العديد من الاقتصاديين الجزائريين المتخصصين في مجال التنمية الاقتصادية على أن الأسس النظرية للإستراتيجية التصنيع تجد أصولها في نظرية الصناعات المصنعة والتي تعتمد في أصولها على الأفكار التي تتضمنها نظرية أقطاب النمو.

ومن هذا المنطلق وقبل الدخول في خصائص ومميزات التجربة الجزائرية يتطلب الأمر مراجعة المحتوى النظري لكل من نظرية أقطاب النمو ونظرية الصناعات المصنعة ولو بإيجاز. فإذا كانت النظرية الأولى قائمة على فكرة المؤسسة الرائدة والتي تؤدي بواسطة الآثار التي تمارسها إلى توليد نشاطات أخرى تؤدي إلى إعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية، فإن نظرية الصناعات المصنعة تنطلق من نفس الفكرة، وهي الاعتماد على بعض الصناعات التي تتميز بارتفاع آثار الدفع الأمامية والخلفية والتي بإمكانها رفع مستوى النشاط الاقتصادي وهو ما ينعكس في انخفاض عدد الخلايا الصفرية في مصفوفة المبادلات الصناعية.

أما على مستوى الممارسة العملية لهذه الأسس النظرية، فإن التجربة الجزائرية في مجال التنمية والتصنيع، تميزت بالاهتمام المبالغ فيه لبعض الصناعات خاصة صناعة الحديد والصلب، الصناعات البترولية، والصناعات المعدنية، ويتضح ذلك جليا من خلال فحص جداول توزيع الاستثمارات خلال المراحل الأولى للعملية التنموية 1967-1979.

و سنستعرض في هذا الفصل التنمية الصناعية في الجزائر و ذلك من خلال أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية لإستراتيجية التصنيع في الجزائر

المبحث الثاني: إستراتيجية التصنيع في الجزائر

المبحث الثالث: إجراءات تصحيح المسار الاقتصادي

المبحث الرابع : الخصخصة والانتقال إلى اقتصاد السوق

المبحث الأول: الأسس النظرية لإستراتيجية التصنيع في الجزائر

تعتمد الدول النامية، في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى و تتكامل معه، والجزائر اعتمدت على نظرية الصناعات المصنعة لوضع الأسس النظرية لاستراتيجية التصنيع.

أولاً: نظرية أقطاب النمو

ترجع الفكرة الأساسية في هذه النظرية إلى الأستاذ فرانسوا بيرو، حيث يؤكد أن النمو الاقتصادي لا ينتشر في نفس اللحظة وفي كل مكان ولكن يتجلى في أماكن أو نقاط تدعى بأقطاب النمو.¹

فإذا كان مفهوم قطب النمو خاصاً بالمجتمعات الصناعية المتقدمة، نظراً لكون الوسط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مهيئاً لممارسة هذه الأقطاب عملها، فإن مصطلح أقطاب التنمية هو الأصلح للدول النامية، لأن هذه الأخيرة بحاجة إلى الاهتمام بنوعية التعليم، وبناء الهياكل القاعدية والقضاء على الفقر وتغيير ذهنية العمال والفلاحين.²

1- مفهوم قطب النمو

قطب النمو عبارة عن وحدة اقتصادية رائدة أو مجموعة من الوحدات المركبة، فقد تكون مؤسسة رائدة أو عدة صناعات مترابطة.

فهذه الوحدات الصناعية تمارس آثارها بواسطة:

- التدفقات السلعية المعروضة والمطلوبة.

- تدفق الاستثمارات.

- التقنيات والتجديدات المحفزة.

فلا يمكن اعتبار المؤسسة رائدة إلا إذا كانت مبيعاتها تشكل نسبة كبيرة من مبيعات كل المنتجات داخل البلاد.³

إن نظرية أقطاب النمو تنتمي إلى نموذج النمو غير المتوازن، القائم على تركيز الاستثمارات والتجديدات التقنية في منطقة معينة دون أن يوفر للمناطق الأخرى إمكانية النمو.⁴ وفي هذه

¹ 1- ألبرت هرشمان، إستراتيجية التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص ص: 138-142

² S. RAHOU, Les Industries Industrialisantes, Et La Stratégie Algérienne De développement, thèse magistère, ISE, Université d'Alger, 1985, p: 11

³ - F. PERROUX, L'économie du 20ème siècle, PUF, paris, 1969, p: 179

⁴ -A.SID AHMED, Croissance sans développement, OPU, ALGER, 1983 p: 45

الحالة تصبح آثار الانتشار الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة بمدى قدرة المجتمع على تهيئة الوسط الاجتماعي في سبيل إعادة التوازن إلى المناطق الأخرى.

2- مفهوم آثار الترابط

آثار الترابط عبارة عن أفعال في اتجاه واحد تمارسها أقطاب النمو،¹ أي أن هذه الأفعال تنطلق من المؤسسة الرائدة ولتكن (أ) وتمارس آثارها في اتجاه مؤسسة أخرى ولتكن (ب)، ويؤكد الأستاذ فرانسوا بيرو على هذه الحقيقة من كون بعض القطاعات ساحبة لقطاعات أخرى، فالقطاعات الساحبة تؤدي من خلال ممارسة آثارها إلى رفع معدل الإنتاج والإنتاجية للوحدة البسيطة كما تمارس عليها آثار الحجم من خلال الطلب الإضافي الذي توجهه إلى الوحدة (ب)، ومن خلال تخفيف الاختناق الذي تعاني منه الوحدة الأخيرة.

وحسب تعبير بيرو، فإن هذه الآثار تترجم بتدفق السلع والخدمات، فلاستثمار مفعول مزدوج إلى الأمام وإلى الخلف، فالوحدة الرائدة تمارس روابط خلفية عندما تؤدي إلى إقامة نشاطات جديدة أو تحسين تلك القائمة، وتقوم بممارسة روابط أمامية عندما تؤدي نفس الأثر بزيادة عرض السلع والخدمات أمام الوحدات الأخرى.

إن آثار الدفع هذه صعبة القياس والتحديد، فهي عبارة عن آثار تقنية واقتصادية واجتماعية وثقافية تولدها الاستثمارات في الوسط الذي تتحقق فيه.²

إن الهدف من تناول مفهوم أثر الدفع هو محاولة إظهار وجود ديناميكية خاصة بالصناعات التي لديها انعكاسات على النمو الاقتصادي وخاصة الصناعي.

ثانيا: نظرية الصناعات المصنعة

انطلاقاً من مفهوم آثار الترابط لفرانسوا بيرو يؤكد دبرنيس في أبحاثه ودراساته على تلك الآثار التصنيعية التي تؤدي إلى إيجاد وقيام صناعات أخرى.

1- تعريف الصناعات المصنعة

تركز الصناعات المصنعة على تلك الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة، فهناك انتقاء للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة هذه الآثار

ويعرفها الأستاذ دبرنيس DEBERNIS كما يلي:

هي الصناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث

¹ -F. PERROUX, L'économie du 20ème siècle, Ibid, p: 215.

² -G.D. DEBERNIS, Fluctuation et Croissance, cours de licence en sciences économiques ISE, - Université d'Alger, Alger, 1969, p: 666.

تغيرات هيكلية داخل محيطها، أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المدخلات والمخرجات الصناعية وتغيير وظائف إنتاجية بواسطة إقامة وتوفير مجموعة من الآلات و المعدات التي تمكن من رفع الإنتاجية في كافة القطاعات.¹

2-أنواع الصناعات المصنعة

يمكن حصر الصناعات المصنعة فيما يلي:²

- صناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والمعدات.
- الصناعات الإستخراجية.
- الصناعة الكيماوية والبيتروكيماوية.
- صناعة الطاقة.
- الصناعات الالكترونية.

3-خصائص الصناعات المصنعة

للصناعات المصنعة عدة خصائص أهمها:

- ضرورة قيام الانماج الإقليمي لنجاحها (إنها ذات أحجام كبيرة جدا).
- تنتمي إلى قطاع إنتاج السلع الرأسمالية.
- تتميز بمعاملات رأسمال /ناتج أو رأسمال /عمل مرتفعة فهي صناعات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة جدا وتستخدم القليل من اليد العاملة.
- تتميز بارتفاع الروابط الأمامية والخلفية.
- تتطلب فترة طويلة نسبيا من أجل بداية الإنتاج وتوفير المخرجات للقطاعات الأخرى.
- واضح أن هذه المجموعات الصناعية لها دور أساسي في النهوض بالقطاع الزراعي ليس فقط بمدته بالمعدات الزراعية و الأسمدة بل كذلك من خلال مدته بمواد البناء لإنشاء وإقامة الهياكل الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الفائض الزراعي الذي يستخدم بدوره في تنمية القطاع الصناعي.

الانتقادات التي وجهت لنظرية الصناعات المصنعة للتطبيق في الجزائر:

- التكاليف المرتفعة لهذه الصناعة ذات كثافة رأسمالية مرتفعة.
- ضخامة المشروعات الصناعية.
- ندرة اليد العاملة المؤهلة مما يؤدي إلى الالتجاء للتعاون الفني الأجنبي المرتفع التكاليف

¹ -G.D. DEBERNIS, Industries industrialisantes et continue d'une politique d'intégration régionale, 2- revue d'économie appliquée, N° 3-4, 1966, p: 416.

² M.N THABET, Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie - Thèse Doctorat D'état , ISE, Université d'Alger, Alger, 1984, p :32.

- ضعف درجة التشابك الصناعي في البلاد الأقل نموا بسبب أن الجزء الكبير من مستلزمات الإنتاج يتم من خلال التجارة الخارجية.
مما سبق نجد أن نجاح إستراتيجية الصناعات المصنعة في البلدان النامية يتطلب توافر وتهيئة الوسط الاقتصادي والتقني والاجتماعي.

المبحث الثاني: إستراتيجية التصنيع في الجزائر

يتفق أغلب المتخصصين في التنمية الاقتصادية على أن نظرية الصناعات المصنعة هي أساس التنمية الصناعية في الجزائر.

وكمحاولة لتحقيق التوجهات التي احتوتها نظرية الصناعات المصنعة، استند واضعو أسس نموذج التنمية الصناعية في الجزائر على أربع فرضيات¹:

- ضرورة توافر التمويل لهذه الصناعات كثيفة استخدام رأس المال .
- ضرورة استخدام آلية التخطيط بدل آلية السوق لتخصيص الاستثمارات .
- وجود قطاع عام قوي بإمكانه تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية .
- ضرورة الإصلاح الزراعي من حيث التنظيم ليكون قادرا على استخدام التقنيات الجديدة.²
- انطلاقا من الفرضيات السابقة تهدف إستراتيجية التصنيع في الجزائر إلى:³
 - توفير مناصب للعمل والحد من البطالة.
 - تلبية الحاجيات الاستهلاكية لأفراد المجتمع.
 - جعل السوق الوطنية المنفذ الأساسي للإنتاج الوطني.
 - التكامل بين الصناعة والزراعة.
 - تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للريف الجزائري.
 - إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات المستوردة.
 - تصدير الفائض من هذه المنتجات.

ومن خلال فحص هذه الأهداف يتضح التشابه مع النموذج النظري الذي اقترحه الأستاذ دبرنيس DEBERNIS، ويتأكد ذلك عندما ندرك أن مبالغ استثمارية ضخمة خلال المخططات التنموية وجهت ، بالأساس إلى ثلاث فروع داخل القطاع الصناعي وهي:⁴

- إقامة الصناعات الأساسية مثل الحديد والصلب والمحروقات.

¹ A. BENACHENHOU, L'expérience algérienne de planification et de développement 1962-1982.-

OPU, Alger, 1982,pp :27-28

² -G.D DBERNIS, Industries industrialisantes et les options algériennes, revue tiers monde N°47, 1971, p 554

³ -M.E.B BENISSAD, Economie de développement de l'Algérie . -OPU, Alger, 1982, pp: 49. 50

⁴ -A. TOUDERT, Le modèle algérien de développement, ISE Université d'Alger, Alger, 1974, p: 50.

- تنمية الصناعات الميكانيكية، المعدنية والطاقة.
 - إقامة الصناعات الاحلالية القادرة على تلبية حاجات الاستهلاك.
 - دور القطاع الزراعي:
- يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في إستراتيجية التنمية الجزائرية نظرا للأهداف التي يصبو إلى تحقيقها والمتمثلة في:¹
- تغذية أفراد المجتمع الذين يتزايدون بمعدلات مرتفعة.
 - المساهمة في إيجاد مناصب عمل وبالتالي وقف الهجرة الريفية.
 - المساهمة في تنمية القطاع الصناعي.
 - المساهمة في تغيير وجه الريف الجزائري.
- فإذا كانت التوجهات النظرية قد أظهرت مكانة ودور كل من القطاع الزراعي والصناعي في التنمية الاقتصادية، فإن الواقع العملي لهذه الأخيرة شهد خلال المرحلة الممتدة من 1967-1979 اهتماما بالصناعات الثقيلة، ومحاولة استكمال مشروعات الحديد والصلب ومركبات معالجة المحروقات، ومركبات الصناعات الميكانيكية، في حين شهد تنظيم وتطوير القطاع الزراعي تأخرا بالمقارنة مع الجهود التنموية التي بذلت في القطاع الصناعي.
- أولا: إستراتيجية التصنيع من خلال النفقات الاستثمارية**
- إن ما ميز الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1979 هو ارتفاع معدل الاستثمار، إذ وصل إلى 41 % سنويا وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بمعدلات الاستثمار في بعض التجارب التنموية، وحتى في بعض البلاد الصناعية الآن في بداية مراحلها التنموية.²
- فمن خلال تناول توزيع الاستثمارات عبر المخططات التنموية تتضح الأهمية التي أعطيت للصناعات المصنعة -الصناعات الثقيلة³- فالمعروف أن سياسة توزيع الاستثمارات تعكس الخيارات التصنيعية والتي في هذه الحالة تفضل تلك الصناعات التي تتميز بارتفاع الروابط الأمامية والخلفية لها.
- فبتحليل هيكل الاستثمارات خلال المخططات التنموية للفترة 1967-1979 يتضح أن الصناعات الثقيلة استأثرت خلال هذه الفترة بحوالي 80% من إجمالي الحصة الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي، وتضم هذه الصناعات الفروع التالية: المناجم والمحاجر، صناعة الحديد

¹ -M.ECREMENT, Indépendance politique et libération économique, OPU, Alger, 1986,P.:112.

² -N. EFTIKHRI, La rente et la dépendance en Algérie, peuples méditerranéens, N° 26,1984, p:34.

³ -H THEMMAR, Structure et modèle de développement de l'Algérie, publisud, Paris, 1983, p:213.

والصلب، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وصناعة مواد البناء والكهرباء ، والجدول التالي يوضح الوزن النسبي للصناعات الثقيلة ضمن الاستثمارات التي استحوذ عليها القطاع الصناعي. جدول رقم 4: يوضح الوزن النسبي للصناعات الثقيلة داخل استثمارات القطاع الصناعي خلال فترة 1967-1979

1979	1978	77-74	73-70	69-67	
%62.2	%61.8	%43.8	%44.7	%51.6	نصيب القطاع الصناعي من إجمالي الاستثمارات
%87	%87.6	%80	%81	%79	نصيب الصناعة الثقيلة من إجمالي الاستثمارات الصناعية
%13	%12.4	%19	%19	%21	نصيب الصناعة الخفيفة من إجمالي الاستثمارات الصناعية
%51.3	%49.6	%49	%37	%40	نصيب قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات الصناعية

المصدر: -H. TEMMAR, Stratégie de développement indépendante , OPU , Alger , 1983 ,p 160

من الجدول السابق يتضح كيف أن الاستثمارات الصناعية وجهت بالأساس إلى الصناعات المسماة نظريا بالصناعات المصنعة (الصناعة الثقيلة أو الصناعة الأساسية) بحيث استحوذت في المتوسط على 80% من استثمارات القطاع الصناعي وداخل هذه الصناعات استحوذ قطاع المحروقات لوحده على 45% من الاستثمارات في الصناعة.

فخلال الفترة 1967-1979 قفز المتوسط السنوي للاستثمار من 0.8 إلى 16مليار دينار جزائري بالنسبة للمحروقات، ومن 0.8 إلى 17.8مليار دينار جزائري للصناعات الأخرى، أي أن متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار في قطاع المحروقات كان خلال الفترة 19% وبالنسبة للصناعات الأخرى 21%.¹

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من المبالغ المخصصة لقطاع المحروقات خصصت لإقامة مركبات معالجة البترول والغاز الطبيعي من أجل التصدير، وهو ما أدى إلى استقطاب الاستثمارات في هذا القطاع حول الوظيفة المالية له.

¹M. OLIVIER, L'industrie dans la stratégie de développement de l'Algérie, Annuaire de l'Afrique - Du Nord, 1981, p;463.

إن توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي ما عدا المحروقات كان توزيعاً غير متكافئ، بحيث وجهت المبالغ الباقية إلى الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء والكهرباء، وكانت صناعات الحديد والصلب تحتل المرتبة الثانية من حيث المبالغ الاستثمارية بعد قطاع المحروقات. أما الصناعات الخفيفة فكانت حصتها في المتوسط 17% من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي (5.6% من إجمالي الاستثمارات).

أما القطاع الزراعي فبلغت حصته في المتوسط 8.3% من إجمالي الاستثمارات، ولقد شهد قطاع الري والإسكان والصحة نوعاً من الإهمال لحصولها على مبالغ استثمارية ضعيفة، الأمر الذي انعكس فيما بعد بظهور عدة مشاكل كانت ولا زالت محل اهتمام رجال السياسة والاقتصاد. تبقى الإشارة إلى أن إستراتيجية التصنيع في الجزائر تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية والتي تعتمد على منهجية التكامل بين القطاعات.

ثانياً: نقائص إستراتيجية التصنيع في الجزائر

إن القائمين على تنفيذ هذه الإستراتيجية قد تمالأوا في إنجاز وإقامة بعض المشروعات والمركبات الصناعية الضخمة وتبني بعض القرارات دون مراعاة الحسابات الاقتصادية والإمكانات المالية والبشرية. مع الإشارة إلى أن نسبة التمويل الأجنبي للاستثمارات العمومية خلال المخطط الرباعي الثاني قد بلغت 29%¹.

فالإهمال النسبي للقطاع الزراعي والري والإسكان أدى إلى عدة عوائق واختلالات حاولت المخططات الخماسية الأخيرة (1980-1984)، (1985-1989) معالجتها، ومن بين هذه التناقضات ما يلي:

- تطلب إنجاز مشروعات ضخمة خاصة مركبات الحديد والصلب ومركبات تسيير الغاز الطبيعي تمويلاً أجنبياً ساهم في ظاهرة التبعية المالية.
- ضيق السوق ووجود مركبات ضخمة تفوق طاقتها الحاجات الداخلية بالإضافة إلى كون الإنتاج الوطني ليس في مستوى المنافسة الأجنبية.
- إن الاهتمام بتصدير المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري حساساً لتأثيرات السوق العالمية.
- التركيز على الوظائف الإدارية على حساب الوظائف التقنية الإنتاجية والتي أسندت إلى المساعدة الفنية الأجنبية مرتفعة التكلفة.

¹ بلوناس عبد الله، انتقال الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 36

أمام هذه التناقضات التي شهدتها التجربة الجزائرية لإستراتيجية التنمية يتفق عدد كبير من المختصين بأن النتائج الاقتصادية لم تكن في مستوى المجهودات المالية والمادية والتكلفة الاجتماعية التي تحملها الاقتصاد الوطني.

وقد سعى المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1984)، (1985-1989)¹ إلى تفادي هذه التناقضات، وركزت أغلب المجهودات الاستثمارية على المشاريع التي لم يتم إنجازها خلال الفترة 1967-1979، وإعطاء أهمية أكبر للقطاعات التي أهملت خلال الفترة المذكورة والقضاء على التشوهات التي شهدها القطاع الصناعي (ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية، ارتفاع التكاليف والارتباط القوي باستيراد مستلزمات الإنتاج) وكذلك الاختلالات التي شهدها القطاع الفلاحي من سوء الاستغلال وضعف في الإنتاج مما أدى إلى تبعية غذائية خطيرة (انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من 24% سنة 1963 إلى 18% سنة 1979).

أما فيما يخص القدرة على امتصاص معدلات البطالة لم تكن التجربة التنموية خلال (67-79) قادرة على امتصاص معدلات البطالة المرتفعة وبقيت في حدود 22% وهي معدلات مرتفعة، بالإضافة إلى معاناة المؤسسات الجزائرية من البطالة المقنعة.

كما تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير في حجم المديونية من 44 مليون دولار سنة 1970 إلى 2.790 مليار دولار سنة 1979، ثم إلى 3.854 مليار دولار سنة 1980 لتشكل خدمة الدين بالنسبة للصادرات حوالي 26% في نفس السنة، في حين كانت 3.28% سنة 1970، وهي مؤشرات توضح في ظل أسعار النفط المرتفعة والوفرة المالية على مستوى الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى برنامج التنمية الطموح، الأسباب التي ساعدت السلطات الجزائرية على التمادي في الاستدانة والتي شكلت فيما بعد مشكلة عانى منها الاقتصاد الجزائري كثيرا، ميزته بالاختلالات والتشوهات الهيكلية، وأرغمت السلطات الجزائرية على إعادة النظر في المسألة الاقتصادية.

المبحث الثالث: إجراءات تصحيح المسار الاقتصادي (1980-1989)

تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة السبعينات بتكوين قطاع عام احتكاري يضم شركات ضخمة قليلة العدد تقوم باحتكار النشاطات الخاصة بها، كما تميزت منذ انطلاقتها في عملية

¹ حيث بلغت بواقي إنجاز الاستثمارات العمومية المخططة والتي تنتقل من مخطط إلى آخر كالتالي: المخطط الثلاثي 53% المخطط الرباعي الأول والثاني كانت النسبة على التوالي 47%، 61% بالإضافة إلى متوسط تأخر المشاريع في حدود خمس سنوات. انظر في ذلك: عبد الله بلوناس،، انتقال الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق، مرجع سابق، ص: 57.

الإنتاج بضعف التحكم في التكنولوجيا وتدني الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف بشكل يثير القلق وارتفاع عدد العمال في الوحدات الإنتاجية بدون مبرر (البطالة المقنعة) مع غياب العقلية الاقتصادية لهؤلاء، أما على المستوى المالي فإن أغلب المؤسسات الاقتصادية العامة كانت تعاني من عجز مالي مستمر، جعلها في وضع حرج، يتطلب إعادة النظر في تنظيم الجهاز الإنتاجي.¹

أولاً: معالجة الاختلالات في الاستثمارات العمومية (1980-1989)

لقد كان الهدف من المخطط الخماسي الأول (1980-1984)² القضاء على الاختلالات التي واجهها الاقتصاد الجزائري خاصة تلك المتعلقة بعدم السيطرة على أداة الإنتاج وضعف الطاقة الإنتاجية التي كان يستحيل على الموارد البشرية المتاحة تفعيل أداة التخطيط من جهة والسيطرة الإدارية على المؤسسات الإنتاجية الضخمة. وقد اتضحت معالم الاتجاه الجديد من خلال توزيع الاستثمارات العامة بين القطاعات خلال المخطط الخماسي الأول والثاني. و الجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول (1980-1984).

جدول رقم 5: توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط (1980-1984) مليار دينار

القطاعات	باقي الانجاز	المبالغ الجديدة	المجموع	النسبة المئوية
الصناعة	79.5	132.2	211.7	37.7%
الزراعة	17.8	41.6	59.4	10.5%
النقل	2.4	13.4	15.8	2.8%
الهيكل الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	10%
السكن	34.5	58	92.5	16.5%
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	11.7%
الهيكل الاجتماعية	6.7	15.3	22	3.9%
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	2.4%
مؤسسات الانجاز	3.4	21.6	25	4.5%
المجموع	169.9	364.6	561.5	100%

المصدر: .: op. cit. A.BENACHENCHOU L'expérience algérienne de planification et de développement

¹ S.NAIR, L'ALGERIE 1954 -1982. Force sociale et Bloc au pouvoir, Temps modernes, N°442, - 443, 1982, p:23.

² -M.MANGENOT, Malentendu Industriel, L'exemple de l'Algérie, Revue tiers monde, N°100, - 1984, pp: 737-738.

من الجدول السابق، يلاحظ تراجع حصة القطاع الفلاحي من الاستثمارات الإجمالية من 16% خلال المخطط الثلاثي (67-69) إلى 13% خلال المخطط الرباعي الأول (70-73) إلى 10.5% خلال (80-84)، كما شهد القطاع الصناعي تراجعا، حيث بلغت مخصصاته الاستثمارية 38% من إجمالي الاستثمارات بينما كانت الحصة خلال الفترة (67-73) تقارب 57%، وحوالي 60% خلال (74-79).

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات على المخططات التنموية خلال فترة 1967-1989 جدول رقم 6: نسب توزيع الاستثمارات على المخططات التنموية خلال فترة 1967-1989 (بالنسبة المئوية)

المخططات	الصناعة	الزراعة	هياكل أساسية وقطاعات أخرى	المجموع
69-67	54	16	28	100%
73-70	57	13	30	100%
77-74	61.4	4.8	33.8	100%
1978	61.8	4.5	33.7	100%
1979	62.2	3.3	34.5	100%
84-80	38.5	11.7	49.8	100%
89-85	31.6	14.4	54	100%

المصدر: 249: p., cit. op. L'expérience algérienne de planification et de développement -A.BENACHENCHOU
plan 1985-1989, Ministère de la planification et de L'aménagement du territoire Rapport général du
Alger, 1985, p:135

لم تكن معدلات الإنجاز والنتائج المحققة خلال المخطط (80-84) في مستوى التوقعات، فعلى سبيل المثال كان معدل النمو الناتج الداخلي الخام المتوقع 8.2% بينما المحقق كان 4%. وعلى مستوى توزيع المخططات الاستثمارية فقد استمرت المبالغ المالية للقطاع الصناعي في التراجع خلال هذا المخطط (1985-1989) إلى 31.6% بعدما كان 57% خلال (1967-1973)

كما أن نسبة القطاع الزراعي ارتفعت خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) إلى 14.4%، بينما استحوذت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكن والتربية والتكوين والتجهيزات الاجتماعية ومؤسسات الإنتاج على 54%.

لقد كانت درجة فعالية الاستثمارات ضعيفة، و تكاليف الإنجاز عالية، وانخفاض في استغلال الطاقات الإنتاجية بسبب النقص الكبير في تمويل القطاع الصناعي بمستلزمات الإنتاج الوسيطة نتيجة الضغط على الواردات، بالإضافة إلى عملية إعادة هيكلة المؤسسات التي عانت خلالها من سوء التنظيم الإداري والمالي والفني وحتى الاجتماعي (وضعية العمال).¹

ثانيا: محاولة التخفيف من الديون الخارجية

لقد تمت الإشارة إلى أن إستراتيجية الصناعات المصنعة تتطلب مصانع ذات تكنولوجيا مرتبطة بالمساعدة التقنية الأجنبية، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة للفترة (1980-1984) يتميز بتبعية للخارج في مستلزمات الإنتاج الوسيطة والتكنولوجيا التي تعتمد عليها المؤسسات الصناعية، والتي انعكست في ارتفاع تكاليف المساعدة الفنية الأجنبية الضرورية لسير هذه المؤسسات خاصة مع انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي لها.

ومع تحسن أسعار البترول، وقبل تدهورها في 1986، حاولت الجزائر التخفيف من حجم المديونية الخارجية. فمع بداية 1980 بلغ سعر النفط في الأسواق الدولية 32 دولار، وهذا ما جعل إيرادات الجزائر من صادرات النفط تبلغ 13.6 مليار دولار، مما أتاح لها فرصة تخفيف رصيد مديونيتها الخارجية ب 3.1 مليار دولار خلال الفترة (1980-1985)،² لكن اتجاه التخفيض لم يستمر بسبب اتجاه أسعار النفط نحو التدهور، خاصة بعد سنة 1986 .

ثالثا: التوجه نحو القطاع الخاص الوطني والأجنبي

حاول المشرع والمخطط الجزائري -لتخفيف الضغط على القطاع العام -سن تشريعات تضمن حدا معينا من مساهمة القطاع الوطني الخاص والأجنبي في العملية الإنتاجية.

إن ما ميز قانون الاستثمار الخاص (11-88) هو أنه مقيد من حيث تحديد سقف الاستثمار في حدود 30 مليون دينار بالإضافة إلى أن الحصول على رخصة يتطلب موافقة السلطات.

إن ولادة قطاع خاص في ظل الظروف التاريخية السابقة- لسيطرة القطاع العام-

يجعل من القطاع الخاص استثناءا، خاصة إذا كانت فلسفة المستثمر الخاص بعيدة عن فكرة المنظم، فهو أقرب إلى المضارب يبحث عن تعظيم الربح السريع دون تحمل المخاطر. وإذا سيطر هذا الفكر على المستثمر الخاص فإنه لن يستطيع أن يغير من الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني، هذا من جهة، من جهة أخرى يفترض أن يبني المستثمر قراراته في بيئة

¹ حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر -ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 220

² عبد الله بلوناس، انتقال الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق، مرجع سابق ، ص: 87

استثمارية مواتية من حيث التسهيلات المالية، وتوفر الموارد الإنتاجية، وتوفر اليد العاملة المؤهلة.

أما عن الاستعانة بالقطاع الأجنبي الخاص في شكل شركات مختلطة فلا يمكن إغفال القيود التي يفرضها المشرع على حدود المشاركة (49 %)، بالإضافة إلى العامل الأساسي الذي أضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد خلال الفترة (1982-1986) والمتمثل في الخلفية الإيديولوجية التي حكمت إدارة الاقتصاد الوطني قبل 1986، بالإضافة إلى عدم تهيئته لاستقبال مثل هذه الاستثمارات، وتدني مستوى الخدمات المرتبطة بالإنتاج.¹

رابعاً: إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية

يقصد بعملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائداً يمكنها من تكوين مواردها المادية الخاصة به، أي أن تحقيق التمويل الذاتي، وهو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزنة العامة في تمويل العجز المالي لهذه المؤسسات، أي أن عملية إعادة الهيكلة "نظرياً" تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للقطاع العام.² ويتم ذلك بواسطة ضبط وتحديد حجم المؤسسات بتقليصها بحيث تحقق أقصى فعالية في الإدارة والتسيير، من خلال فصل وظائف كل من الإنتاج والاستثمار والتسويق. وهي الوظائف التي كانت تقوم بها كل المؤسسات، بالإضافة إلى محاولة إشراك القطاع الخاص الوطني في بعض الوظائف مثل التسويق وتجارة التجزئة.

أ- مبادئ إعادة الهيكلة:

المبدأ الأساسي الأول: حصر الوظيفة الأساسية للمؤسسة.

المبدأ الأساسي الثاني: فصل وظيفة الإنتاج عن التسويق ودعم العقود بين الشركات.

المبدأ الأساسي الثالث: فصل وظيفة الإنتاج عن الاستثمارات وهذا من أجل تنمية الطاقات الوطنية في مجال الهندسة والإنشاء وتقليل الاعتماد على المكاتب الأجنبية للإنجاز.

فإذا كانت المؤسسات والمشاريع الاقتصادية التي أقيمت في بداية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قد استندت إلى اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية فإن الواقع الاقتصادي الذي استجد يتطلب ربط المهمة الأساسية لهذه المؤسسات بالأهداف الاقتصادية الانتقال من الاعتبارات السياسية والاجتماعية لإقامة هذه المشاريع إلى اعتبارات اقتصادية والحساب الاقتصادي والمالي.³

¹-Rapport Du Conseil National Economique Et Social, Les effets économiques et sociaux du - programme d'ajustement structurel, novembre 1998, pp:16-17.

² - A. BENACHENHOU, L'expérience algérienne de planification et de développement op.cit, p:123.

³ -A. BENACHENHOU, L'expérience algérienne de planification et de développement op.cit, p:125.

وقد أدت إعادة الهيكلة في المؤسسات العامة إلى تضاعف عدد الشركات العامة بشكل كبير بحيث انتقل عددها من 70 مؤسسة إلى 328 مؤسسة.¹

- قطاع البناء انتقل فيه عدد المؤسسات من 6 إلى 85 مؤسسة.
 - قطاع الصناعات الثقيلة من 5 إلى 47 مؤسسة .
 - قطاع الصناعات الخفيفة من 5 إلى 46 مؤسسة .
 - قطاع الطاقة والصناعات والبيتروكيماوية من 2 إلى 15 مؤسسة.
- فإذا كانت أحجام المؤسسات قبل عملية إعادة الهيكلة قد أقيمت على أساس الوقوف ضد المصالح الأجنبية في البلاد وبنية إقامة الاستقلال الاقتصادي، فإن الظروف الاقتصادية التي استجبت تتطلب ربط المهمة الأساسية لهذه المؤسسات بالأهداف الاقتصادية أي الانتقال من الاعتبارات السياسية والاجتماعية إلى الاعتبارات الاقتصادية والمحاسبية.²

ب- أهداف إعادة الهيكلة:

- تهدف عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة إلى:³
- رفع فعالية أداة الإنتاج والنقل والتوزيع وهو ما يعني رفع معدل استخدام الطاقات الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وحسن استغلال الموارد.
 - إعطاء نوع من الحرية في اتخاذ القرارات على مستوى الوحدات الإنتاجية والابتعاد عن قرارات الجهة الوصية.
 - تقليل حجم المؤسسات والوحدات الإنتاجية من أجل إظهار الكفاءات الحقيقية للعمال، وتفعيل نظام الأجور.
 - المحاولة التدريجية للتخفيف من حدة الالتجاء إلى المكاتب الأجنبية في مجال الاستثمار والمساعدة التقنية.

فرغم أهمية عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات في القطاع العام إلا أنها عملية معقدة وذات مخاطر، فهي معقدة لعدم وجود قواعد عامة لإنجاز مثل هذا العمل، فقد يختلف حجم المؤسسة حسب نشاطها ومحيطها الاقتصادي الذي تمارس فيه عملها، وعن كون العملية تحمل في طياتها مخاطر فذلك راجع إلى أن الانطلاقة الخاطئة يمكن أن تؤدي اختلاف الوظائف سواء الإنتاجية أو الاستثمارية إلى انخفاض الإنتاج لا إلى ارتفاعه.⁴

¹ -La restructuration des entreprises, op.cit.,p :81.

² -A. BENACHENHOU L'expérience algérienne de planification et de développement, op.cit p : 125 .

³ -«La restructuration des entreprises »- dossier- Revue du Centre National Des Etudes Et - Analyses Pour La Planification (CENEAP) N°1 mars, 1985, p: 70.

⁴ كارين سويد يرسكي، الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد مخطط - حالة بولندا -، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1988، ص ص: 27-24

ج-إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية:

لقد كانت دواعي القيام بعملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة متعددة فأسباب العجز المالي للمؤسسات كانت وراء تأخر انجاز المشاريع وضعف الإنتاجية وضعف تكوين الإداريين والعمال بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.

لقد كانت هذه الأسباب وراء التناقض بين تكاليف الإنتاج المرتفعة والأسعار التي لا تعكس هذه التكاليف من حيث كونها في معظمها محددة من طرف الدولة. لقد لعب غياب المحاسبة والحساب الاقتصادي والاعتماد على التسهيلات الضريبية والاعتماد أساسا على القروض البنكية في استثماراتها والتي في غالب الأحيان تعتبر حقوقا لدى الغير لا يكمن استرجاعها، لأن العلاقة بين البنوك والمؤسسات تتحكم فيها فلسفة قطاع علم.

ويقصد بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات إرساء القواعد المالية والمحاسبية التي تدعم استقلالية المؤسسات ماليا وأن تكون هذه الأخيرة قادرة على تكوين مواردها المالية تمكنها من التمويل الذاتي لمشروعاتها.¹

وتتم هذه العملية إما عن طريق تقديم اعتمادات أو قروض خاصة لتكوين رأس مال الشركات المنبثقة عن إعادة الهيكلة، وإما عن طريق قروض متوسطة وطويلة الأجل للشركات التي تعاني من عجز في التمويل.

لقد ألزم القانون الذي حكم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العامة القطاع العام بتحقيق الكفاءة المالية، ويعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة والملكية، فهذه الأخيرة ترجع إلى الدولة بنسبة 100%، في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة يكون مسئولا عن النتائج الاقتصادية للمؤسسة. كما يشجع القانون استخدام الموارد المالية الذاتية على أن يكون الالتجاء للاقتراض من البنوك على أساس تعاقدات تجارية.

لقد كان الوضع المالي لأغلب الشركات والمؤسسات الاقتصادية العامة متدهورا وحرجا طيلة الفترة الممتدة من 1967 إلى 1988، فلقد كان التمويل يتم من خلال إعادة تدوير عوائد صادرات النفط من خلال الميزانية العامة،² وهو ما جعل البنوك -كلها قطاعا عاما- وسيلة لتسجيل العمليات المالية بين الخزنة العامة والمؤسسات العامة، ولم يكن للبنوك أي دور في تعبئة ادخارات الأفراد.

أمام هذا الوضع المالي السلبي للمؤسسات العامة، الذي انكشف بعد تدهور الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986، فإن إجراءات الاستقلالية المالية للمؤسسات العامة

¹ - A. CHAREF, A. BOUZIDI, La Restructuration Financière. Revue, CENEAP, N°1, mars 1985, p : 58

² هني أحمد، الإجراءات الاقتصادية الأخيرة في الجزائر، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1988، ص:3

كانت تهدف إلى إيجاد وضمان التوازن المالي لهذه المؤسسات وهو ما يجعلها مسئولة عن النتائج المالية والاقتصادية.¹

لم تكن نتائج إعادة الهيكلة واضحة الأثر على معالجة خصوصية الوظائف الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية العامة في الجزائر، إلا من خلال تغيير عددها وحجمها، بحيث يعتقد أن نقطة ضعف هذه العملية أنها تمت بقرار مركزي وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة للإصلاح، مما جعل المؤسسات الناتجة عن إعادة الهيكلة تعمل بنفس الأسلوب، حيث أن قرارات تخصيص الموارد وقرارات اختيار المشاريع لم تتغير وبقيت مركزية، يضاف إلى هذا أن تضخم عدد المشاريع في ظل ندرة الموارد البشرية وسوء استغلالها أضاف تناقض آخر إلى خصوصيات المؤسسة العامة الجزائرية.

لا يمكن الحديث عن تفعيل عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية في الجزائر إلا إذا تم إخضاع الجهاز المصرفي إلى معايير الأداء المالي واللامركزية، فيجب على هذا الجهاز أن يكون مستقلا ويعمل على أساس الكفاءة المالية، ويبعد الاعتبارات غير الاقتصادية من حساباته،² لكي لا تتأثر العملية الإنتاجية من تناقضات الجوانب الائتمانية للجهاز المصرفي القائم.

المبحث الرابع: الخصوصية والانتقال إلى اقتصاد السوق

لقد تم إخضاع المؤسسة العمومية في الجزائر إلى أنواع مختلفة من الإصلاحات، بإعادة الهيكلة الاقتصادية والاستقلالية المالية لها، والفصل بين الملكية والتسيير، بحيث تبقى الدولة المالك لهذه المؤسسات، وتخول تسيير حقوقها إلى شركات مالية عرفت بصناديق المساهمة بحيث تصبح هذه الشركات المالية مساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية، مما يجعلها شركات ذات أسهم تكون الدولة أكبر المساهمين فيها من خلال صناديق المساهمة التي هي عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية تشكل الوساطة التي من خلالها تتمكن السلطات العامة والإدارات المحلية من المساهمة فيها وممارسة حقها في الملكية.³

إن الوقوف على مضمون الاستقلالية يعني أن السلطات العامة تحاول من خلال مختلف العمليات التي أخضعت لها المؤسسات العمومية جعل هذه الأخيرة تعمل بالمعايير الاقتصادية والمالية.

¹ الندوة الوطنية الرابعة للتنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، عدد 15، 1987 ن ص: 171

² - B. CHANTAL, En Algérie une nouvelle valeur, l'auto-emploi, revue tiers monde, N -114, 1988 pp : 295-296.

³ بلوناس عبد الله، انتقال الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق، مرجع سابق، ص: 120

إن وضع المؤسسات العمومية من ناحية الأداء الاقتصادي والمالي كان حرجا مما أدى إلى حل صناديق المساهمة في ديسمبر 1995، وتم استبدالها بالشركات القابضة العمومية والتي كانت تهدف إلى:

- العمل على تنظيم القطاع العام .
 - الإسراع بالانتقال إلى اقتصاد السوق .
 - تحديد نطاق القطاع العام وإفساح المجال للقطاع الخاص .
- ونظرا لكون الإصلاحات في القطاع العام لم تأت ضمن إستراتيجية واضحة، بقيت تعاني من المركزية، وعدم ملائمة الظروف الاقتصادية والسياسة العامة، وتجذر الأزمة الاقتصادية، لم تستطع الشركات القابضة تحقيق الأهداف وتم حلها في عام 2001.
- أمام تعدد الحلول للخروج من الوضعية الحرجة للمؤسسات العمومية لم يبق سوى خيار الخصخصة التدريجية لهذه المؤسسات، ولقد تم إنشاء وكالة الخصخصة التي تشرف على هذه العملية.

فبعد فشل القطاع العمومي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم فعالية مختلف الإصلاحات التي خضع لها، كان ضروريا التفكير في وضع إستراتيجية تعتمد على القطاع الخاص من أجل تغيير الوضع الاقتصادي.

لقد كانت معظم المؤسسات العمومية عاجزة عن التمويل الذاتي، فبعد كل المجهودات التي بذلت لإصلاح القطاع العام، تبين أن 30% من المؤسسات تعاني من عجز مالي، كما أن حجم المديونية العامة للمؤسسات الاقتصادية العمومية بلغ 1300 مليار دينار سنة 2003 وأنه من بين 1234 مؤسسة عمومية كانت 482 مؤسسة فقط ، تتمتع بحسابات مالية إيجابية.¹

إن الخصخصة تعني الانتقال الجزئي أو الكلي لملكية وسائل الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي سواء بالتصفية أو بالبيع.²

فلقد هدفت عملية الخصخصة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الذاتية إلى تحقيق بعض خصوصيات اقتصاد السوق، كتطوير الأسواق المالية والمنافسة والقضاء على التشوهات التي سببها ضعف أداء القطاع العام، مثل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، تحسين نوعية الإنتاج الوطني، تطبيق معايير الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وتطوير وسائل الإنتاج الوطني،

¹ عبد الله بدعيدة، واقع وآفاق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات، المكتبة الوطنية بالجزائر، جوان 2005، ص: 2

² إبراهيم سعد الدين، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، مجلة المستقبل لعربي عدد 127، سبتمبر 1989، ص: 4

ورفع معدلات النمو، وفتح المجال للمستثمرين الأجانب في امتلاك أصول مالية محلية، بالإضافة إلى انتشار وتعميق ثقافة اقتصاد السوق.¹

لم يستثن القانون الخاص بالخصوصية أي قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي من عملية الخصوصية، حتى تلك القطاعات التي تعتبر إستراتيجية، فمثلا قد تعرضت بعض الأنشطة التابعة لسوناطراك إلى المنافسة الأجنبية في مجالات النقل والتسويق والاستغلال، ماعدا حق امتلاك الموارد المستخرجة من باطن الأرض (فهي ملك للدولة).

أما من حيث الإشراف، فقد تم إنشاء وزارة المساهمة وترقية الاستثمارات لتتأط لها مهمة متابعة تنفيذ برامج الخصوصية. إن عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الخصوصية عندما كان المجلس الوطني للخصوصية يشرف عليها، لا يعني ذلك سوى أنها عملية معقدة تتطلب وقتا طويلا وجهدا ومثابرة، فالعملية ليست فنية وإنما سياسية، تتداخل فيها عدة متغيرات تحدد مدى فعالية العملية في رفع مستوى الأداء الاقتصادي.² إن نجاح عملية الخصوصية في الجزائر مرهونة بالقضاء على العوامل المثبطة لها مثل عدم إقبال الخواص على المساهمة، وكذلك نقص الدراسات الخاصة بكل شركة أو مؤسسة يراد خصوصتها مثل الضغط الاجتماعي في حالة تسريح العمال، وعدم التكيف السريع بانتقال المؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص إن نجاح عملية الخصوصية مرهون بتغيير وتهيئة البيئة العامة المحيطة بالعملية الإنتاجية.

أولا: الإصلاحات في النظام النقدي 1986

ففي الفترة التي ساد فيها التخطيط المركزي، كان الجهاز المصرفي في الجزائر تابعا للمخططات التنموية من حيث التوزيع الموارد المالية، فالنظام المصرفي بما فيه البنك المركزي كان تابعا للسلطة التنفيذية (وزارة المالية)، بمعنى أن عملية الإصدار لم تكن مستقلة كما هي الحال في الاقتصاديات الرأسمالية.

إن توجيه البنك المركزي وعدم استقلاليته قد تجد لها تفسيراً بنشأة الاقتصاد الوطني وحدثته وعدم قدرة الادخار الوطني على تمويل التنمية الاقتصادية.³

لقد ترتب على أزمة 1986 بالإضافة إلى سوء تسيير الموارد المالية ضمن مؤسسات القطاع العمومي ضرورة إصلاح النظام المصرفي ضمن الإصلاحات العامة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري.

¹ محمد الأطرش، تحديات الاتجاه نحو العولمة، المستقبل العربي، عدد 206، أكتوبر 2000، ص: 26

² F. HASSAM, , Chronique de l'économie algérienne, vingt ans de reformes libérales 1986-2004, chemin d'une croissance retrouvée, l'économiste d'Algérie, Alger, 2005P: 71,

³ -M.E.B BENISSAD, Algérie, restructuration et reformes économiques op-cit, pp : 112-110

إن فترة التخطيط المركزي 1970-1987 جعلت من الجهاز المصرفي ممولا وحيدا للقطاع الصناعي العمومي، دون أن يكون هذا الأخير فعالا من حيث الأداء الاقتصادي والمالي، بمعنى أن يستجيب عرض النقود (والذي هو من المهام الأساسية للبنك المركزي) لبرامج التمويل للمؤسسات العمومية وهو ما أدى إلى الإفراط في الإصدار النقدي وبالتالي التضخم في الكتلة النقدية.¹

لقد لعبت الاحتياطات الدولية دورا مهما في تطور الكتلة النقدية M2 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول.

نظريا يجب مقارنة نمو الكتلة النقدية بنمو الناتج المحلي الإجمالي فخلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1987 عانى الاقتصاد الجزائري من موجات تضخمية، حيث أن نسبة السيولة في الاقتصاد الوطني كانت مرتفعة وتجاوزت 50% في المتوسط، وهو ما ينم عن خلل بين نمو الإنتاج والنمو في الكتلة النقدية.²

أ-إصلاحات الثمانينات: لقد جاءت إصلاحات 1986 والمتعلقة بنظام البنوك والقرض في ظل تخطيط مركزي للاقتصاد بالإضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية لعام 1986، بحيث كان الهدف الأساسي من هذه الإصلاحات هو إنشاء المخطط الوطني للقرض الذي يتيح للنظام المصرفي ما يلي:³

- ضمان مطابقة الموارد المالية لأهداف مخطط التنمية الاقتصادية.
- تحديد مهام البنك المركزي والبنوك التجارية.
- دفع النظام المصرفي إلى اتخاذ إجراءات الحيلة والحذر من مخاطر عدم سداد القروض.
- تحديد حجم الموارد المالية التي ستوزع على كل مؤسسة قرض.
- تجنيد الموارد المالية من طرف مؤسسات القرض، (إعادة التمويل، معهد الإصدار، مديونية الخزينة العمومية والمديونية الخارجية).
- تحديد الحد الأدنى من احتياطات الصرف الأجنبي.
- السقف الذي يجب التقيد به للمديونية الخارجية.
- ضبط مديونية الخزينة العمومية.

يلاحظ خلال الفترة (1980-1984) تدهور في السيولة الدولية وارتفاع حجم المديونية بالإضافة إلى زيادة مديونية الدولة تجاه الجهاز المصرفي، فلقد بلغت هذه المديونية 101 مليار

¹ بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص: 111

² - H. THEMMAR, Stratégie de développement indépendante , op-cit , p: 289

³ محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة- حالة الجزائر-، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر . 2006 . ص: 150

دينار سنة 1986، كما شملت هذه المديونية 64% من موارد الميزانية عام 1984، وكان عدم الانضباط بالسقوف الائتمانية القانونية هو سبب هذه المديونية.

ب - دور النظام المصرفي: لقد حدد القانون (86-12) والمتعلق بنظام البنوك والقرض عناصر ودور الجهاز المصرفي على أن يكون البنك المركزي تحت وصاية وزارة المالية، مع العلم أن معدلات الفائدة وتقييم وتسعير الخدمات البنكية تبقى من مهام الإدارة وليست قائمة على أساسا تنافس الهيئات المصرفية.

لقد تم تحديد هيكل الجهاز المصرفي كما يلي:

- البنك المركزي.
 - بنوك تقوم بكافة العمليات البنكية.
 - بنوك متخصصة في تقديم قروض وتقبل الودائع ضمن تخصصها.
- كما حدد القانون الهيئة الرقابية (لجنة مراقبة عمليات البنوك) والهيئة الاستشارية والمجلس الوطني للقرض.

لم تكن التغيرات في إطار قانون 86-12 ذات أثر، وكان لزاما إدخال تعديلات جوهرية عليه، وتم ذلك بإصدار قانون 88-06 والخاص بنظام مؤسسات القرض فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية، بالإضافة إلى تحديد القروض المقدمة للبنوك التجارية من طرف المخطط الوطني للقرض، بالإضافة إلى إيجاد صيغ أخرى لتمويل المؤسسات بدل من تدخل الخزينة العمومية، ودعم استقلالية البنك المركزي.

إن التأكيد على الطابع التجاري للمؤسسات العمومية ضمن قانون 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك التجارية وانتقالها للاستقلالية يعطيها إمكانية الدخول في الأسواق والتفاوض على شروط الائتمان وممارسة العمليات المصرفية وفقا لقواعد السوق داخليا وخارجيا.¹

ثانيا: مشاكل الانتقال إلى اقتصاد السوق

إن الاعتقاد بالقطاع العام أسلوبا لإدارة الشؤون الاقتصادية لعقود، يجعل من الصعب الانتقال بسهولة ودون آثار إلى أسلوب يعتمد على اقتصاد السوق.

إن أحد عيوب الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر هو بطء عملية الخصخصة، وتعقد الإجراءات الإدارية وضعف في التسيير وغياب الرؤية الواضحة لنتائج عملية التغيير، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات التي تناط بها مهمة التغيير والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

¹ جودي كريم، السياسات النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996، ص: 302

إن خبراء وواضعو السياسات الاقتصادية للتحويل إلى اقتصاد السوق يؤكدون على أن نجاح السياسة الاقتصادية مرهون بفعالية الجهاز المصرفي ومدى استقلاليته و قدرته على مسايرة التغيرات الاقتصادية.

قد يظهر دور الدولة في الانتقال نحو اقتصاد السوق على درجة كبيرة من الأهمية بسبب عدة عوامل، أولها هشاشة الوضع الاقتصادي الناتج عن تبني التخطيط الشامل في إدارة اقتصاد وولادة تشوهات اقتصادية واجتماعية، وثاني هذه العوامل صعوبة المزاوجة في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق بين القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك القطاع المختلط.¹

إن عدم الانتهاء من عملية الخصخصة يتطلب جهد مضاعف لدور الدولة، وهذا لا يعني الرجوع إلى الاقتصاد المخطط، بل يعني أن عليها دور إعادة الاستقرار وتوضيح المنطلقات الاقتصادية وكذلك الإسراع بالتحويل الهيكلي لإطار سير الاقتصاد الوطني ، وبناء إستراتيجية إنعاش الاقتصاد.²

فلا زال القطاع العام في الجزائر يهيمن إذ يستحوذ على 30% من الإنفاق العام، ولا زالت عملية الخصخصة في الجزائر تسير ببطء، وهي نتائج لا تشجع على رفع دور وفعالية القطاع الخاص، بالإضافة إلى عدم تحفيز القطاع الأجنبي على القدوم للاستثمار في الجزائر. فالشركات المراد خصصتها لا زالت تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية وقانونية، وخصصتها تتطلب تطهيرها وإصلاحها وجعلها صالحة للأداء المالي والاقتصادي لكي يتسنى بيعها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

لا يمكن تناول موضوع انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بعيدا عن إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد تساهم الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية على تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي، بتبني قواعد وضوابط وسياسات قد تكون أكثر فعالية في رفع مستوى الأداء الاقتصادي.

ثالثا: العوامل الخارجية والتحول نحو اقتصاد السوق

يتفق كل من له إطلاع بالاقتصاد الجزائري على أن التطورات التي شهدتها السوق الدولي للبتترول عام 1986 كان لها الأثر البالغ في كشف ضعف تجربة التنمية الاقتصادية من خلال المخططات التنموية.

¹ يوسف الصايغ، مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها، المستقبل العربي، عدد 142 ، ديسمبر 1980، ص: 108
² République Algérienne Démocratique Et Populaire, Assises Nationales De L'industrie, 26-28 février 2007, Palais Des Nations, Club Des Pins, Alger.

إن انخفاض أسعار البترول في عام 1986 بحوالي 50% وأسعار الغاز الطبيعي بحوالي 20%، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للدولار وهو العملة الأساسية التي تقوم بها عائدات الجزائر من العملة الصعبة، والتي تشكل فيها عوائد صادرات النفط حوالي 95% ، أدى إلى انخفاض هذه الإيرادات من 14 مليار دولار سنة 1985 ، إلى 9.1 مليار دولار سنة 1986 مما يعني أن نسبة الانخفاض بلغت 40% سنة 1986 و 31% سنة 1987 ، و 42% سنة 1988 مقارنة بمستويات سنة 1985. والجدول رقم 6: يوضح تطور إيرادات الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات.

جدول رقم: 7 تطوير إيرادات الصادرات 1980-1991 الوحدة مليار دولار

1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
14.9	14	9.1	10.1	8.5	10.4	12.7	11.7

H.BENISSAD, Algérie, restructuration et reformes économiques 1979-1993, o.p.u Alger, 1994, p: 217

كان لتبني الجزائر إستراتيجية تنموية طموحة أن لجأت إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على مصادر التمويل من أجل توفير مبالغ ضخمة لهذا الغرض، وكان لتدهور إيرادات الجزائر من النقد الأجنبي أثر في تعقد المشكلة الاقتصادية ببروز أزمة المديونية و التي عرفت نموا متزايدا من 20 مليار دولار سنة 1986 إلى 24.6 مليار دولار في سنة 1987 مع العلم أنها بلغت 14 مليار سنة 1984، مما أدى إلى ارتفاع مذهب في نسبة خدمة الديون. والجدول الآتي يوضح تطور نسبة خدمة الدين.

جدول رقم 8: تطور نسبة خدمة الدين (خدمة الدين/ صادرات السلع والخدمات) بالنسبة المئوية

1980	1983	1985	1986	1987	1988	1990	1993
27%	33.8%	35.8%	56.7%	53.8%	76.8%	59.4%	82%

المصدر: H.BENISSAD, Algérie, restructuration et reformes économiques, op.cit P 217:

لقد وصلت نسبة خدمة الديون إلى 56.7% عام 1986 ثم تطورت بدرجات تشير القلق بحيث بلغت مستويات قصوى في سنة 1988 (76.8%) واستمر هذا الارتفاع بحيث بلغت النسبة 82% عام 1993 ، و هو مؤشر ينم بدرجة كبيرة على انكشاف الاقتصاد الجزائري على الخارج والتي انعكست في تدهور مستويات الأداء الاقتصادي بحيث سجل الناتج الداخلي الخام معدلات نمو ضعيفة و سالبة (-1.6% سنة 1986، 1.4% عام 1987 و -2.7% عام

(1988)¹، بالإضافة إلى ذلك فقد دعمت هذه المتغيرات السلبية بعجز في الميزانية بحوالي 14 مليار دينار سنة 1986 وعجز آخر ب 12مليار دينار سنة 1987.

إن المؤشرات السلبية السابقة توضح أن الاقتصاد يعتمد اعتمادا شبة كلي على الربيع النفطي وأن هذا الأخير يعتمد على الأسعار الدولية للنفط، فقد تكون هذه الأسعار دافعة للاقتراض من الأسواق المالية الدولية وتكسب الدولة المصدرة للنفط حينها على درجات ائتمانية عالية لدى الدائنين الأجانب وهو ما حدث للجزائر عندما كانت أسعار النفط لصالحها وهو ما شجع على الاقتراض من الخارج في ظل الوفرة النسبية في عرض الادخارات الدولية.

لقد تمادت الجزائر في ظل هذه المتغيرات الدولية قبل 1986 في الاقتراض من الأسواق الدولية لتمويل التنمية تحت فرضية القدرة على الإيفاء و سداد الديون الخارجية، وبعد هذه السنة تدهورت أسعار النفط في الأسواق الدولية و تأثرت عوائد الصادرات بشكل كبير، ومع الفشل الذي أصاب نموذج التنمية الاقتصادية انقلبت الوضعية المالية للجزائر في الأسواق الدولية عندما تعاضمت مديونياتها الخارجية وأصبحت درجاتها الائتمانية منخفضة وأصبحت مجبرة على إيجاد صيغ لحل مشكلة عدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية.

لقد كانت محاولات الجزائر القيام بإصلاحات ذاتية بعيدا عن ضغط المؤسسات المالية الدولية، رغم أن الأزمة الاقتصادية في جزء منها مرتبطة بالمتغيرات الدولية (سعر النفط، وضعية الميزان التجاري، تدهور القدرة الشرائية للدولار، المديونية الخارجية).

إن الوضع السيئ الذي وجد فيه الاقتصاد الجزائري، دفع بالسلطات إلى تبني سلسلة من التشريعات والقوانين منذ سنة 1988 للإسراع بعملية الإصلاح والخروج من الوضعية الحرجة التي بلغها مستوى الأداء الاقتصادي .والجدول الآتي يوضح فلسفة الإصلاحات من خلال القوانين والتشريعات.

إن المتمعن في الجدول رقم 7 يمكنه استنتاج القاعدة العامة التي توجه سياسة الإصلاحات الاقتصادية، و هي الاتجاه من احتكار الدولة لإدارة الاقتصاد إلى الاعتماد على آلية السوق في توجيه العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، ولا يمكن لآلية السوق أن تحدث التنمية الاقتصادية وتحقق الإصلاحات المرجوة من الخصوصية وترفع فعالية القطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة إلا بالاعتماد على إستراتيجية بعيدة المدى في مجال الاستثمار في الموارد البشرية.

¹ زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة وواقع التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، ص: 106

الجدول رقم 9: الإصلاحات من خلال القوانين ومضامينها

القانون	مضمون القانون
قانون الاستثمار 11/82	تقنين الاستثمار الأجنبي والمشاركة مع القطاع العام في أقل من 50%
قانون رقم 19/87 1987/12/08	حق انتفاع الخواص في الأراضي التابعة للتسيير الذاتي مع الاستقلالية المالية للتعاونيات الفلاحية
قانون رقم 29/88 1988/07/19	فتح القطاع التجارة الخارجية للخواص
قانون رقم 06/88-01/88 1988/01/12	الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية
قانون جويليه 1989	خاص بحق مؤسسة بتحديد الأسعار وفقا لقانون المنافسة
قانون 1990	يخص استقلالية المؤسسات في مجال توظيف وتسريح العمال
قانون 90/10 1990/04/14	المتعلق بالقرض والنقد واستقلالية البنك المركزي
قانون الاستثمار 1993	المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية

ومع كل هذا لا يمكن الحديث عن اقتصاد السوق كنتيجة للتحويل من الاقتصاد الموجه إلا إذا كان دور الدولة واضحا لتحقيق عملية الانتقال و الإصلاح. فنمط تخصيص الموارد في الدول الرأسمالية لم تحكمه آليات السوق وحدها لأنها لا تحقق المستوى الكامل و التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ، ومن ثم كان تدخل الدولة عاملا حاسما في تصحيح النتائج التلقائية لآلية السوق¹. فعلاقة الدولة بقطاع الأعمال يجب أن تكون قائمة على التراضي والتشاور والالتزام بالخطط العامة مع ترك التفاصيل للفنيين وإلى الرؤية الخاصة بكل مؤسسة.

فيجب على الدولة أن تنظم الأسواق و تسهر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف أساسي من خلال تحديد معدلات النمو المستهدفة و استقرار الأسعار والمحافظة على مستويات التشغيل ورسم سياسة عامة للتوظيف وتساعد على تهيئة المناخ العام للملائم لأداء الأعمال سواء من حيث توفير البنى التحتية(الخدمات المرتبطة بالإنتاج) أو الفوقية (من خلال المؤسسات التنظيمية أو التشريعية التي تسن القواعد و القوانين التي تساهم في تنظيم العملية الاقتصادية).

¹ إسماعيل صبري عبد الله، الدعوة المعاصرة للتحويل من القطاع العام على القطاع الخاص، المستقبل العربي، عدد124، 1990، ص: 91

ونظرا للظروف التي تمر بها عملية الإصلاح والمستوى الاقتصادي الذي تحقق فإن بعض القطاعات التي تراها الدولة إستراتيجية، يجب أن تبقى ملكيتها للدولة، مع إمكانية تسيرها وفقا لقواعد اقتصاد السوق؛ وقد تكون الدولة مساهمة في رأس المال الاجتماعي مثلها مثل أي مساهم، كما يمكنها الانسحاب من المشاركة أو بيع حصتها في السوق، خاصة إذا تعلق الأمر في القطاع المشترك عندما يشارك القطاع الخاص الأجنبي برأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العامة. فحتى محاولات النمو الاقتصادي التي جرت بقدر من النجاح و تمثل نماذج في الدول الصناعية تمت معتمدة كليا على دور الدولة.¹

¹ إسماعيل صبري عبد الله، الدعوة المعاصرة للتحويل من القطاع العام على القطاع الخاص، المرجع السابق، ص: 91

خاتمة الفصل:

بعد أن وصلت جهود بناء اقتصاد متركز نحو الداخل، يعتمد على مبدأ التشابك الصناعي إلى وضع أثبت فشل السياسة الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، وأثبتت عدم قدرتها على تحسين الوضع المعيشي للفرد الجزائري، لم يكن أمام هذا الوضع إلا البحث عن بديل للقضاء على التشوهات التي انعكست في انخفاض مستوى الأداء في القطاعات المختلفة، ولم يستطع الاقتصاد الجزائري تغيير الخصائص العامة التي يتميز بها، فاعتماده على عوائد صادرات المحروقات من العملة الصعبة لتمويل التنمية يجعله حساسا لتطورات الأسعار الدولية للنفط، بالإضافة إلى تميز النشاط الصناعي المحلي بارتباطه الوثيق بالواردات من مستلزمات الإنتاج وارتفاع التكاليف، وعدم إحرازه على المواصفات الدولية مما يجعله غير قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

الفصل الثالث:

تطور التجارة الخارجية وسياسات تحريرها
في الجزائر

الفصل الثالث: تطور التجارة الخارجية و سياسات تحريرها في الجزائر

مقدمة:

يؤكد العديد من الباحثين في الاقتصاد الدولي على الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية، فلقد أكدت أغلب التفسيرات في هذا المجال فوائد ومكاسب التخصص والتبادل الدولي وفقا لمبدأ الميزة التنافسية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

ويعتمد نجاح إدماج قطاع التجارة الخارجية في تفعيل مستوى التنمية الاقتصادية، أولا على الحد الأدنى لمستوى التنمية ذاتها، وثانيا على وضوح السياسة التجارية وفعالية الأدوات المستخدمة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

وتتفق أغلب سياسات التجارة الخارجية على هذه الأسس من أجل تنمية التجارة الخارجية سواء في رفع مستويات الصادرات أو تنمية الواردات التي تنشط مستويات الأداء الاقتصادي. و سنستعرض في هذا الفصل تطور التجارة الخارجية و سياسات تحريرها من خلال ثلاثة محاور:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية

المبحث الثاني: تحليل تطور سياسة التجارة الخارجية

المبحث الثالث: الإصلاحات من خلال سياسات التعديل الهيكلي

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية

لقد تم اختيار الفترة (1986-1989) لتتبع المسار الذي إتجهته التجارة الخارجية في الجزائر، لارتباط سنة 1986 بالأزمة الاقتصادية التي أفرزت عدة اختلالات أجبرت العامة على ضرورة الأخذ بالإصلاحات الاقتصادية مدركة أنها ستلعب دورا محوريا في تغيير نمط التجارة الخارجية من حيث بنية الصادرات والواردات والمساهمة في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة. وفي هذا المبحث سنتناول بإيجاز نمط التجارة الخارجية للفترات السابقة لسنة 1986

أولا: تحليل نمط التجارة الخارجية للفترة 1964-1985

1- نمط التجارة الخارجية خلال الفترة 1964-1966

نظرا للعلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا غداة الاستقلال، فإن التجارة الخارجية تأثرت بهذه العلاقة، حيث يلاحظ تركيز شديد للواردات القادمة من فرنسا، بحيث شكلت 70% من إجمالي الواردات خلال السنتين 1964 و 1965 مع تراجع طفيف سنة 1966 أما في جانب الصادرات الجزائرية فكانت درجة تركزها نحو فرنسا مرتفعة إذ بلغت 77% من إجمالي الصادرات سنة 1964 و 67% سنة 1967.¹ هذا النمط للتجارة مبرر نظرا للعلاقة التاريخية التي كانت تربط النشاطات التصديرية الجزائرية بالأسواق الفرنسية.

2- نمط التجارة الخارجية خلال الفترة 1967-1979

كان لانطلاق المخططات التنموية الطموحة أثر في تحديد نمط التجارة الخارجية في الجزائر نظرا للحاجة إلى التموين بالمعدات التجهيزية ومستلزمات الإنتاج والهياكل الإنتاجية المختلفة، ومع عدم القدرة على تنويع الصادرات خارج المحروقات، فقد شهد الميزان التجاري خلال هذه الفترة عجزا سببه حداثة تجربة التنمية الصناعية، وعدم القدرة على الإنتاج بالكمية والكيفية التي تسمح برفع مستوى الصادرات التي تركزت في المحروقات، والتي بلغت نسبة إيراداتها من إجمالي الصادرات ما بين 70% و 98%، كان نصيب أوروبا منها بين 40% و 80%.

أما الواردات خلال نفس الفترة فأغلبها من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج، كانت نسبتها من الدول الأوروبية بين 58% و 85% مثلت فرنسا الممون الأول لها.²

3- نمط التجارة خلال الفترة 1980-1985

بصورة عامة كان الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1980-1985 إيجابيا مع زيادة ملحوظة في معدل التغطية بحيث بلغ 130%، بمعنى أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، مع تسجيل رصيد إيجابي خلال هذه الفترة بلغ في المتوسط 12 مليار دولار.

¹ مجلة الديوان الوطني للإحصاء، عدد خاص، الذكرى 25 للاستقلال 1962-1987 ص: 45

² مجلة الديوان الوطني للإحصاء، المراجع السابق، ص: 45-50

- بنية التجارة الخارجية:

- بالنسبة للصادرات: تشير الإحصائيات إلى أن صادرات المحروقات شكلت خلال هذه الفترة 98.2% وكانت هذه الصادرات موجهة بالأساس إلى الدول الأوروبية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات لم تشكل سوى 1.8% من إجمالي الصادرات في سنة 1982 وبلغت 2% سنة 1985، وتشكلت في معظمها من التمور والخمور،¹ كما أن مؤشر قيمة الصادرات ارتفع 120 في المتوسط خلال الفترة مع أخذ 1980 سنة أساس.

- الواردات: كانت السلع التجهيزية تصدر الواردات لكونها ضرورية لسير الجهاز الإنتاجي، بحيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات 38% سنة 1980 ثم 35% سنة 1985 مع العلم أن هذه النسبة بلغت 40% سنة 1982 ، مع الإشارة إلى أن مؤشر قيمة الواردات بلغ في المتوسط 123 خلال 80-85 مع أخذ سنة 1980 كسنة أساس.

التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية: يوضح مدى تبعية أو استقلالية المبادلات التجارية لمنطقة دون الأخرى، فبالنسبة للصادرات استحوذت الدول الأوروبية على حوالي 40% حيث تشكل حصة فرنسا منها 14% سنة 1980 لترتفع هذه النسب إلى 67% بالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية و 29% لفرنسا سنة 1985.² أما الصادرات إلى أمريكا الشمالية فبلغت 46% من إجمالي صادرات سنة 1980 ثم تدهورت إلى 12% سنة 1985.

أما بالنسبة للواردات، فكانت مساهمة الدول الأوروبية حوالي 62%، شاركت فرنسا بحوالي 23% من إجمالي الواردات سنة 1980 ، لتنتقل هذه النسب إلى 60 % للدول الأوروبية و 26% بالنسبة لفرنسا سنة 1985.³

بينما الواردات من أمريكا الشمالية مثلت 10% سنة 1980 و 10.6% سنة 1985 ، بحيث كانت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية ب 7% و 6.5% على التوالي.

لقد تميزت الفترة 1980-1985 بنمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5% بسبب ارتفاع واستقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما سمح بتحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري قدر في المتوسط بحوالي 12 مليار دينار، وزيادة الاحتياطيات من الصرف الأجنبي تسمح بتمويل الواردات لمدة 2.5 شهر، مع معدل تغطية الصادرات للواردات بلغ 120% في المتوسط. كما تميزت صادرات المحروقات خلال الفترة بالسيطرة إذ بلغت 98% من إجمالي

¹ مجلة الديوان الوطني للإحصاء، المرجع السابق، ص: 57-59

² مجلة الديوان الوطني للإحصاء، المرجع السابق، ص: 59

³ مجلة الديوان الوطني للإحصاء، المرجع السابق، ص: 59

الصادرات، في حين كانت السلع التجهيزية ومستلزمات الإنتاج تغلب على الواردات حيث مثلت 36% من إجمالي الواردات خلال الفترة.

ثانيا: تحليل تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1986-1989¹

تميزت فترة الثمانينات باختلالات اقتصادية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط الدولية مما انعكس سلبا على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية لهذه الاحتياطات بسبب تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي، مما يعني انخفاض شديد للقدرة الشرائية للصادرات الجزائرية وصعوبة الاستمرار في تمويل الواردات، وأمام ثقل المديونية الخارجية وجدت الجزائر صعوبة في الحصول على القروض الأجنبية، وهو ما دفع بالسلطات العمومية بالإسراع في عملية الإصلاح لإعادة تقويم وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.

1- علاقة الناتج المحلي الإجمالي بوضعية الميزان التجاري.

تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلبا بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي حدثت خلال سنة 1986، إذ انخفض معدل النمو من 9 % سنة 1985 إلى -1 % سنة 1986 ، نظرا لانخفاض الصادرات بنسبة 46%، فبعدها كانت درجة الانفتاح $(M+X/PIB \cdot 100)$ ² في حدود 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1985 ، انخفضت إلى 14.5% سنة 1989. إن الأزمة التي أصابت موارد الدولة من العملة الصعبة ضغطت باتجاه تخفيض الواردات لمحاولة إعادة التوازن للميزان التجاري.

إن محاولة تنشيط الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط من جهة والضغط لتخفيض الواردات من جهة أخرى أدى إلى نمو الصادرات الإجمالية بحوالي 20% بين 1986 و 1987، و 58% بين 1988 و 1989 ، مع نسبة تغطية الواردات 80 % سنة 1986 و 103% سنة 1989.

2- تطور التركيب السلعي للتجارة الخارجية

أ- التركيب السلعي للصادرات:

تؤكد الإحصائيات أن هدف إعادة التوازن للميزان التجاري ومحاولة تشجيع الصادرات خارج المحروقات أدت إلى تنمية هذه الصادرات من 2.4% من إجمالي الصادرات (1.03

¹ مجلة الديوان الوطني للإحصاء، المرجع السابق، ص:46-50

² يشير هذا المؤشر إلى درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، و يكون الاقتصاد منفتحا على العالم الخارجي كلما كانت الصادرات و الواردات تمثل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي، و يكون مغلقا كلما كانت هذه النسبة منخفضة.

مليار دينار) سنة 1987 إلى 5.4% من إجمالي الصادرات (2.4 مليار دينار) عام 1988 إلى 40.1% من إجمالي الصادرات (3 مليار دينار) عام 1989.¹

إلا أن خصوصيات التركيب السلعي التي تميز تجارة الصادرات الجزائرية بقي يطغى عليها صادرات النفط ومشتقاته في حدود 96% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 86-89.

ب- تطور التركيب السلعي للواردات:

تأثرت الواردات بالانخفاض نظرا للنقص الذي أصاب وسائل الدفع الدولية: فلقد انخفضت بنسبة 30% سنة 1987 مقارنة مع مستواها سنة 1985، ثم عاودت الارتفاع بحيث بلغ مؤشر قيمة الواردات 161 سنة 1989 مقارنة بسنة الأساس 1986.

لقد تميز التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة بسيطرة سلع التجهيز والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الوسيطة حيث بلغت 72% من إجمالي الواردات سنة 1988 و 65% سنة 1989، مما يدل على الارتباط القوي للصناعة الجزائرية بالواردات.

ج- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

فيما يخص الصادرات، احتلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية المرتبة الأولى، بحيث استحوذت على نسبة تتراوح بين 63.3% سنة 1986، و 57.4% سنة 1989 من إجمالي الصادرات، ويعزى هذا التراجع إلى زيادة حصة المناطق الجغرافية الأخرى من الحصة الإجمالية للصادرات الجزائرية.

تجدر الإشارة إلى أن فرنسا احتلت المرتبة الأولى في الصادرات الجزائرية، إذ كانت حصة الصادرات الموجهة لفرنسا تتراوح بين 21.5% سنة 1986 و 17.6% سنة 1989 من إجمالي الصادرات.²

أما حصة الولايات المتحدة من الصادرات الجزائرية فكانت في المتوسط 8% خلال هذه الفترة. أما اليابان فكانت حصتها من الصادرات الجزائرية في حدود 2% خلال الفترة.

أما في ما يخص الواردات، فقد شكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الممون الأساسي بسلع التجهيز والمواد الغذائية، بحيث بلغت مساهماتها في إجمالي الواردات 57% سنة 1986، وبلغت أدنى مستوى لها في سنة 1989 بنسبة 34.5% من إجمالي الواردات.

¹ بن ديب عبد الرشيد : تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003، ص: 346

² الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 35، ص: 59

أما حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الواردات الجزائرية فتراوحت خلال الفترة من 7.7% إلى 12% من إجمالي الواردات. وأما اليابان فكانت حصتها بين 4.5% و 3.7% من إجمالي الواردات.

أما فيما يخص أهم الصادرات السلعية للجزائر خارج قطاع المحروقات، فكانت منتجات الحديد والصلب والفوسفات، أما المنتجات الزراعية التي تصدرت قائمة الصادرات الزراعية فتمثلت في التمور والخمور التي تضاعفت بين 1986 و 1988.

لقد تميزت التجارة الخارجية خلال هذه الفترة بعوامل سلبية خارجية أدت إلى عجز في الميزان التجاري بحيث انخفضت الصادرات في سنة 1986 بحوالي 46% مقارنة مع سنة 1985. كما سجل معدل النمو انخفاضا بلغ -1% سنة 1986 مقارنة بنسبة 9% (1985).

إن العجز الذي شهده الميزان التجاري سنة 1986 لم يستمر، حيث تحول إلى فائض خلال سنوات 1987، 1988، 1989، إذ بلغ معدل نمو الصادرات على التوالي 16%، 15.6%، 20.25%، في حين كان معدل نمو الواردات 13.09%، 15%، 19.7%، لعب تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية دورا في الفائض التجاري المتواضع، بحيث بلغ بالقيمة المطلقة للسنوات المذكورة، 7.6 مليار دينار، 2 مليار دينار، 1.86 مليار دينار، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات المذكورة 4.1%، 11.2%، 22.4% على التوالي (بالأسعار الجارية).¹

ثالثا: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-2010

لقد تميزت السنوات الأولى للتسعينيات 90-93 بالتحريك التدريجي للتجارة الخارجية حيث لعبت إجراءات تحرير التجارة وخاصة قانون النقد و القرض دورا أساسيا في ذلك، مما أدى إلى تراجع في احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

إن المراحل السابقة قد طغى عليها نمط للتجارة الخارجية تميز بغلبة الصادرات من النفط، وغلبة الواردات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والمواد الغذائية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بتبعية مفرطة للخارج.

ومن خلال دراسة تحليل وتطور التجارة الخارجية للجزائر سنحاول معرفة التغيرات التي حدثت على النتائج الكلية للمبادلات التجارية للجزائر، والمتمثلة في تطور الصادرات والواردات وعلاقتها بالمتغيرات الأساسية للاقتصاد، وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص ص: 58-87

بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010.

1- علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية.

يبدو أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي قوية لكنها في حالات عديدة غير واضحة، ففي حالات قد تكون في اتجاه واحد أو قد تكون في اتجاهين، بمعنى أن كل من الصادرات والناتج المحلي يتأثران ببعضهما البعض، يستند المختصون في تأكيد هذه العلاقة على مؤشر القدرة على التصدير وما هو نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، وما مدى قدرة الصناعات التصديرية على المنافسة في الأسواق الأجنبية.

وهناك مؤشر ثان يمثل نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد يستدل به لمعرفة مدى اعتماد الطلب المحلي على السلع الأجنبية إنتاجية كانت أو استهلاكية، بمعنى مدى مساهمة الواردات في تلبية الطلب المحلي.

أما المؤشر الثالث فهو نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يدل على درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج، فكلما كان هذا المؤشر مستقرا كلما دل على ضعف تأثير الاقتصاد بالمتغيرات الخارجية، وكلما كان متذبذبا بين الارتفاع الشديد والانخفاض الشديد كلما دل على حساسية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية.

والجدول رقم 21: المدرج في الملحق رقم 01: يوضح تطور التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2010.

2- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (X/PIB)

توضح هذه النسبة حجم النشاط الاقتصادي في الأسواق الأجنبية ومدى قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة الأجنبية، خاصة عندما يكون تركيز الصادرات مشتت على عدد من المنتجات، فبالرجوع إلى الجدول رقم 21 العمود رقم 6 (الملحق رقم 01) نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تباين بين الارتفاع والانخفاض، وهذا التباين يرجع إلى أثر صادرات المحروقات وتأثرها بالأسعار الدولية للبترول. فمن 1992 إلى 1995 تميزت هذه النسبة بالثبات النسبي¹ في حدود 23%، فقد بلغت أدنى مستوى لها 18.2% سنة 1990، وأعلى مستوى لها 34.7% سنة 2001 و 33% سنة 2002. ومع زيادة وتيرة نمو عوائد

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، أرقام 29 و 30، 2001،
-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، 2001-

صادرات النفط خلال السنتين 2007-2008 بلغت هذه النسب على التوالي 60.07%، 69.01%.

إن ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد على الخارج تجعل من العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في اتجاه واحد فقط، حيث تؤثر صادرات النفط وارتفاع أسعاره في رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (97% من إجمالي الصادرات الجزائرية)، مما يدل على الأهمية النسبية للمحروقات وتأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي. وهي عكس العلاقة في الدول المتقدمة التي تمتلك إمكانيات تصديرية متنوعة بما فيها المواد الأولية.

3- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (M/PIB).

توضح هذه النسبة أثر الإنتاج الخارجي على النشاط الاقتصادي الداخلي، فانخفاض الواردات في خضم أزمة 1986 لم يدم طويلا فما لبثت أن بدأت وتأثر نمو حجم الواردات بزيادة نتيجة لتحسن أسعار النفط مع بداية التسعينات، وبالرجوع إلى الجدول 21 يلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 25.6% سنة 1995، وحوالي 22.9% سنة 1994 مع تسجيل نسبة منخفضة نسبيا خلال سنتي 1991 و 2000 قدرت بـ 15.6% و 16.7% على التوالي. إن تذبذب هذا المؤشر بين أعلى وأدنى نسبة يوضح عدم وجود فرق في طبيعة العلاقة بين الواردات والناتج المحلي مع لفترات السابقة، ففي المتوسط بقي هذا المؤشر خلال الفترة 1990 و 1995 محصورا بين 15.5% و 25.6% ليشهد انخفاضا سنة 1997 عند مستوى 18%، واستمر في التذبذب عند هذه المستويات حتى سنة 1999 بـ 27.3%، و بحلول سنة 2000 شهد هذا المؤشر أدنى انخفاض له بحيث بلغ 16.17%، ثم عاود الارتفاع سنة 2002 إلى 21.48% وبقي عند هذا المستوى سنة 2004 مع تسجيل تراجع سنة 2005 إلى 19.9% (الجدول رقم 21 الملحق رقم 1).

إن التذبذب في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن مستويات الأداء الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية تعتمد على التموين بالواردات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج الوسيطة، بالإضافة إلى ارتباط نسبة كبيرة من المواد الغذائية بالواردات. كما يعتمد هذا المؤشر على القدرة التصديرية لقطاع النفط، بمعنى القدرة على تعظيم الإيرادات من العملة الصعبة والتي تتحدد بالأسعار الدولية للنفط وبحجم الصادرات، وهي متغيرات يصعب على الجزائر التحكم فيها.

4- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: $T=(X+M)/PIB. 100$

وتعكس هذه النسبة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي، وبالتالي مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي، كما تدل كذلك على مستوى تبعية السياسة الاقتصادية النسبي للمؤثرات الخارجية. فمن خلال الجدول رقم 21 (الملحق رقم 01) يلاحظ أن درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، فقد بلغت سنة 1994، 44.6% و 56.9% سنة 2000، 53% سنة 2001، و 65.6% سنة 2005، وهي معدلات مرتفعة ونسب عالية تدل على قوة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي وبالذات بالتغيرات أسعار النفط العالمية والتي تتميز بعدم الاستقرار، بالإضافة على تأثرها بأسعار العملات الأجنبية التي تسعر بها كل من الصادرات والواردات، وانعكاس ذلك على تدهور شروط التجارة، خاصة إذا كانت الصادرات تسعر بعملة ضعيفة نسبيا والواردات تسعر بعملة قوية.

رابعا: تحليل الميزان التجاري للفترة 1990-2010

1- تطور الرصيد التجاري:

لقد شهد الميزان التجاري الجزائري تطورات مختلفة خلال الفترة 1990-2010 تبين بين الفائض والعجز وهذا تبعا لنشاط الصادرات والواردات. والملحق رقم 02 المرفق بالجدول رقم 22 يبين تطورات رصيد الميزان التجاري ومعدل تغطية الواردات خلال الفترة 1990-2010.

من خلال الجدول المذكور يلاحظ أن أهم ما ميز السنوات الأولى (1990-1993) للفترة محل الدراسة هو التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتراجع ملموس لإدارة الدولة لها، وزيادة مساهمة القطاع الخاص لوظيفة التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى النمو الواضح في الصادرات انعكس في تحقيق فائض في الميزان التجاري من 1990 إلى 1993، مثلت صادرات المحروقات خلال الفترة نسبة تراوحت بين 95% و 97% وبمعدل تغطية للواردات تراوحت بين 157.5% و 116%، مع الإشارة إلى أن الفائض انقلب إلى عجز سنتي 1994-1995 بمجموع 1546 مليون دولار أمريكي. ويعزى السبب في هذا العجز إلى المبالغ التي تم تخصيصها لدفع قيمة الدين الخارجي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط الدولية ودخول الجزائر في مفاوضات لإعادة الجدولة.

تجدر الإشارة على أن 1994-1995 بلغ معدل تغطية الواردات 95.35% و 97.12% على التوالي.¹

أما سنتي 1996-1997 فقد تحقق فائضا إجماليا في الميزان التجاري قدره 9479 مليون دولار، ويعزى ذلك لانخفاض الواردات وزيادة نسبية في الصادرات، بالإضافة إلى ارتفاع في أسعار النفط التي بلغت 21.6 دولار و 19.49 دولار على التوالي مقارنة بسعر 17.6 دولار سنة 1995 مع معدل تغطية للواردات بلغ 148.6% و 157.8% على التوالي.²

أما خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 فقد تميزت كل سنة من هذه السنوات بفائض في الميزان التجاري، ففي سنة 1998 انخفض الفائض التجاري بمبلغ 810 مليون دولار مقارنة مع سنة 1997 حيث بلغ هذا الفائض 5202 مليون دولار بسبب انخفاض سعر النفط (17 دولار للبرميل). و نمو الواردات بنسبة 10%،³ (الجدول رقم 22 الملحق رقم 02).

وبصفة عامة، يعزى هذا الفائض خلال 1998 إلى 2001 إلى الانخفاض النسبي لوتيرة الواردات وانخفاض معدلات الإنتاج الصناعي،⁴ بالإضافة إلى حل بعض المؤسسات العمومية وتأثر بعض الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص بالمنافسة الشديدة للواردات، كما لعبت بعض الإجراءات المصرفية الجديدة المطبقة على الاستيراد دورا في هذا الاتجاه،⁵ وهي أسباب يراها المختصون لا زالت تثبط العملية الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري، فبعد انخفاض حجم رصيد الميزان التجاري الجزائري في سنة 2002 إلى مستوى 6816 مليون دولار، استمرت وتيرة الزيادة الايجابية، بحيث بلغت خلال السنوات 2006، 2007، 2008 مستويات 31817 مليون دولار و 14975 مليون دولار و 22623 مليون دولار، أما فيما يخص معدل التغطية فكان أدنى مستوى له في سنة 1998 بـ 109% وأعلى مستوى له بلغ 251% سنة 2006 مع الإشارة إلى أنه بلغ 240% سنة 2000.⁶

إن العامل المشترك الذي ميز الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2006 هو سيطرة صادرات المحروقات بحيث بلغت مساهمتها في إجمالي الصادرات أكثر من 96%.

¹ المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

² المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات المرجع السابق.

³ -ONS, rapport sur la situation économique et sociale en 2002, juillet 2004, p: 27.

⁴ - ONS, Ibid, p : 10.

⁵ - CNES, rapport Sur La Conjoncture Du Seconde Semestre, 1997, P: 53

⁶ C.N.I.S. Statistique Du Commerce Extérieur De L'Algérie, 2006

إن الفوائض التي تحققت في الميزان التجاري خلال الفترة 1996-2010 لا تعكس درجة مرونة القطاعات الإنتاجية، وقدرتها على تغيير الخصائص الهيكلية لبنية التجارة الخارجية في الجزائر، فما لم تحققة التنمية من خلال المخططات، عجزت فيه الإصلاحات الذاتية والإصلاحات من خلال المؤسسات المالية الدولية، خاصة فيما يخص تفعيل الجهاز الإنتاجي، كما أن فترة الإصلاحات أخذت وقتا طويلا يرى فيها المختصون مؤشرا على ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لها.

2- هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-2010

تحدد الميزة النسبية في الواقع بمقارنة نسبة الصادرات لمجموعة سلعية معينة أو سلع معينة إلى إجمالي الصادرات ومقارنة ذلك بين الدول، فإذا كانت هذه النسبة عالية في دولة بالمقارنة مع الدول الأخرى جاز القول بأن هذه الدولة تحوز ميزة نسبية في هذه السلعة ولتكن المنسوجات مثلا،¹ فاليابان تحوز ميزة نسبية في المنتجات التكنولوجية لأن نسبة صادراتها من هذه المنتجات إلى إجمالي الصادرات أكبر من مثيلاتها في الدول الأخرى. إن دراسة بنية التجارة الخارجية تتم لمعرفة التغيرات التي قد تحدث في خصائص هذه البنية ونمط التجارة الخارجية.

أ- التركيب السلعي للصادرات:

يوضح الجدول رقم 23 المدرج في الملحق رقم 03 ، تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2010 حسب المجموعات السلعية حيث يبين لنا الهيكل الذي تقوم عليه الصادرات في هذه الفترة.

ونظرا لطول الفترة الخاصة 1990-2010 بالدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فترات:

-الفترة الأولى 1990-1994:² طغت عليها صادرات المحروقات (الطاقة والزيوت) بمتوسط 96% من إجمالي الصادرات. أما المواد الأولية الأخرى والمنتجات النصف مصنعة فشكلت في المتوسط 3%. مما يعني أن الصادرات خارج المحروقات لم تشكل سوى 4% خلال هذه الفترة، بمبلغ تراوح بين 375 مليون دولار عام 1991 و 519 مليون دولار عام 1995 (الجدول رقم 23 الملحق رقم 3).

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات المحروقات شهدت نموا كبيرا بين 1990-1991، بحوالي 12.4% وانخفاضا بحوالي 7% بين 1992-1993، وفي نهاية الفترة انتقلت صادرات

¹ يلماظ أكوي ، الدول النامية والتجارة العالمية، دار المريخ، الرياض ص ص:50-51

² - C.N.I.S, Direction Générale Des Douanes

المحروقات من 9.612 مليون دولار إلى 8.053 مليون دولار أي بمعدل نمو سلبي قدره - 16%.

-الفترة الثانية 1995-1999:¹ استمرت نفس الخصوصية وهي سيطرة صادرات المحروقات حيث شكلت 95.5% سنة 1995 بزيادة 21% بينما شكلت 93% سنة 1996 بزيادة قدرها 28.34%.

أما الفترة بين 1997 و 1999 فمثلت صادرات المحروقات في المتوسط 96.5% من إجمالي الصادرات، بحيث انخفضت قيمتها بين 1997 و 1998 بحوالي 26.33% بينما عاودت الارتفاع بين 1998 و 1999 بنسبة 22.6% من 9649 مليون دولار إلى 12084 مليون دولار، (الجدول رقم 23 الملحق رقم 3).

من جهة أخرى مثلت الصادرات خارج نطاق المحروقات 3.6% في المتوسط خلال الفترة 98-99، بمبلغ 358 مليون دولار و 438 مليون دولار على التوالي. مثلت فيها سلع التجهيز نسبة تراوحت خلال الفترة ما بين 1.17%(1996) و 0.16% (1999). بحيث كانت قيمة صادرات هذا البند 61 مليون دولار 1995 ، وانخفضت إلى 20 مليون دولار عام 1999 بانخفاض فاق 66% مع تسجيل أعلى قيمة له عام 1996 بمبلغ 156 مليون دولار. أما صادرات السلع الغذائية فمثلت 1.08% من إجمالي الصادرات عام 1995(110 مليون دولار)، وأدنى نسبة 0.46% سنة 1999 بمبلغ 24 مليون عام 1995. أما السلع التجهيزية الصناعية والزراعية فشكلت نسبا ضعيفة جدا لم تبلغ 1% من إجمالي الصادرات خلال هذه المرحلة، فلقد بلغ حجم الصادرات 23 مليون دولار عام 1995 و 24 مليون دولار عام 1997، 16 مليون دولار عام 1989، و 72 مليون دولار عام 1999 بمعدل زيادة بلغ 350% مقارنة مع 1998.(الجدول رقم 23 الملحق رقم 3).

تجدر الإشارة إلى أن انخفاض حجم صادرات المحروقات بين 1997 و 1998 راجع بالأساس إلى انخفاض أسعار النفط من 19 دولار إلى 12 دولار على التوالي، ليعاود الارتفاع إلى 18 دولار سنة 1999.

-الفترة الثالثة 2000-2010:² شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة ما نسبته 97.4% من إجمالي الصادرات لسنة 2001 ، ولقد ازدادت هذه النسبة خلال السنوات 2006-2007 حيث بلغت 97.8% لكل سنة. أما المجموعة السلعية الأخرى فكانت نسبتها ضعيفة بحيث لم تشكل الصادرات من المنتجات نصف المصنعة سوى 2.06% سنة 2003، و

¹ C.N.I.S, Ibid.

² Direction Générale Des Douanes, C.N.I.S

2.32% سنة 2004، و فقط 1.41% سنتي 2007 و 2008. أما سلع التجهيز والسلع الاستهلاكية والغذائية فبقيت ضعيفة خلال فترة الدراسة في حدود 0.1% سنة 2005 و 0.16% سنة 2007 و 0.1 سنة 2008.

أما الصادرات خارج قطاع المحروقات، فبقيت محدودة خلال 2000 و 2010 إذ بلغت 612 مليون دولار عام 2000 و 890 مليون دولار سنة 2008).

يمكن القول أن القطاع الإنتاجي يواجه تحديا قويا في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والذي لم يتمكن من تكوين نسيج صناعي قادرا بالأساس على تلبية الطلب المحلي بمواصفات تسمح له بالتصدير.

ب- تحليل التركيب السلي للواردات 1990-2010: بصورة عامة تتمثل البنية السلي للواردات الجزائرية بانعكاس البنية السلي للصادرات، فإذا لم يحدث تغيير جوهري على هذه الأخيرة تبقى الصادرات الجزائرية تتميز بارتفاع نسبة الواردات من السلع التجهيزية في حدود 65% وأما السلع الاستهلاكية والغذائية والصناعية فمثلت 35% من إجمالي الواردات، وهي مؤشرات تدل على تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج. والملحق رقم 5 المرفق بالجدول رقم 25، يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2010 حسب المجموعات السلي، ونظرا لطول 1990-2010 تم تقسيمها لثلاث فترات لتسهيل عملية التحليل والمقارنة.

-الفترة الأولى 1990-1994: استمرت مجموعة السلع التجهيزية (الصناعية والزراعية) في السيطرة على بنية الواردات الجزائرية إذ شكلت خلال 90-94 حصة تراوحت بين 38% من إجمالي الواردات سنة 1990 ثم 29.8% سنة 1993 ثم 29.2% سنة 1994.

أما من حيث معدل نمو قيمة واردات هذه المجموعة فباستثناء عام 1990 حيث بلغت أقصى حد لها 3.760 مليون دولار، وانخفضت إلى 2.622 مليون دولار سنة 1993، بمعدل نمو 4.87% مقارنة بسنة 1992، و 2461 مليون دولار سنة 1994 بانخفاض 6%(الجدول رقم 25 الملحق رقم 5).

تجدر الإشارة إلى أن واردات السلع التجهيزية الزراعية شكلت نسبة تراوحت 0.8% من إجمالي الواردات سنة 1990 و 2% سنة 1991 و 0.35% سنة 1994 نظرا لندرة وتأثر الموارد المالية وعجز الميزان التجاري لسنتي 94-95. ثم تأتي المجموعة الثانية والمتمثلة في المواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة فشكلت خلال فترة 90-94 نسبة تتراوح بين 29.5% و 30.2% من إجمالي الواردات، بحيث بلغت قيمتها 1476 مليون دولار عام 1990

و 2762 مليون دولار عام 94 بمعدل نمو 5% سنة 1993 و 3.48% سنة 1994.(الملحق رقم 5 المرفق بالجدول رقم 25).

وتأتي في المرتبة الثالثة المواد الغذائية التي تشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الوطني، فقد شكلت هذه المجموعة نسبة 22% من إجمالي الواردات سنة 1990 ، و 24.8% سنة 1992 ، و 30.7% سنة 1994. أما من حيث القيمة فكانت 2133 مليون دولار عام 1990 ، و 2816 مليون دولار عام 1994، وبمعدل نمو 4% سنة 1993، و 29.3% سنة 1994، وهو ما كان له أثر على العجز الذي شهده الميزان التجاري.

أما السلع الاستهلاكية الأخرى غير الغذائية فشكلت في المتوسط 13% من إجمالي الواردات حيث بلغت أدنى قيمة لها 720 مليون دولار سنة 1991. وأعلى قيمة لها 1270 مليون دولار سنة 1994 بمعدل نمو 3.38% سنة 1993 ، و 6.27% سنة 1994(الملحق رقم 5 المرفق بالجدول رقم 25).

-الفترة الثانية 1995-1999:¹ خلال هذه الفترة بقيت الواردات من سلع التجهيز سواء الصناعية أو الفلاحية تطبع الواردات الجزائرية، حيث مثلت حصتها من إجمالي الواردات بين 27.6%(1995)، و 36%(1999). ولقد بلغت قيمتها 2978 مليون دولار عام 1995 (بمعدل نمو 21%)، و 2854 مليون دولار، 3163 مليون دولار، و 3291 مليون دولار للسنوات 1997، 1998، 1999 على التوالي، وقدرت معدلات الزيادة لهذه السنوات -3.4%، 10.5%، 4.04%.

أما المجموعة الثانية والمتمثلة في المواد النصف مصنعة والمنتجات الخام والمواد الأولية فشكلت أعلى نسبة لها 29.38% من إجمالي الواردات سنة 1994 ، و 24% سنة 1997، و 22% سنة 1999، أما من حيث المبالغ فكانت 2762 مليون دولار سنة 1994، و 3161 مليون دولار سنة 1995 (نمو 14%) و في عام 1996 بلغ 2286 مليون دولار بمعدل نمو سالب (27.6%) ثم شهدت نموا سنة 1998 بحدود 9.6% ثم تراجع من 22.2 مليون دولار إلى 2016 مليون دولار أي بانخفاض -10% بين سنة 1998 و 1999، ويعزى هذا الانخفاض والتذبذب في تزويد الاقتصاد الوطني بالسلع التجهيزية المصنعة والنصف مصنعة والمواد الأولية إلى الوضع الذي شهدته مؤسسات القطاع العام، فلقد حل البعض منها لعدم

¹ - ONS, l'Algérie en quelques chiffres, 2003.

- CNIS la direction générale des douanes.

- CNES, rapport sur la conjoncture du second semestre, 1997, p : 53.

وضوح الوضعية المالية والقانونية لها، بالإضافة إلى خصوصية البعض الآخر، وإغلاق بعض مصانع القطاع الخاص، وعدم فعالية الإجراءات الخاصة بترقية الاستثمار.

أما المجموعة الثالثة والمتمثلة في المواد الغذائية فمثلت أدنى نسبة 25.17% من إجمالي الواردات عام 1999، مع أعلى نسبة لها 28.6% سنة 1996، فلقد شهدت قيم هذه المجموعة السلعية بصورة عامة نموا سالباً خلال الفترة 1995-1999 تراوحت بين -5.5% عام 1996 و -8.9% عام 1999.

أما المجموعة الرابعة والمتمثلة في السلع الاستهلاكية غير الغذائية فكانت في حدود 16.2% سنة 1995 و 15.3% سنة 1999، وقد شهدت هذه الواردات اضطرابات للأسباب السابقة فقد انخفضت سنة 1996 بحوالي 40% (من 1751 مليون دولار عام 1995 إلى 1038 مليون دولار عام 1996) ثم ارتفعت بين 1997 و 1998 بحوالي 20% وبلغت 1396 مليون دولار عام 1999 بزيادة 5.83%.

-الفترة الثالثة 2000-2010: استمرت مجموعة السلع التجهيزية (الصناعية والفلاحية) في السيطرة على بنية الواردات السلعية في حدود 34.30% من إجمالي الواردات سنة 2000 ثم 38% سنة 2002 ثم استقرت عند متوسط 40% خلال السنوات 2006-2007-2008.

أما على مستوى قيمة الواردات منها فإنها انتقلت من 3153 مليون دولار سنة 2000 إلى 5084 مليون دولار سنة 2003 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 11% كما بلغت قيمة هذه الواردات سنة 2005 8612 مليون دولار بمعدل نمو 6% بالنسبة لسنة 2004، وانخفاضا بلغ 8433 مليون دولار بمعدل نمو قدره 2% سنة 2006، و بلغت قيمة هذه الواردات سنة 2007 و 2008، 27 631 مليون دولار و 39 479 مليون دولار على التوالي، بمعدل نمو قدره 37%.

تجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الفلاحية خلال الفترة شكلت نسبة ضعيفة لم تتعد 1% من إجمالي الواردات ماعدا سنة 2001 والتي بلغت فيها 1.55%.

ثم تأتي المجموعة الثانية والمتمثلة في المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة والتي تميز البنية السلعية للواردات الجزائرية. لقد شكلت هذه المجموعة خلال الفترة نسبة تراوحت بين 34% من إجمالي الواردات سنة 2002 و 23% سنة 2005 و 27% سنة 2006 و 31.01% سنة 2007 و 50.08% سنة 2008 مع معدل نمو بين 17.7% بين 2005 و 2006، و 20.07% بين 2007 و 2008. أما من حيث القيم المطلقة فقد بلغت خلال السنوات

التالية 2005، 2006، 2007، 2008 القيم التالية: 4839 مليون دولار، 5696 مليون دولار، 8508 مليون دولار، 17010 مليون دولار على التوالي.

وفي المجموعة الثالثة نجد مجموعة المواد الغذائية والتي شكلت حصص تراوحت بين 26% من إجمالي الواردات سنة 2000 إلى 19.7% سنة 2003 و 2004 مع انخفاض نسبي خلال 2005 و 2006 في حدود 17% ، مع ارتفاع سنة 2007 و 2008 بنسبة 64%. أما من حيث المبالغ الإجمالية لهذه المجموعة السلعية فقد شهدت شبه استقرار، فمن 2395 مليون دولار سنة 2001 إلى 2678 مليون دولار عام 2003 في حين بلغت حدود 3587 مليون دولار سنة 2005 و 3680 مليون دولار سنة 2006، و 4827 مليون دولار و 5183 مليون دولار سنة 2008. في حين كان نمو استيراد الغذاء في حدود 34% سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 بينما معدل نموها سنة 2008 كان في حدود 64% مقارنة مع 2007 وتشكل الحبوب والحليب أهم المواد الغذائية المستوردة.

خامسا: التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية للفترة 1990-2010

نظرا لطول الفترة 1990-2010 التي سيتم خلالها تناول التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للشركاء التجاريين للجزائر تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل وهي مبينة في الملحق رقم 06، 07، 08، 09، المرفقة بالجدول 26، 27، 28، 29.

1- المرحلة الأولى 1990-1994

شكلت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر، حيث مثلت صادرات الجزائر خلال هذه الفترة 67% من إجمالي الصادرات عام 1990 ، و 73% سنة 1994 ، مع العلم أن حجم المبادلات بلغ 75696 مليون دولار سنة 1990 و 6188 مليون دولار 1994 مثلت إيطاليا 22% وفرنسا 16.7% المراتب الأولى والثانية على التوالي، أما من حيث الواردات فقد بلغت 58603 مليون دولار عام 1990 و 5860.3 مليون دولار عام 1994 ، مثلت الواردات من الاتحاد الأوروبي 63% من إجمالي الواردات لسنة 1992 و 58% سنة 1994 واحتلت فرنسا 24.7% إيطاليا 9.7% ، اسبانيا 9.4% المراتب الأولى للموردين في هذه المجموعة. (الملحق رقم 07 المرفق بالجدول رقم 27).

أما دول أمريكا الشمالية فكانت الصادرات الجزائرية إليها تتراوح بين 23.7% سنة 1990 و 18.8% سنة 1994 ، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من بين زبائن الجزائر بنسبة مثلت 16% من إجمالي صادرات الجزائر سنة 1994. (الملحق رقم 06 المرفق بالجدول رقم 26).

وأما على مستوى الواردات من هذه المجموعة فمثلت 14.8% سنة 1990 ، و 19% سنة 1994 حيث ارتفعت الواردات خلال هذه الفترة من هذه المجموعة من 1436.7 مليون دولار إلى 1700.8 مليون دولار. (الملحق رقم 09 المرفق بالجدول رقم 29)، شكلت حصة الولايات المتحدة منها بين 11.6% و 14.8% احتلت بها الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من بين الموردين للجزائر سنة 1993 و 1994. (الملحق رقم 07 المرفق بالجدول رقم 27).

أما المجموعة الأخرى فكانت مساهمتها محدودة سواء لمجموعة دول أمريكا الجنوبية أو الدول العربية أو مجموعة دول المغرب العربي.

2- المرحلة الثانية 1995-1999

بقيت نفس النسب تقريبا التي سادت في المرحلة الأولى بحيث كانت مجموعة الاتحاد الأوروبي أكبر زبون للجزائر بالنسبة للصادرات والواردات.

بالنسبة للصادرات الجزائرية كانت حصة الاتحاد الأوروبي 64% و 62% و 64% للسنوات 1995، 1997، 1999 بمبالغ 638 مليون دولار، 8663 مليون دولار، 8058 مليون دولار. (الملحق رقم 08 المرفق بالجدول رقم 28) احتلت المراتب الأولى كل من : إيطاليا 23%، فرنسا 13.7%، هولندا 8%، واسبانيا 9% (الملحق رقم 06 المرفق بالجدول رقم 26).

أما من حيث الواردات فشكلت واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي حصة الأسد بنسب تراوحت بين 59% سنة 1995 و 56.7% سنة 1999 بمبالغ 6358 مليون دولار عام 1995، و 5152 مليون دولار عام 1999. مثلت المراتب الأولى كل من فرنسا 24.5% ، إيطاليا 9.5%، واسبانيا 9.4% (الملحق رقم 07 المرفق بالجدول رقم 27).

أما المجموعة الثانية والتي تمثل أمريكا الشمالية (منظمة التعاون الاقتصادي بدون الاتحاد الأوروبي) فكانت الصادرات الجزائرية لهذه المجموعة تمثل 24% سنة 1995 و 24.7% سنة 1999، مثلت حصة الولايات المتحدة منها 14% سنة 1999 ، احتلت بها المرتبة الثانية في قائمة زبائن الجزائر. (الملحق رقم 08 المرفق بالجدول رقم 28)، (الملحق رقم 07 المرفق بالجدول رقم 27).

أما في جانب الواردات فكانت حصة هذه المجموعة في تموين الاقتصاد الجزائري بها خلال السنوات 1995، 1997، 1999 على التوالي: 25.8%، 25%، 22% بمبالغ 2785 مليون دولار، 2181 مليون دولار و 2074 مليون دولار (الملحق رقم 09 المرفق بالجدول رقم 29)،

مع العلم أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 8.4% سنة 1999 ، احتلت بها المرتبة الثالثة في قائمة الممونين للجزائر. وحصة أمريكا الجنوبية من الواردات الجزائرية مثلت 3.4% والدول الآسيوية خارج المنطق العربية 5.3% ومجموعة دول المغرب العربي 1.08%.

(الملحق رقم 09 المرفق بالجدول رقم 29).

3- المرحلة الثالثة 2000-2010:

فيما يخص الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة كانت الحصة مشابهة للمرحلة الثانية (95-99) خاصة للسنوات 2000-2003 حيث بلغت 63% وانخفضت إلى مستوى 54% سنة 2004، 55% سنة 2005، 51% سنة 2006، 49% سنة 2007، 49% سنة 2008، حيث كانت إيطاليا الزبون الأول بنسبة 13% متبوعة بإسبانيا ب 9.47% ثم فرنسا ب 9.42%.

أما الواردات الجزائرية، فإن مساهمة الاتحاد الأوروبي تراوحت بين 57% سنة 2000 و 55.6% سنة 2006 و 53.17% سنة 2008 وبمبالغ إذ فاقت 11 مليار دولار بين 2005 و 2006 و مبلغ 6.81 مليار دولار سنة 2007 و مبلغ 9.52 مليار دولار سنة 2008، احتلت فرنسا وإيطاليا و إسبانيا قائمة الدول الأوروبية بنسبة 16.51% و 10.6% و 6.74% على التوالي.

أما المجموعة الثانية والمتمثلة في منظمة التعاون الاقتصادي (بدون الاتحاد الأوروبي) فإن الحجم الإجمالي للتبادل التجاري للجزائر مع هذه المجموعة، يحتل المرتبة الثانية، بحيث شكلت الصادرات الجزائرية لها نسبة 26.4% من إجمالي الصادرات سنة 2000 ، و 31% سنة 2003 و 32.05% سنة 2006 و 40.16% سنة 2008 بمبلغ 4.15 مليار دولار، شكلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى متبوعة بتركيا في قائمة زبائن الجزائر بنسبة 24.66% و 5.04% على التوالي سنة 2008.¹

أما من ناحية الواردات الجزائرية فكانت مساهمة هذه المجموعة فيها 23% سنة 2000، 16% سنة 2003، 17.76% سنة 2006، 19.49% سنة 2008. وقد بلغ حجم الواردات خلال هذه السنة من هذه المجموعة 39 479 مليون دولار.

أما عن المناطق الأخرى كشركاء تجاريين للجزائر فإن مساهمتها التجارية تتميز بضعف حصتها من إجمالي المبادلات التجارية فلقد شكلت الواردات الجزائرية من أمريكا الجنوبية 5.74% عام 2008، ومن الدول الآسيوية (دون العربية) 10.6%، أما باقي الدول الأوروبية

¹ - CNIS la direction générale des douanes.

خارج الاتحاد الأوروبي فكانت النسبة 6% أما عن واردات الجزائر من دول إتحاد المغرب العربي فكانت المساهمة ضعيفة فبحدود 1.04% سنة 2008.

أما عن الصادرات إلى هذه المناطق، فقد شكلت الصادرات إلى أمريكا الجنوبية 7% سنة 2000، و 6% سنة 2004، و 5.2% سنة 2006، و 3.67% سنة 2008.

أما الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية فكانت 2% سنة 2004، و 2.5% سنة 2005، و 4% سنة 2008 أما عن الدول العربية فكانت خلال الفترة 2000-2010 ضعيفة وفي حدود 1.3%.

أما عن الصادرات إلى دول الاتحاد المغرب العربي فكانت خلال الفترة كذلك ضعيفة وفي حدود 1.2%.

وفي نهاية هذه الفقرة لا يمكن إغفال حقيقة أن نسبة المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ضعيفة جدا، خاصة في غياب التكامل الجهوي أو الإقليمي كخطوة أولية ضرورية للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال المنظمة العالمية للتجارة. وهنا تتأكد ضرورة رفع مستوى التجارة البينية لهذه الدول.

المبحث الثاني: تحليل تطور سياسة التجارة الخارجية

لا يمكن في إطار تخطيط التنمية الاقتصادية الحديث عن غياب دور الدولة في المراقبة شبه الكلية على المبادلات التجارية الخارجية. فخروج الجزائر عن سيطرة الاقتصاد الفرنسي بعد سنة 1962، ووفقا للإيديولوجية السائدة آنذاك ارتأى المخطط الجزائري ضرورة تغيير خصائص التجارة الخارجية باعتماد منهج الحماية من أجل استغلال عوائد التجارة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وهو ما يعني ضرورة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لخدمة الاتجاهات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة.

أولا: التجارة الخارجية للجزائر في ظل التخطيط المركزي

1- الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية

كانت مبررات الحماية واضحة المعالم لدى المخطط الجزائري، فالأهداف محددة، إرساء قواعد سليمة للتنمية الاقتصادية من أجل تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري وحمايته من البطالة، وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وكان لزاما لذلك وضع القواعد الأولى لمراقبة الدولة لقطاع التجارة الخارجية.¹

¹ -N. BOUZIDI, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur (1974-1984), OPU, Alger 1988 p:12

وكان لتحقيق ذلك ضرورة الاعتماد على الأدوات التقليدية لتقييد وحماية التجارة الخارجية، والمتمثلة في: نظام الحصص، التعريفة الجمركية، مراقبة الصرف.

أ- نظام الحصص:

يشكل نظام الحصص أداة من أدوات مراقبة الدولة للواردات، ولقد نص المرسوم 63-188 الصادر في 16 ماي 1963 والمتضمن تحديد حصص الاستيراد¹، لقد أوضح القانون السلع التي تخضع لنظام الحصص، بمعنى أن هناك سلعا لا تخضع لقيود التحديد. إن تحديد وضبط الحصص عند الاستيراد يعتمد على ضبط السلعة وكميتها وكذلك منشأها أو البلد الأصلي لها. وكان هذا الإجراء (نظام الحصص) يهدف إلى:²

- التوزيع الجغرافي للواردات من السلع (تنويع مصادر الاستيراد).
- الحد من الواردات الكمالية والاقتصاد في العملة الصعبة.
- حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- تحسين وضعية الميزان التجاري.

أما من حيث الهيئات والمؤسسات التي تشرف على تنفيذ الرقابة على التجارة الخارجية، فقد تم إنشاء الديوان الوطني للتسويق بحيث يتولى مهمة تموين السوق الوطنية بالسلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، بحيث تكون هذه الهيئة محتكرة لاستيراد المواد الغذائية.

بالإضافة إلى الديوان السابق ظهر في سنة 1964 ما عرف بالتجمعات المهنية للشراء، والتي تتكون من هيئات تمثل الدولة والمستوردين الخواص في شكل شركات ذات رأسمال في غالبية ذو طابع عمومي، وتناط بهذه التجمعات احتكار استيراد المنتجات، وكذلك إعداد برامج الاستيراد وتوزيع الواردات على الأعضاء.

وتضم هذه التجمعات خمسة فروع وهي: الخشب ومشتقاته، النسيج الاصطناعي، الحليب ومشتقاته، الجلود والقطن، ومنسوجات أخرى.³

من الناحية المؤسسية يمكن للدولة مراقبة تطبيق برامج الاستيراد والذي تنفذه التجمعات المهنية للاستيراد من خلال مجلس الإدارة والذي يحوي ممثلين دائمين ومحاسب يمثل القطاع العمومي ويكون هؤلاء منتدبين من طرف وزارة التجارة.

إن السيطرة الشبه الكاملة على هذه الهيئات من طرف الدولة لا يمنعها من ممارسة نشاطاتها وفقا لقواعد السوق، بهدف تحقيق الربح في اقتصاد موجه بالأساس من طرف الدولة، ويتميز

¹ - Journal officiel de la république algérienne .N° 63, du 04-06-1963.

² - M.E. BENISSAD, économie du développement de l'Algérie, OPU, Alger 1982 , p : 165.

³ - M.E.BENISSAD, Algérie restructuration et réforme, O.P.U, Alger, 1992 , p : 84.

بارتفاع درجة انكشافه على الخارج) وهو ما يشكل نوعا من التناقض¹. فالقيام بالاستيراد وممارسة وظيفة التوزيع داخل الوطن لا يمنع هذه الهيئات من تحقيق مكاسب في شكل أرباح بين أسعار الاستيراد وأسعار البيع داخليا، مع الإشارة إلى أن توزيع السلع محليا يتم على أساس نظام الحصص الذي تحدده وزارة التجارة.

إن عجز هذه الهيئات (والتي يشكل فيها القطاع الخاص طرفا) عن تحقيق السياسة العامة للتجارة الخارجية، دفع السلطات العامة إلى إعطاء الشركات الوطنية حق ممارسة احتكار استيراد السلع التي تحتاجها، وتم بالتالي حل المجمعات المهنية للشراء كنتيجة لتأمين التجارة الخارجية².

ب- التعريف الجمركية:

تعني جدولا يحتوي على الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع التي تجتاز الحدود الوطنية، فأول تعريف جمركية في الجزائر كانت ضمن المرسوم المؤرخ في 1963/10/23، والذي صنف السلعة حسب طبيعتها، فتطبق التعريف الجمركية عليها وفقا للسلع التالية³:

- المواد الأولية والسلع التجهيزية والتي تفرض عليها تعريف جمركية 10%.

- السلع النصف مصنعة، تفرض عليها تعريف جمركية بين 5% و 20%.

- السلع تامة الصنع تخضع لتعريف جمركية بين 15% و 20%.

إن هذا المجال لحدود التعريف الجمركية على تصنيف السلع السابقة بقصد ممارسات تفضيلية لقطاعات بعينها يراها المخطط ذات أولوية في خدمة التنمية الاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تصنيف الرسوم الجمركية من حيث التوزيع الجغرافي كالتالي⁴:

- رسوم جمركية تفرض على الواردات القادمة من فرنسا .

- رسوم جمركية تفرض على الواردات من بقية الدول الأوروبية .

- رسوم جمركية مع البلدان ذات الاتفاق مع الجزائر (شرط الدولة الأولى بالرعاية).

- رسوم جمركية عامة تفرض على بقية دول العالم ذات معدلات مرتفعة.

لم يتسن للتعريف الجمركية السابقة أن تستمر طويلا، ففي بداية 1968 تم إدخال رسم جمركي جديد خاص بالواردات يهدف إلى تشجيع بدائل الواردات⁵، حيث ميزه وجود ثلاث

¹ - M.E.BENISSAD, Ibid, P: 85.

² - Journal Officiel De La République Algérienne, N° 80 du 29/10/1963, p : 108.

³ -NACHIDA BOUZIDI, op.cit, P : 118.

⁴ -NACHIDA BOUZIDI, Ibid, p: 119.

⁵ -Journal officiel de la république algérienne .N° 80, du 29-10-1963. p : 108.

مناطق جمركية، وهي: الدول الأوروبية متضمنة فرنسا، والتي تخضع لتعريف جمركية تفضيلية، أما الثانية فهي الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية، تخضع لضريبة الحق العام، ومجموعة ثالثة هي بقية الدول تخضع لضريبة عامة.

ولقد تم ضمن هذا الرسم تصنيف السلع إلى قوائم ثلاث: السلع الضرورية، السلع الضرورية من الدرجة الثانية والسلع الكمالية، وكان الهدف من وراء هذه القوائم هو الضغط على استيراد السلع الكمالية.

ولقد تم العمل بهذه التعريف الجمركية إلى غاية سنة 1973 وهي السنة التي انطلق فيها تطبيق تعريف جمركية دون تمييز تخضع لها الواردات مهما كان منشؤها، وبدأ حينها التمييز بين التعريف الجمركية على السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع التجهيزية، حيث تخضع هذه الأخيرة إلى تعريف منخفضة مقارنة مع التعريف على السلع الاستهلاكية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 10: معدلات الضريبة الجمركية على نوعية السلع المستوردة

نوعية السلعة	سلع نهائية	سلع غير تامة الصنع
سلع استهلاكية ضرورية	من 30% إلى 50%	من 20% إلى 40%
سلع استهلاكية كمالية	من 10% إلى 150%	من 20% إلى 30%
السلع التجهيزية	30%	20%

المصدر: M.E. BENISSAD , économie de développement de l'Algérie, op.cit, p165

من خلال الجدول يتجلى انحياز التعريف الجمركية نحو تدعيم السلع الصناعية ومستلزمات الإنتاج المرتبطة بتنمية القطاع الصناعي، بهدف إحلال الواردات بالمنتجات الوطنية، وهو ما يتحقق بسياسة تجارية تعتمد أسلوب الحماية منها.

نظريا قد تحقق الصناعة الوطنية مكاسب من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الصناعة المحمية بسبب ارتفاع أسعار بيع المنتجات، ودفع عوائد لعناصر الإنتاج أعلى داخل هذه الصناعة، فإذا ما تم ذلك بنجاح في الأمد الطويل يمكن أن تحقق هذه الصناعات فائضا في الدخل يوجه للاستثمار في قطاعات أخرى، خاصة القطاع الزراعي وهو ما كانت تهدف إليه إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ج- الرقابة على الصرف:

بحكم المرحلة الاستعمارية، انتمت الجزائر حتى عشية الاستقلال إلى منطقة الفرنك الفرنسي. وهو ما جعل المبادلات التجارية تتركز داخل هذه المنطقة، فسوء الحالة الاقتصادية

في السنوات الأولى للاستقلال، وحرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى ندرة الاحتياطات الدولية لدفع قيمة الواردات، كلها عوامل ساعدت وحفزت على اتخاذ تدابير وإجراءات سنة 1963 تضع حدا لحرية التعامل داخل منطقة الفرنك بمقتضى قانون 63-144 الصادر في 1963/10/13 وعلى أساسه يصبح التحكم في عمليات الصرف بفرض سعر صرف موحد بداية من أكتوبر 1963 يعتمد الحد من خروج رؤوس الأموال والتحكم في الاحتياطات الدولية.¹

وفي خطوة جريئة قامت الجزائر بتحديد قيمة العملة الوطنية على أساس مقدار معين من الذهب، وبالتالي انفصال الدينار عن الفرنك الفرنسي بالإضافة إلى إنشاء البنك المركزي الجزائري الذي يحتكر كل المعاملات النقدية بين المقيمين وغير المقيمين (هيئات أو أشخاص) وبالتالي التحكم في وضعية الميزان التجاري من خلال تسيير الاحتياطات الدولية وفقا للحاجات الضرورية للتنمية الاقتصادية.

2- تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية

نظرا للقصور الذي أظهرته الهيئات السابقة لتنظيم التجارة الخارجية مثل غياب إستراتيجية واضحة للاستيراد، وعدم التخصيص في استيراد منتج معين، وضعف فعالية التوزيع داخليا، كلها عوامل انعكست سلبا على أداء الصناعات التي تعتمد بالأساس على مستلزمات الإنتاج المستوردة.²

لهذه الأسباب تم في سنة 1974 إنشاء الرخص الإجمالية للاستيراد، وهي عبارة عن منح مخصصات سنوية من العملة الصعبة لمؤسسات القطاع العام من أجل تخفيف حدة الاحتكار الذي مارسته الدولة على التجارة الخارجية، كما استفاد القطاع الخاص الذي يتمتع ببرنامج سنوي للتمويل بالواردات من هذه الرخص، وتعتبر الرخص الإجمالية للاستيراد أداة تنظيمية للتجارة الخارجية كوسيلة لمعالجة مشكلة ندرة العملة الصعبة وتوزيعها بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة لضمان استمرارية التمويل بالواردات من مستلزمات الإنتاج.

فمن خلال النصوص التشريعية لسنة 1974 يمكن تمييز ثلاث أنواع من رخص الاستيراد حسب نوعية المواد المستوردة.

¹ - M.E. BENISSAD, économie de développement de l'Algérie, op.cit, p : 167.

² بورويس عبد العال، دور الجمارك في عملية تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

1997ص:110

أ- الرخص الإجمالية للاستيراد:

يعطى هذا النوع لشركات القطاع العام، حق احتكار الواردات الخاصة بها، وفيها يحدد حجم وسعر السلعة المستوردة سواء كانت استهلاكية أو مستلزمات إنتاج، وعلى هذا الأساس تخصص لهذه الشركات اعتمادات سنوية لهذا الغرض.

ب- الرخص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المسطرة:

يمنح هذا النوع من الرخص إلى الشركات التي تنوي استيراد مستلزمات إنتاج ومعدات صناعية من أجل تحقيق البرامج الاستثمارية، وتعطى هذه الرخص لمدة سنة وحسب البرامج الخاصة لهذه الشركات ويتم ذلك وبموافقة وزارة التجارة.

ج- الرخص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي:

تعطى هذه الرخص إلى المؤسسات الوطنية سواء كانت منتجة للسلع أو الخدمات والتي تكون بحاجة إلى الاستيراد من أجل تمويل عملياتها الإنتاجية بمواد ومستلزمات الإنتاج، والتي يتعذر الحصول عليها من السوق الوطنية، ولا يسمح لهذه الواردات أن تكون موضعا للتجارة إلا في حالات استثنائية وبموافقة الوزارة الوصية.

أما عن كيفية إعداد التراخيص الإجمالية للاستيراد، فإن المرسوم رقم 74 الصادر بتاريخ 1974/01/30 و المتضمن التراخيص الإجمالية للاستيراد، يحدد في مادته الأولى أن الشركات المستفيدة من التراخيص يجب عليها أن تقدم كشف عن الحالة التقديرية لوارداتها من مستلزمات الإنتاج وترسلها إلى وزارة التجارة لتتم دراستها والتحقق فيها من قبل لجنة وزارية مشتركة للبرنامج العام للاستيراد، ثم ترفع للحكومة للمصادقة عليها، وتقوم البنوك والجمارك بمراقبة تنفيذ رخص الاستيراد، دوريا بإعلام وزارة التجارة بمختلف عمليات الاستيراد المنجزة من طرف المؤسسات، كما تقوم مصالح الجمارك كذلك بتأكيد عمليات الاستيراد لهذه المؤسسات.

3- تأميم التجارة الخارجية

لقد دفعت نقائص سياسة التجارة الخارجية قبل 1978 بالسلطات العامة إلى تأكيد سياسة الاحتكار على قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال القانون رقم 78 المتضمن تأميم واحتكار التجارة الخارجية.¹ فالقانون ينص على ضرورة احتكار الدولة لجميع عمليات التصدير والاستيراد، بمعنى أن العقود مع الخارج لا تتم إلا من طرف الدولة ومن خلال مؤسساتها.

¹ - Journal Officiel De La République Algérienne, N° 17 du 14/02/1978.

إن إقصاء الشركات الخاصة التي كان يسمح لها في القوانين السابقة بالاستيراد لتمويل نشاطاتها الصناعية والتجارية قد تضررت، بحيث أصبحت عملية الاستيراد مقتصرة فقط على القطاع العام¹ وعند قيام المؤسسات العمومية بتنفيذ الصفقات مع الخارج يجب أن تراعي الطاقة الإنتاجية المحلية في تحقيق وتلبية الحاجات الوطنية قبل اللجوء إلى الخارج، كما أن عملية الاستيراد تتم على أساس الأولوية للسلع وبشروط متساوية مع الدول التي ترتبط الجزائر معها بصفقات وعقود تجارية.

كما ينص هذا القانون على منح رخص الاستيراد للمؤسسات الأجنبية أو إحدى هيئاتها ضمن عقود تربطها بالدولة الجزائرية (خاصة في حالة عدم إنشاء هيئة لاستيراد سلع معينة).

أما بالنسبة للخواص فإن القانون يشير إلى توافر ثلاثة شروط أساسية وهي:²

- أن يتوفر شرط الشخصية المعنوية.

- حصر الاستيراد فقط في السلع ومستلزمات الإنتاج دون العتاد والتجهيزات.

- أن السلع المستوردة يجب أن تكون من مكونات المنتج المحلي (مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة).

بصورة عامة يظهر أن القطاع العام هو المسئول عن تنظيم حركة التجارة الخارجية وفقا لما تتطلبه المصلحة الاقتصادية العامة للوطن والمتمثلة في:

- حماية وتنمية الاقتصاد الوطني.

- معالجة الاختلال في الميزان التجاري.

- حماية المصالح الاجتماعية للمواطن.

إن الإطار العام لاحتكار وتأميم التجارة الخارجية كان يهدف بالأساس إلى تقليل حجم الواردات وتنمية الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات لكن الذي حدث هو العكس، بحيث استمرت معدلات نمو الواردات من مختلف السلع نظرا لمستويات الأداء المتواضعة للجهاز الإنتاجي، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تكن في مستوى ما خطط لها.

إن قيام الدولة من خلال مؤسساتها باحتكار التجارة الخارجية ولد عدة تشوهات على مستوى تسيير الموارد من العملة الصعبة تمثلت فيما يلي:

¹ بوشايب حسبية، واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم، الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 99

² الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص: 123-124

- ضعف رقابة الدولة على التجارة الخارجية خاصة عند فتح الاعتمادات بالعملية الصعبة في ظل غياب القدرة على تحديد الإمكانيات الفعلية للمؤسسات.
- عدم استقلالية المؤسسات في إطار الاحتكار جعلها الطرف الأضعف في عقد الصفقات التجارية وهو ما عرضها في حالات عديدة لخسائر مالية.
- عدم القدرة على تعيين وتمييز الشركات العمومية القادرة على تنمية الصادرات.

4- إجراءات تخفيف احتكار الدولة للتجارة الخارجية

لم يكن الاحتكار المتطرف حلا لتفعيل قطاع التجارة الخارجية في رفع مستوى الأداء الاقتصادي، ونظرا للتشوهات الناتجة عن قانون 78-02 خاصة في تقزيم القطاع الخاص، وعدم كفاءة القطاع العام، كان الخيار فتح المجال أمام الشركات المختلطة والتي جاء في إطار القانون 82-11 (11 أوت 1982) والمتعلق باستثمار القطاع الخاص الوطني، وهو ما سمح في بداية الثمانينات للمؤسسات العمومية التعامل مع القطاع الأجنبي، بحيث أصبح نمط الاستيراد يتميز بوجود مجموعتين من العقود التجارية، مجموعة تضم السلع التي تستورد في إطار رخص الاستيراد، ومجموعة تمثل استيراد المؤسسات لاحتياجاتها الاستثمارية (مؤسسات عمومية غير محتكرة).

لقد تفتنت السلطات العامة لضرورة جعل قطاع التجارة الخارجية يتكيف مع الوضعية الاقتصادية في الداخل، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الدولية والمتعلقة بشروط الأسواق الخارجية¹.

إن محاولة إعادة النظر في قانون 78-02 كان من أجل تفادي تشوهات الاحتكار الشبه المطلق، كمحاولة لدعم الصادرات ورفع كفاءة أداء مؤسسات التصدير ورفع مستويات الإنتاج الوطني، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة وظائف التجارة الخارجية.

إن صدور قانون 88-29 المؤرخ في 19-07-1988² والذي رغم تركيزه احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير من جوهر النظام الذي يحكم الاحتكار، إذ نص على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات التي تمنحها الدولة للأعوان الاقتصاديين والهيئات العمومية والمجموعات ذات المصالح المشتركة. على أساس دفتر الشروط، والتي توضح حقوق وواجبات كل وكيل.

ويمكن تلخيص الأهداف التي يسعى إلى تنفيذها هذا القانون فيما يلي:³

¹ - M.E. BENISSAD, La reforme économique en Algérie, OPU, Alger, 1991, p: 88 .

² الجريدة الرسمية رقم 29 لعام 1988 حسب القانون 88-29 المؤرخ في 19-07-1988

³ - M.E. BENISSAD , op.cit, p: 88 .

- تنظيم الخيارات والأولويات في المبادلات الخارجية التي تحددها الحكومة.
 - تنشيط التنمية الاقتصادية والاندماج الاقتصادي ودعم المنتج الوطني.
 - ترقية الصادرات خارج المحروقات.
 - تنظيم اندماج المؤسسات العمومية والخاصة في الأسواق الدولية.
 - البحث عن مصادر متنوعة للتمويل بالواردات وبشروط تنافسية مع محاولة تخفيض أحجامها.
- لم يظهر أثر هذا القانون عمليا إلا من خلال استبدال التراخيص الإجمالية للاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية، إذ تتحدد هذه الميزانية على أساس ضبط إيرادات التصدير ونفقات استيراد السلع والخدمات للمؤسسة العمومية، بمعنى إضفاء نوع من الاستقلالية المالية في تسيير الاعتمادات المالية المخصصة، مع بقاء تدخل الدولة من خلال الإدارة والتخطيط والبرمجة، أما المؤسسات الأخرى التي لا تحظى بمثل هذه الاعتمادات المالية، سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة، فإنها تبقى خاضعة في تعاملاتها الخارجية لتراخيص الاستيراد السابقة.
- ففي إطار هذا القانون أنشأت الدولة جهازين للقيام بالتصدير والاستيراد هما مجمعات المصالح المشتركة، و ديوان التجارة الخارجية. فرغم التطور الذي حدث في قانون 78-02 إلا أنه احتوى تناقضا من حيث التصور والتطبيق، إذ كان يهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية وفقا لآلية السوق مع الاحتفاظ في نفس الوقت بتوجيهها من خلال ميزانية العملة الصعبة وتراخيص الاستيراد.
- إن التناقضات التي شهدتها سياسة التجارة الخارجية في الجزائر من بداية المخططات التنموية وحتى مطلع التسعينات، قد تشفع للتجربة الجزائرية الحديثة في مجال التنمية الاقتصادية، خاصة إذا تم إدراك ما يلي:
- أن التخطيط الشامل كان نتيجة منطقية للفكر السائد عشية استعادة الاستقلال السياسي.
 - عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الأهداف الطموحة لبرامج التنمية الاقتصادية.
 - عدم القدرة على حماية أدوات سياسة التجارة الخارجية من الاختلالات والتشوّهات التي أصابتها.
- هذه كلها عوامل سرعت باتخاذ إجراءات تهدف إلى تفعيل الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء دور أكثر مرونة لسياسة التجارة الخارجية تبتعد عن تناقضات وجمود احتكار الدولة لها، ومقتربة أكثر وبتدرج نحو تحريرها، ومحاولة الاستفادة أكثر من المكاسب التي يتيحها التبادل الدولي.

ثانيا: إصلاحات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر

لقد خضع قطاع التجارة الخارجية مع بداية التسعينات إلى جملة من الإجراءات التصحيحية العميقة، كان أولها إلغاء جميع الأحكام التي تعطي المؤسسات العمومية أولوية وتفردا في احتكار المبادلات الخارجية، وفي المقابل تم تبني مجموعة من الإجراءات التي تمهد وتدفع إلى تحرير التجارة الخارجية.

إن الدارس لأسباب فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية قد يحددها فيما يلي:

- الزيادة المستمرة في معدلات نمو الواردات.
- محدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- عجز المؤسسات على تفعيل التجارة الخارجية من خلال المفاوضات (البحث عن أحسن ممون، وأحسن نوعية وأحسن سعر).
- اضطراب تمويل السوق المحلي بالواردات.
- وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك هو فشل سياسة التصنيع الهادفة إلى رفع درجة التشابك الصناعي للوصول إلى تخفيض الواردات.

تسارعت واتحدت العوامل الداخلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري بتشوّهات هيكلية أصابت بنيته مع عوامل خارجية انعكست سلبا على الموارد المالية من العملة الصعبة بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية العالمية والاتجاه نحو المزيد من الاندماج من خلال المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، دون إغفال تراجع السند الإيديولوجي الدولي لكافة التجارب التنموية ذات الاتجاه الشمولي، بانهيار الاتحاد السوفيتي. ففي مواجهة هذه المتغيرات لم يكن من المنطق والحكمة أن تبقى السياسة الاقتصادية في الجزائر دون إصلاحات جذرية مع حتمية أن تطال هذه الأخيرة كافة القطاعات، مع خصوصية إعادة تفعيل سياسة التجارة الخارجية وفقا للمتغيرات المستجدة على المستوى الدولي.

1- التعديلات الخاصة بقطاع التجارة الخارجية منذ 1990

ففي 1990، تم استبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة، وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، والتي تتعامل مع المصدرين والمستوردين من القطاعين العام والخاص وفقا لقواعد السوق.

ففيما يخص طلب المؤسسات الخاصة بتمويل الواردات فتتم من خلال الغرفة الوطنية للتجارة على أساس العلاقة المباشرة بين العملاء والبنوك.

أما فيما يخص القطاع العام (المؤسسة المتوسطة والصغيرة العمومية) فإن توفير الاعتمادات المالية لها بالعملة الصعبة تتم مباشرة من خلال المصارف المعتمدة لديها.

ونظرا للدور الذي تلعبه البنوك في تحرير التجارة الخارجية، فلقد تبنى بنك الجزائر في الربع الأخير من سنة 1990 عدة أنظمة و المتمثلة في:¹

- النظام 90-02: يتعلق هذا النظام بتبيان شروط فتح وتسيير الاعتمادات بالعملة الصعبة للشركات والمؤسسات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي.

- النظام 90-03: ويتضمن تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى تحويل عوائد هذه الاستثمارات للخارج، مع الإشارة إلى أن طلبات الاستثمارات الأجنبية في الداخل وتحويل رؤوس الأموال للخارج تمر عبر موافقة بنك الجزائر.

- النظام 90-04: يتضمن كيفية اعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتعيينهم في الجزائر من طرف مجلس النقد والقرض.

إن هذه الأنظمة سمحت للجهاز المصرفي في الجزائر الإشراف على مختلف عمليات التجارة الخارجية بتطبيق القواعد المصرفية وفقا لمبادئ التكلفة والعائد.

لقد واجهت هذه الإجراءات عوائق تمثلت في:

- ضعف المنافسة بين البنوك في تمويل عمليات التصدير والاستيراد مما دفع بالمتعاملين إلى تفضيل الحصول على الموارد بالعملة الصعبة من السوق الموازية.

- عدم إنتاج ومعالجة وكذلك التعامل في شراء وبيع بعض المنتجات التي تخضع إلى تراخيص الاستيراد.

- التزام أصحاب الامتيازات (Concessionaires) غير المقيمين الذين حددهم النظام رقم 90-03 بإنتاج بعض السلع في السوق المحلي.

كل هذه النقائص بالإضافة إلى عيوب المادتين 40 و 41 من بقانون المالية التكميلي لسنة 1990، دفعت إلى المزيد من المناقشات والاقتراحات التي تعمل في اتجاه تحرير فعلي للتجارة الخارجية.

2- مرحلة التحرير المتقدم للتجارة الخارجية.

لم يكن تحرير التجارة وفقا للمادتين 40-41 تحريرا كاملا، بسبب أن إجراءات التحرير لم تشمل كافة المتعاملين المحليين والأجانب، ولم تتضمن كذلك كافة السلع، بل كانت قاعدة

¹ - Règlements banque d'Algérie 1990-1994 règlement N° 91-02 du 20/02/1991, p : 35 .

الاستثناءات واردة.¹

ومن أجل التحرير الفعلي للتجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13-02-1991.² وكذلك التعليمات 03-1991 الصادرة عن بنك الجزائر في 21-04-1991 والتي تتضمن تأكيد التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى شروط وقواعد تمويل الواردات سواء للخوارج أو العموميين بشرط تقييدهم في السجل التجاري بصفة تاجر بالجملة، ومهما كانت السلع المراد استيرادها، مع استثناءات فيما يخص بعض السلع الإستراتيجية والتي يجب تقييدها في قائمة شروط الإدارة التجارية مثل المواد الغذائية والمنتجات الصيدلانية ومواد البناء.

المبحث الثالث: الإصلاحات من خلال سياسات التعديل الهيكلي

كان لأزمة المديونية التي مر بها الاقتصاد الجزائري أثر مباشر للجوء الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي، كمحاولة لمعالجة مشكلة صعوبة الالتزام بدفع خدمة الديون المستحقة.

أولاً: المحتوى العام لبرنامج التعديل الهيكلي:

لقد ترتب على انخفاض الأسعار الدولية للنفط والتدهور الكبير للإيرادات من العملة الصعبة، بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار، انكشاف الاقتصاد الجزائري على الخارج والذي تميز خلال هذه المرحلة بجوانب سلبية تمثلت في:³

- التركيز الشديد في الصادرات المحروقات.
 - انخفاض معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع.
 - التماادي في الاقتراض من الأسواق المالية الدولية (خاصة الديون قصيرة الأجل).
 - انخفاض معدل النمو.
 - زيادة في معدلات البطالة.
 - زيادة مديونية المؤسسات العمومية .
- أمام هذه الوضعية كان على الجزائر أن تجد صيغة اتفاقية مع الدول الدائنة من خلال نادي باريس من أجل إعادة جدولة ديونها، وكان شرط حصول ذلك هو وصول السلطات الجزائرية إلى اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.⁴

¹ زاييد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق - حالة الجزائر - رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 165

² الجريدة الرسمية رقم 12، الصادرة بتاريخ 20-05-1992

³ مدني بن شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وأثار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33- 2001 ص: 122

⁴ - R. BOUDJEMAA, Financement International, Ajustement, Structurel Et Développement, - Théories Et Faits Algériens, Thèse Doctorat, Faculté des Sciences Economiques Et Sciences De Gestion, Université d'Alger, 2003, P: 264.

وبالفعل تم الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة التعديل الهيكلي الشامل، ففي مرحلة أولى تم الاتفاق على برنامج ستانديباي، ثم في مرحلة قادمة على برنامج للتمويل الموسع مصحوب ببرنامج لإعادة الجدولة للديون الخارجية والذي يمتد لفترة ثلاث سنوات، على أن تعالج الجزائر الآثار المترتبة على زيادة معدلات البطالة وتسريح العمال، والتكفل بمشكلة الضمان الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطنين.¹

ولقد امتد الاتفاق على إصلاح كافة المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر على الأداء الاقتصادي، مثل نظام الصرف الأجنبي، هيكل القطاع العام وتنمية القطاع الخاص، إصلاح السياسة النقدية والمالية وإعداد إجراءات جديدة للحماية الاجتماعية.²

يقصد بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، مجموعة من الأدوات أو بالأحرى السياسات التي تتبناها الحكومات التي تعاني من اختلالات كبيرة في توازناتها الداخلية والخارجية. وعلى هذا الأساس يكون الهدف هو القضاء على الاختلال الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري منذ 1986.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التثبيت والتكيف الهيكلي يتكون من شقين:

الشق الأول: سياسات التثبيت من مهام صندوق النقد الدولي، وترتكز على جانب الطلب من خلال حزمة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية تهدف بالأساس إلى معالجة العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

الشق الثاني: سياسات التكيف الهيكلي من مهام البنك الدولي وتركز على تصحيح الاختلالات في الجهاز الإنتاجي عن طريق تحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية وسوق العمل ورأس المال داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى تدعيم القطاع الخاص.

على هذا الأساس أصبحت إمكانية الحصول على المدخرات الدولية من خلال هذه المؤسسات قائما على ما يعرف بمبدأ المشروطة، بحيث لا يمكن الحصول على تسهيلات ائتمانية من إحدى هاتين المؤسستين إلا إذا وافق البلد على شروطهما.³

لقد نص برنامج التثبيت (أفريل 1994) على القيام بما يلي:⁴

¹ Rapport du CNES, Les Effets Economiques Et Sociaux Du Programme d'Ajustement Structurel-, publication CNES, novembre 1998, pp: 83-86.

² - MEKBOUL ELHADI, Le Programme D'ajustement Structurel En Algérie, Problématique Et Application, Revue du C.E.N.E.A.P, N° 15, 2000, p: 9.

³ كريمة محمد الزكي، آثار صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص: 233
⁴ محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية. وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 245

- تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بحدود 40.17%.
- الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطات الدولية والناجمة عن عملية إعادة الجدولة وكذلك القروض المحصل عليها من مختلف المصادر.
- القيام بإجراءات تحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض عجز الميزانية.
- تطهير البنوك والمؤسسات العمومية.
- خفض وتيرة الإصدار النقدي، وتفعيل أكثر لسعر الفائدة على مختلف الودائع.
- هذا البرنامج الذي امتد لمدة سنة، عقبه برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت أهدافه تتمثل فيمايلي:¹
- محاولات رفع معدلات النمو الاقتصادي القادر على استيعاب النمو السكاني، والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار.
- تخفيض معدلات التضخم السائدة في الجزائر إلى المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من العملة الصعبة.
- تدعيم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنشيط قطاع البناء الكفيل بامتصاص البطالة.
- تحرير كامل للتجارة الخارجية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الأكثر تضررا.
- إن عملية الإصلاح وتحقيق الأهداف المرسومة غالبا ما تتطلب توافر موارد مالية قد يصعب في حالات عديدة الحصول عليها خاصة إذا كانت الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد غير مستقرة.
- ولإنجاز هذه الأهداف قررت الجزائر تخفيف القيود الناتجة عن أعباء خدمة الدين الخارجي، من خلال برنامج شامل لإعادة الجدولة لمبلغ 14 مليار دولار خلال 4 سنوات، مع دعم بمبلغ إضافي قدره مليار دولار تساهم فيه مؤسسات مالية دولية وجهوية ودائنين آخرين من أجل دعم ميزان المدفوعات.
- لقد تم في إطار نادي باريس، إعادة جدولة مبلغ 4.4 مليار دولار على فترة 16 سنة منها فترة سماح 4 سنوات، وأن تدفع خدمة الديون على المبالغ المعاد جدولتها ابتداء من 1998.
- كما قدم صندوق النقد الدولي مبلغ 1.25 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات بفترة استحقاق 5 سنوات مع فترة سماح 3 سنوات.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص: 13

إن عملية إعادة الدولة لسنة 1994 المقترنة ببرنامج التثبيت قد أدت إلى تخفيض معدل خدمة الدين إلى 52.3% بعدما كان في حدود 74% مع مطلع التسعينات¹، والذي كان يستنزف أغلب عوائد الجزائر من العملة الصعبة.

لم تنته مشاكل التمويل الخارجي للجزائر، وهو ما أجبرها العودة إلى نادي باريس، جويلية 1995 لإعادة جدولة 7 مليار دولار، والالتجاء لأول مرة إلى نادي لندن (الذي يعالج الديون الخاصة) لإعادة جدولة 3.2 مليار دولار، الأمر الذي أوصل المبلغ المعاد جدولته إلى 14 مليار دولار، وبإضافة مبالغ التمويل الاستثنائية التي تمت مع المؤسسات المالية المختلفة جعل الجزائر تعيد جدولة 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يتطلب برنامج التعديل الهيكلي².

ثانيا: انعكاسات سياسة التعديل الهيكلي

إن برنامج التعديل الهيكلي الموصوف من طرف المؤسسات المالية الدولية للجزائر والذي كان يهدف بالأساس إلى إحداث تغيرات في السياسة المالية والسياسة النقدية والتوازنات الخارجية، كان له أثر كبير في تحول أداء الاقتصاد الجزائري، خاصة عندما أصبحت عمليات الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف ومراقبة المؤسسات النقدية الدولية.

إن تطبيق البرنامج والحكم على نجاحه يتطلب معرفة آثاره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية. فرغم الجوانب الإيجابية المترتبة على سياسة التعديل الهيكلي في بعض القطاعات (ضبط الميزانية، وضبط السياسة النقدية وقطاع التجارة الخارجية ومعدلات التضخم)، إلا أن المجتمع الجزائري قد تحمل تكاليف اجتماعية باهظة³، نظرا لتدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وإلغاء الدعم، على بعض المواد الغذائية الأساسية والتغيرات التي شهدتها القطاعات الاجتماعية في الصحة والتعليم والمواصلات والسكن، (ارتفاع أسعار هذه الخدمات) بالإضافة إلى تزايد معدلات تسريح العمال الناتجة عن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وخصوصة البعض الآخر في سبيل رفع كفاءتها الإنتاجية.

لقد أشاد صندوق النقد الدولي بالنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي لبرنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 بحيث استند على مؤشرات نقدية مثل انخفاض معدل التضخم إلى أقل من 5% وارتفاع احتياطي الصرف (بدون الذهب)⁴ والذي سمح بتغطية تمويل الواردات لمدة 9.4

¹ - R. BOUDJEMAA , Financement International, Ajustement, Structurel Et Développement, - Théories Et Faits Algériens, op.cit, P : 302

² محمدراتول، المرجع السابق، ص: 24

³ - M. DAHMANI, l'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1987, casbah ed, 1999, pp: 127-128.

⁴ -R. BOUDJEMAA , , Financement International, Ajustement, Structurel Et Développement, - Théories Et Faits Algériens op.cit, P : 311.

أشهر سنة 1998 وهذا بفضل احتياطات بلغت 8 مليار دولار، بينما كانت هذه الاحتياطات في حدود 1.5 مليار دولار سنة 1993 ، وهو ما كان يسمح بتغطية الواردات لمدة 1.9 شهر فقط . هذه الاحتياطات من العملة الصعبة ساهمت بالدفاع عن القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فتخفيض قيمة العملة الوطنية، والذي بلغ 50.6% سنة 1994 ، و 36% في عام 1995، و 15% سنة 1996، انضبط سنة 1997 في حدود 5.4% فقط؛¹ والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

فحسب صندوق النقد الدولي، فإن تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي قد انعكس إيجاباً على الأداء المالي، فمعدل النمو أصبح موجبا بانتقاله من -2.2% سنة 1993 إلى 4.5% سنة 1997 وكان متوقعا أن يصل إلى 5% سنة 1998 ، واستنادا إلى معدل النمو هذا مقارنة بنمو اليد العاملة 4% سنويا يعنى أن الاقتصاد عند هذا الوضع بإمكانه امتصاص البطالة،² إلا أن هذه المقارنة تكون في حالات كثيرة مظلة، خاصة إذا كانت المعدلات الحقيقة لنمو الناتج الصناعي والناتج الزراعي سالبة أو متدنية.³

جدول رقم 11: بعض مؤشرات اقتصادية خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
5	4.5+	4	3.9	0.9-	2.2-	النمو الاقتصادي %
4.6	7	18.7	21.8	38.5	16.1	التضخم %
1	1.3	3	1.4-	4.4-	8.7-	عجز الميزانية /الناتج المحلي الخام
13.30	13.7	13.21	10.26	8.89	10.40	الصادرات
10.63	10.02	9.09	10.1	9.15	8.00	الواردات
2.67	3.05	4.12	0.16	0.26-	2.40	الميزان التجاري
36.8	33.01	33.5	32.5	29.5	26.04	ديون خارجية
36.8	33.1	29.2	42.4	48.6	73	خدمة الديون/الصادرات
5.2	9.4	4.5	2.1	2.9	1.5	احتياطي الصرف /الواردات

المصدر : محمد راتول مرجع سابق ، ص 276 كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص ص: 21-22

لقد تأثر الناتج الصناعي سلبا خلال فترة البرنامج بالإضافة إلى انخفاض معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية، كذلك شهدت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية تدهورا مقلقا، وهو ما أدى

¹ - R. BOUDJEMAA, Financement International, Ajustement, Structurel Et Développement, - Théories Et Faits Algériens , Ibid, P : 312

² محمد راتول، المرجع السابق، ص: 276

³ - C.N.E.S, Les Effets Economiques Et Sociaux Du Programme d'Ajustement Structurel, novembre 1998. , P:27.

إلى حل العديد منها. فالرقم القياسي للنواتج الصناعي انتقل من 100 سنة 1989 إلى 78.5 سنة 1997، وأن هذا المؤشر انتقل من 100 سنة 1989 إلى 63.4 سنة 1997 في قطاع الصناعات التحويلية، وهي مؤشرات توضح مدى الاختلالات التي يعيشها القطاع الصناعي. كما شهد الإنتاج الفلاحي انخفاضا خلال نفس الفترة، حيث بلغ في المتوسط 2.4% سنويا بسبب غلبة الطابع التجاري وعمليات المضاربة وغموض طبيعة ملكية المستثمرات الفلاحية.

بالنسبة لمعدل التضخم فقد أشاد صندوق النقد الدولي بما تحقق في هذا الصدد، فقد انتقل من 38.5% سنة 1994 إلى 7% سنة 1997 لينتقل إلى 4.6% سنة 1998.

أما على مستوى عجز الميزانية، فالنتائج كانت جيدة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي، فانتقل عجز الميزانية بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي من -4% سنة 1994 إلى 2.4% سنة 1997 (مع الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت -8.7% سنة 1993).¹

لقد جاء الأداء المالي القوي بفضل الزيادة في إيرادات الحكومة والتي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار وكذلك من ارتفاع في الأسعار الدولية للنفط سنة 1996 بالإضافة إلى ضغط الإنفاق العام خصوصا الأجور وإعانات الدعم والاستثمارات.

أما على مستوى سعر الصرف، فقد شهد نوعا من الاستقرار ابتداء من سنة 1996، حيث كان سعر الدولار مقابل الدينار يساوي 54.8 دينار، ثم 57.8 دينار لكل دولار عام 1997، ثم 60 دينار عام 1998، وهو ما سمح بالسعر الرسمي للعملة الأجنبية أن ينزلق ويقترب من السعر السوقي لها في المعاملات غير الرسمية.

ثالثا: آثار برنامج التعديل الهيكلي على الميزان التجاري

تصادفت مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بتحسين إيرادات صادرات النفط بسبب ارتفاع سعره بحيث بلغت هذه الإيرادات أرقاما قياسية وصلت إلى 13.21 مليار دولار ثم 13.82 مليار دولار سنتي 1996 و 1997 على التوالي (زيادة 55% مقارنة بسنة 1994)، وتعتبر هذه الإيرادات مهمة طالما أن إعداد البرنامج تم على أساس سعر 16.15 دولار للبرميل، بينما الأسعار المتعامل بها بلغ متوسطها 21.7 دولار، و 19.8 دولار للبرميل خلال السنتين المذكورتين.

وبما أن عوائد صادرات النفط تشكل 95% من إيرادات الصادرات فإن ارتفاع أسعار النفط هو المفسر لزيادة قيمة الصادرات، نظرا لمحدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتعد مبلغ 500 مليون دولار خلال فترة البرنامج. بمعنى أن برنامج التعديل الهيكلي لم يستطع

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، المرجع السابق، ص: 24

أن يغير من نمط التجارة الخارجية للجزائر، وأن تحسن وضعية الميزان التجاري كانت بسبب تحسن أسعار النفط.

أما على مستوى الواردات الإجمالية فاتجهت نحو الانخفاض بسبب الحالات السيئة التي آلت إليها المؤسسات العمومية، والتي حل عدد كبير منها، وتوقف بعضها عن الإنتاج بفعل المنافسة الأجنبية نتيجة لتحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى معاناة كل من القطاع الخاص والعام من ندرة في التمويل و هو ما انعكس في انخفاض مستويات الاستثمار في القطاع الخاص.

فإذا كان برنامج التعديل أثر على مستوى الطلب بانخفاضه وهو ما أدى بالإضافة إلى متغيرات أخرى إلى انخفاض الواردات فإنه فشل فيما يخص تحفيز جانب العرض بدليل أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تستطع أن تغير نمط التجارة الخارجية للجزائر.

رابعا: أثر برنامج التعديل الهيكلي على الديون الخارجية

بلغ إجمالي الديون الخارجية مع بداية تنفيذ البرنامج 25.724 مليار دولار، شكلت الديون الأجنبية قصيرة الأجل نسبة كبيرة من الأصول المستحقة خلال السنة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع خدمة الدين ويثبط عملية تمويل ميزان المدفوعات.

والجدول رقم: 12 يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر.

تطور وهيكل المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة 1993-1998 /مليار دولار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
30.261	31.060	33.230	31.357	28.850	25.024	ديون متوسطة وطويلة الأجل
0.212	0.162	0.421	0.256	0.636	0.700	ديون قصيرة الأجل
30.473	31.212	33.651	31.573	29.486	25.724	المجموع

بالنسبة المئوية

99.3	99.5	98.7	99.3	97.8	93	ديون متوسطة وطويلة الأجل
0.7	0.5	1.3	0.7	2.2	7	ديون قصيرة الأجل
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: Banque d'Algérie, media bank. N° 40, 1999, p: 4

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه بمجرد بداية تنفيذ البرنامج ارتفع الحجم الإجمالي للمديونية بمعدل 15.3% وهي نسبة مرتفعة، فالأرقام توضح الاتجاه المتزايد لحجم المديونية الخارجية فلقد بلغت حجما قياسيا سنة 1996 بمبلغ 33.651 مليار دولار، ويعزى هذا الارتفاع إلى القروض

والتسهيلات الائتمانية المتولدة عن برنامج إعادة جدولة الديون ثم بدأت تتجه نحو الانخفاض مع نهاية فترة برنامج التصحيح الهيكلي.

وتشير إحصائيات الجدول السابق إلى أن الديون قصيرة الأجل قد انخفضت بشكل كبير، حيث بلغت سنتي 1997 و 1998 0.5% و 0.7% على التوالي، وهو اتجاه ساهم في تخفيف عبء خدمة الدين. أما على مستوى خدمة الدين، فقد شكلت مبالغ خيالية أثقلت كاهل ميزان المدفوعات، حيث كانت تستحوذ على 82% من إيرادات العملة الصعبة سنة 1993 (1/4) الناتج المحلي الإجمالي) بحيث بلغت القيمة المطلقة بين سنتي 1990 و 1993 على التوالي 8.8 و 9.5 مليار دولار، لكنها تراجعت إلى مستويات 4.44 و 5.17 مليار دولار خلال سنتي 1997 و 1998 على التوالي.¹

أما على المستوى النسبي، فإن نسبة خدمة الدين الإجمالي إلى إجمالي إيرادات الصادرات قد انتقلت من 82.2% سنة 1993 إلى 74.4% سنة 1994، وهي سنة انطلاق برنامج التصحيح الهيكلي، ثم إلى 30.3% سنة 1997 لتعاود الارتفاع إلى 47.5% سنة 1998 بسبب بداية دفع خدمة الديون المعاد جدولتها.

والجدول التالي يوضح تطور خدمة الديون خلال الفترة (93-98).

من بين ملاحظات الجدول التالي لخدمة الديون نجد أن نسبة الديون قصيرة الأجل إلى أصل الدين انتقلت من 20.31% في بداية تنفيذ البرنامج إلى 6.62% في نهايته، وهو ما يشكل انخفاض الضغط على ميزان المدفوعات الجزائري خاصة إذا علمنا أن الديون قصيرة الأجل تشكل نسبة كبيرة من خدمة الدين، لأنها تستحق في ذات السنة.

جدول رقم 13: تطور خدمات ديون خلال فترة تطبيق البرنامج /ملايين الدولارات

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
3202	2354	2025	2474	3130	7150	الأصل
1978	2111	2256	1770	1390	9000	الفوائد
5180	4465	4281	4244	4520	9050	مجموع خدمات الدين
47.5	30.3	30.9	38.8	47.1	82.2	معدل خدمات الدين (خدمات/صادرات)
212	162	421	256	636	700	ديون قصيرة الأجل
6.62	6.88	20.79	10.34	20.31	9.79	نسبة ديون قصيرة الأجل من أصل الديون

المصدر: Banque d'Algérie, media bank. N° 40, 1999, p 5

¹ - FODIL HASSAM op.cit, P150

أما على مستوى الديون المجدولة فإن عملية إعادة الجدولة قد أدت إلى تخفيض عبء المديونية.¹ والجدول التالي يوضح حجم الديون المعاد جدولتها خلال الفترة (1994-1998).

إن ارتفاع حجم الديون المعاد جدولتها يمثل متفعا للتوازنات المالية الجزائرية إذ بدون إعادة الجدولة كان يتعذر على الجزائر أن تستمر في تسديد ديونها عند آجال الاستحقاق.

جدول رقم: 14 حجم الديون المعاد جدولتها خلال الفترة 1994-1998/مليار دولار

1998	1997	1996	1995	1994	
12.305	14.440	10.350	7.570	3.850	قروض من دائنين رسميين
2.921	2.764	2.357	1.718	0.790	قروض أخرى
15.226	14.204	12.707	9.288	4.640	مجموع الديون المعاد جدولتها

المصدر: Banque d'Algérie, media bank ipid, p 5

ومن المنطق أن عملية إعادة الجدولة تتطلب تأجيلا لدفع مبالغ مستحقة مع إطالة فترة الاستحقاق، فإن هذا من شأنه أن يعطي الاقتصاد الجزائري فرصة للاستمرار في تمويل عمليات الاستيراد الضرورية للسلع الغذائية الأساسية ومستلزمات الإنتاج الوسيطة. وما يجعل عملية إعادة الجدولة مهمة، هو تبعية الاقتصاد الجزائري المفرطة للخارج في المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وهي متغيرات تجعل الاقتصاد الجزائري حساسا جدا لاستمرار تدفق المصادر المالية الأجنبية سواء من نمو الصادرات أو من الاقتراض أو من عملية إعادة الجدولة من أجل أن يستمر الاقتصاد في عملية الإصلاح الاقتصادي.

إن ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (65%) في المتوسط خلال فترة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، يعكس ضرورة زيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال إصلاحات عميقة بإمكانها ليس فقط حل مشكلة المديونية وإنما القضاء كذلك على التشوهات التي تميز الاقتصاد الجزائري.

خامسا: أثره على مستوى الاحتياطات الدولية وسعر الصرف.

أ- على مستوى الاحتياطات الدولية:

شهدت فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تطورا ملحوظا في حجم السيولة الدولية خلال فترة تطبيق البرنامج (1994-1998)، و يعزى هذا الارتفاع في حجم الاحتياطات الدولية ووسائل

¹ F. HASSAM, Chronique de l'économie algérienne, vingt ans de reformes libérales 1986-2004, chemin d'une croissance retrouvée, l'économiste d'Algéri op.cit, P: 71

الدفع بالأساس إلى تأجيل عملية تسديد الديون الناتجة عن عملية إعادة الجدولة. والجدول التالي يوضح تطور هذه الاحتياطات وقدرتها على تغطية الواردات.

جدول رقم: 15 تطور وسائل الدفع خلال فترة البرنامج (مليار دولار)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
8.8	8.040	4.230	2.110	2.640	1.500	الاحتياطات الاجمالية بدون ذهب
11	9.4	4.5	2.1	2.9	1.9	الاحتياطات بالأشهر (واردات السلع والخدمات)
60	57.8	54.8	47.7	35.1	23.3	سعر الصرف الدولار بالدينار

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون، المرجع السابق، ص: 22

فبفضل إعادة الجدولة والفائض المحقق في الميزان التجاري استطاعت الجزائر إعادة احتياطياتها الدولية إلى مستويات تبعتها عن الوضعية الحرجة التي كانت عندها في سنة 1993 حيث بلغت 1.5 مليار دولار، سمحت بتغطية الاستيراد فقط لمدة 1.9 شهر، لكن الوضعية تغيرت إيجابيا، حيث شهدت الفترة زيادة في وسائل الدفع الدولية حيث بلغت 8.04 مليار دولار عام 1987 وهو ما سمح باتساع فترة تمويل الواردات إلى 9.4 شهر،¹ وهو ما أتاح للعملة المحلية المحافظة والدفاع عن قيمتها الخارجية، وتضيف دعما للاقتصاد الوطني في مواجهة المتعاملين الأجانب، خاصة المؤسسات المالية الدولية، فكلما ازداد حجم هذه الاحتياطات كلما تعززت الثقة في اقتصاد البلد، وازدادت الثقة في العملة الوطنية، خاصة إذا كانت هذه الاحتياطات مرتبطة أكثر بمتغيرات اقتصادية داخلية؛ إلى العموم وفي حالة الجزائر تبقى هذه الاحتياطات مرتبطة بالعوامل التالية:²

- مبالغ خدمة الديون سنويا.
- وضعية ميزان المدفوعات.
- الأسعار الدولية للنفط.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص: 22

² محمد راتول، مرجع سابق، ص: 293

ب- على مستوى سعر الصرف:

لقد هدف برنامج التصحيح الهيكلي الخاص بسعر صرف الدينار إلى تصحيح التشوهات التي كان يعاني منها سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ومحاولة تحديد هذا السعر من خلال عوامل العرض والطلب، بالإضافة إلى وضوح أكثر في الآليات التي تحدد بها السلطات الجزائرية سعر صرف عملتها.

لقد خضع الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1978-12-31 إلى 1991-03-31 لتخفيضات بلغت 210%¹، ثم استمرت عملية تخفيض الدينار بانطلاق تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي حسب ما هو موضح في الجدول ، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 إلى 60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 50.6% سنة 1994، و 36% سنة 1995 و 15% سنة 1996 و 5.4% فقط سنة 1997 ومن خلال هذه الإنزلاقات الرسمية لقيمة العملة المحلية اقتربت أكثر من الأسعار المتعامل بها في السوق الموازي للعملات الأجنبية، وهو ما يعرف بسعر التعادل المتدرج (Crawling pec)².

لقد ساهمت مراقبة صندوق النقد الدولي لعملية التصحيح الهيكلي في تقليص الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسعر السائد في السوق الموازي، وبالتالي شهد سعر الصرف استقرارا نسبيا كان له دورا في انخفاض معدلات التضخم.

لقد حاولت السلطات النقدية بناء آلية أكثر فعالية باستخدام الاحتياطات الدولية من خلال سوق تنشط فيه البنوك التجارية فيما بينها -سوق ما بين المصارف- فمن خلال الحصص اليومية التي يدخل فيها بنك الجزائر طرفا، يتحدد سعر الصرف يوميا من خلال عملية التثبيت، حيث أنه يحدد من خلال جلسات يتم فيها تقديم العروض من طرف البنوك التجارية بمقابلة عروض الطلبات من العملة الصعبة مع ما هو متاح منها.³

و (FIXING) هو نظام للتسعير من خلال المزاد العلني والقائم على أساس حصص يومية تجمع البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر.

إن هدف هذه الجلسات هو تحديد سعر الصرف كمتوسط للمزايدات المطروحة (المناقصات المقترحة ADJUDICATION).

إن المتغيرات الأساسية التي تدعم قيمة الدينار، تتمثل في:

- احتياطات العملة الصعبة.

¹ - M.E.BENISSAD, Algérie restructuration et réforme, op.cit, p :101-102.

² - M.E.BENISSAD, Algérie restructuration et réforme, Ibid, p 101.

³ -MEDIA BANK, N° 14, 1994, P : 10.

- اتجاهات الطلب على الاحتياطات.

- تطور إعادة تمويل البنوك التجارية (خاصة بالعملات الأجنبية).

عمليا تتم عملية (FIXING) لعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي، بحيث يقوم بنك الجزائر في كل جلسة افتتاح باقتراح أدنى معدل لسعر الصرف (PLANCHER)، وحجم معين من العملة (\$) المتاحة للعرض، فكل بنك يقدم المبلغ الذي يريد شراءه (الطلب) وبالسعر الذي يكون على استعداد لقبوله. فإذا كان المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر يساوي أو أكبر من الطلب الإجمالي للبنوك المشاركة، فإن سعر الدينار يقف خلال هذه الحصة (التثبيت) ويكون السعر الأدنى المقدم أدنى سعر صرف المقترح، والعكس يحدث إن كان عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، فإنه لتحقيق أدنى سعر صرف مقترح، يتم القيام بعدة جولات من خلال نظام المناقصة بين الأطراف، إن هذه العملية سمحت أكثر بتحديد القيمة الأجنبية للعملة المحلية بعوامل العرض والطلب.

لقد تم استحداث سوق ما بين المصارف للمعاملات الخاصة بالعملة الصعبة في جانفي 1996، وهي الآلية التي تسمح للبنوك التجارية أن تتبادل فيما بينها المبالغ من العملة الصعبة، بالإضافة إلى إمكانية هذه البنوك فتح حساب بالعملة الصعبة للقطاع الخاص.

إن عملية استقرار سعر الصرف مرهونة بمدى قدرة بنك الجزائر على توفير العملة الصعبة للمتعاملين بالتجارة الخارجية والاستثمار، وكلما كانت قدرة البنك على ذلك مرتفعة كلما كان هدف استقرار سعر الصرف ممكنا وسهلا وهو ما يسمح بالقضاء على السوق الموازية للصرف الأجنبي.¹

تبقى نقطة هامة لأية إستراتيجية للصرف الأجنبي وهي مدى استجابة القطاعات الإنتاجية للتغيرات النسبية للأسعار الخارجية، بمعنى مدى استجابة الصادرات والواردات لتغيرات أسعار الصرف.

¹ - M.E.BENISSAD, Algérie restructuration et réforme, Op.cit ,p:105

خاتمة الفصل:

بعد أن وصلت جهود بناء اقتصاد متركز نحو الداخل، يعتمد على مبدأ التشابك الصناعي إلى وضع أثبت فشل السياسة الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، وأثبتت عدم قدرتها على تحسين الوضع المعيشي للفرد الجزائري، لم يكن أمام هذا الوضع إلا البحث عن بديل للقضاء على التشوهات التي انعكست في انخفاض مستوى الأداء في القطاعات المختلفة، ولم يستطع الاقتصاد الجزائري تغيير الخصائص العامة التي يتميز بها، فاعتماده على عوائد صادرات المحروقات من العملة الصعبة لتمويل التنمية يجعله حساسا لتطورات الأسعار الدولية للنفط، بالإضافة إلى تميز النشاط الصناعي المحلي بارتباطه الوثيق بالواردات من مستلزمات الإنتاج وارتفاع التكاليف، وعدم إحرازه على المواصفات الدولية مما يجعله غير قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

لقد كانت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تهدف إلى تخليص الاقتصاد من احتكار الدولة، وتحرير التجارة الخارجية ومحاولة إيجاد آلية مرنة وواضحة لتحديد سعر الصرف ومحاولة توحيدة وجعل القطاع الخاص يتعامل بالعملات الأجنبية في تمويل التجارة. و بالمقابل اتضح من خلال تناول تحليل التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 تعمق الخصائص العامة التي تميزها:

أولاً: باعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات.

ثانياً: اعتماد قطاع الصناعات على الواردات من السلع التجهيزية ومستلزمات الإنتاج

ثالثاً: تبعية مفرطة في مجال السلع الغذائية.

وهي عوامل تدل على حساسية الاقتصاد الجزائري للمتغيرات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها أسعار النفط، وأسعار الواردات وتأثر حصيلة الصادرات بتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية.

الفصل الرابع:

أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية
الصناعية في الجزائر

الفصل الرابع: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر

مقدمة:

تعد سياسات تحرير التجارة أحد أهم محاور سياسات التكيف الهيكلي في الجزائر، و التي تتضمن كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال تحفيز المنتجين المحليين على المنافسة مع السلع العالمية، إذ اتخذت الجزائر مجموعة من سياسات هدفت إلى استكمال الإصلاحات التي بدأت منذ عام 1994 لتحرير التجارة الخارجية. ولا شك أن هذه التغيرات الجوهرية في سياسات التجارة الخارجية يكون لها انعكاسات على تنمية القطاع الصناعي.

و سنستعرض في هذا الفصل أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية باستخدام نماذج قياسية و ذلك من خلال خمسة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الأسس النظرية لطرق النمذجة القياسية

المبحث الثاني: خصائص الصناعة الجزائرية

المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على الناتج الصناعي (نموذج قياسي)

المبحث الرابع: أثر تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري على التشغيل و الانتاجية

المبحث الخامس: أثر الانفتاح التجاري و سعر البترول على الصادرات الصناعية

المبحث الأول: الأسس النظرية لطرق النمذجة القياسية

لقد أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي وخلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية وجعل النتائج كأرضية اتخاذ القرار الملائم. ويعتمد الاقتصاد القياسي على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معدلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا يعتبر الاقتصاد القياسي وسيلة تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة والملموسة ويكون محلاً لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد.

أولاً: مفهوم النموذج الاقتصادي القياسي

النماذج الاقتصادية غالباً ما تكتفي بشرح بيانات النظرية الاقتصادية التقليدية و ليست قادرة على حل بعض مشاكل السياسة الاقتصادية، ولذلك اضطر الباحثون الاقتصاديون على بناء النماذج الاقتصادية القياسية.

فالنموذج الاقتصادي القياسي هو نموذج اقتصادي يمكن أن يتعامل مع العشوائية أي يدخل متغيرات عشوائية تتميز بتوزيعاتها الاحتمالية.

1- نموذج الانحدار الخطي البسيط:

أ- تقديم النموذج: يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين علاقة بين متغير تابع Y ومتغير مستقل أو مفسر X هذه العلاقة تسمح بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X . وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ:¹

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$$

حيث:

X_i : متغير مستقل.

Y_i : متغير تابع.

ε_i : الخطأ.

ب- فرضيات النموذج :

يعتبر الخطأ ε_i متغيراً عشوائياً حيث يخضع للفرضيات الأساسية التالية:

$$1 - \varepsilon_i \text{ موزعاً طبيعياً } \varepsilon_i \rightarrow \text{Normal}$$

¹ جمال فروخي :نظرية الاقتصاد القياسي: opu، 1992، ص: 01.

2- قيمة المتوقعة (وسطه) صفر $E(\varepsilon_i) = 0$

3- تباينه ثابت $v(\varepsilon) = \delta^2$

4- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي: $COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 (\forall i \neq j)$

5- لا يوجد ارتباط بين المتغير X و ε أي $COV(\varepsilon_i, X_j) = 0$

ج- تقديم المعالم بطريقة المربعات الصغرى (MCO) :

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للوسائط، على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء أي:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (Y_i - bX_i - a)^2$$

حيث:

a : القيمة المقدرة لـ α .

b : القيمة المقدرة لـ β .

$e_i = (y_i - Y_i)$ هي البواقي.

د- حساب معامل الارتباط الخطي:

يستعمل معامل الارتباط الخطي (r) لمعرفة درجة الارتباط بين تغيرات (Y) وتغيرات (X) وهو محصور في المجال $[1, -1]$.

فإذا كان $r=1$ هناك ارتباط كلي بين (X) و (Y).

فإذا كان $r=-1$ هناك ارتباط كلي سالب.

أما إذا كان $r=0$ فإنه لا يوجد علاقة بين تغيرات (X) و (Y)

هـ- حساب معامل التحديد :

هذا المعامل يقيس جودة التوفيق أي يوضح نسبة الانحرافات لقيم (Y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية وهو عدد موجب محصور بين $[1, 0]$ ويرمز له بالرمز R^2 .

و- حساب معامل التحديد المصحح $(\bar{R})$:

حيث يكتب على الشكل التالي:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left(\frac{N - 1}{N - 2} \right)$$

وبهذا فإن $\bar{R}^2$ يحل مشكلة جودة التوفيق ويكون حساس لدرجات الحرية أي المتغيرات المستقلة داخل المعدلات .

2- نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

أ- تقديم النموذج: رأينا أن النموذج الخطي البسيط أي (Y) المتغير التابع يربط بمتغير مستقل واحد (X) لكن قد يكون (y) مرتبط بعدة متغيرات (X_j).

(j=1,2,...,K) فتصبح معادلة الانحدار:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

ب- تقدير المعامل بطريقة المربعات الصغرى (MOC):

لدينا النموذج الخطي العام $Y = x\beta + \varepsilon$

حيث: $\hat{y} = x\hat{\beta}$

$\hat{\beta}$ شعاع مقدر بـ β

ج- معامل الارتباط:

معامل الارتباط r هو الجدول التربيعي لمعامل التحديد R^2

د- معامل التحديد الصحيح:

المعروف بالعلاقة التالية:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left(\frac{N-1}{N-K} \right)$$

و بهذا فان: R^2 يحل مشكلة جودة التوفيق و يكون حساس لدرجة الحرية أي المتغيرات المستقلة داخل المعادلات.

ثانيا: اختيار الفروض أو الدلالة:

1- النموذج الخطي البسيط: $y_i = a + bX_i + \varepsilon_i$

نعتبر العلاقة بين المتغير المستقل (X) التابع و المتغير التابع (Y) وذلك بوضع الفرضية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة بينهما فتكون الفرضية البديلة H_1 عكس H_0 .

$b=0: H_0$

$b \neq 0: H_1$

وكذلك الشأن بالنسبة للعامل a ولاختيار صحة إحدى الفرضيتين H_0 و H_1 نستعمل اختبار (T)

Student أو اختبار Fisher (F).

1-1 اختبار Student (T):

$$T = \left| \frac{b_1 - \beta_i}{S_b} \right|$$

حيث b هو مقدار β و S_b هو الانحراف المعياري لـ b وبما أن الفرضية H_0 تنص على انعدام b فإن قيمة T تصبح:

$$T = \frac{b}{S_b}$$

ويتم قبول أو رفض الفرضية H_0 بمقارنة قيمة T المحصل عليها مع قيمة الجدول لدرجة حرية $n-k$ حيث k هو عدد الوسائط في هذه الحالة ($k=2$).
فإن كذلك T المحسوبة أكبر من T المجدولة فإننا نرفض الفرضية H_0 وإذا كان العكس فنقبل الفرضية H_0 ونفس الشيء ينطبق على الثابت a .

2-1 اختبار Fisher (F):

يوضح الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك بحساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج.

$$b=0: H_0$$

$$b \neq 0: H_1$$

$$F = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y} - \bar{y})^2 / (k-1)}{\sum_{i=1}^n e_i^2 / (n-k)}$$

حيث k عدد وسائط النموذج، n عدد الملاحظات وبتعويض (k) بالعدد (2) الذي يمثل عدد المتغيرات المستقلة تكون صيغة F .

$$F = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y} - \bar{y})^2 / 1}{\sum_{i=1}^n e_i^2 / (n-2)} = \frac{R^2}{1 - R^2 / (n-2)}$$

ثم نقارن قيمة F مع القيمة المجدولة لمستوى دلالة a ودرجتي حرية 1 و $n-2$ ، و نقبل أو نرفض فرضية العدم H_0 حسب القاعدة التالية:

* إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة المجدولة ($F < F_{n-2}$) فإننا نقبل فرضية العدم أي أن X لا يمارس أي تأثير على Y .

* إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ($F > F_{n-2}$) فإننا نرفض H_0 ويعني أن هناك علاقة بين (X) و (Y).

2- النموذج الخطي المتعدد:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

نعتبر العلاقة بين: ل المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y).
بنفس الطريقة التي رأينا في النموذج الخطي البسيط بحيث:

نضع فرضية العدم:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$$

$$H_1: \exists \beta_1 \neq 0$$

1-2 كما رأينا في النموذج البسيط نحسب قيم T الموافقة β_0 .

$$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{S_{\hat{\beta}_i}} \right|$$

ثم نقارن قيمة T مع القيم المجدولة لدرجة حرية (n-k) ولمستوى معنوية a.

* إذا كان $(T > T_{tab})$ نرفض الفرضية H_0 .

* أما إذا كان $(T < T_{tab})$ فإننا نقبل الفرضية H_0 أي أن المعامل (X) ليس له تأثير على (Y).

2-2 اختبار Fisher:

نعوض قيمة R^2 المحسوبة مع القيم للنموذج العام في الصيغة F :

$$F = \frac{R^2/K - 1}{(1 - R^2)/n - k}$$

ونقارن F مع القيم المجدولة لدرجتي حرية (K-1) و (n-k) ولمستوى معنوية a.

* إذا كانت $(F > F_{tab})$ فإننا نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية H_1 .

* أما إذا كانت $(F < F_{tab})$ فإننا نقبل H_0 .

3- اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

نعمد تطبيق طريقة المربعات الصغرى على جملة الفرضيات الأساسية التالية التي رأيناها،

ومن بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين أخطاء الفترات المختلفة.

تنص فرضية العدم في اختبار النموذج الخطي بصدد الارتباط الذاتي على انعدام الارتباط الذاتي

بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوماً.

فرضية العدم: $H_0: \rho = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \rho > 0$ ou $\rho < 0$

وللتحقيق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي يستعمل:

اختبار (DURBIN-WATSON):

$$d = \frac{\sum_{T=2}^n (e_T - e_{T-1})^2}{\sum_{T=1}^n e_T^2} \approx 2(1 - \rho)$$
$$\rho = \frac{\sum_{T=2}^n (e_T \cdot e_{T-1})}{\sum_{T=2}^n e_T^2}$$

وبعد حساب (d) نقارنها بين القيمتين المجدولتين (d_1) التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط

الذاتي و (d_u) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات (n) وعدد المتغيرات

المستقلة في النموذج لكل مستويات الدال a (5% أو 1%) ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:

ارتباط ذاتي	ارتباط ذاتي	شك	انعدام الارتباط الذاتي	شك	ارتباط ذاتي	ارتباط ذاتي
سالب	موجب				سالب	موجب
4	d_1	d_u	2	$4-d_u$	$4-d_1$	0

فقيمة d الوسيطة هي (2) و عندما ينعدم الارتباط الذاتي يكون $\rho = 0$.

$$H_0: d = 2 \Leftrightarrow \rho = 0$$

$$H_1: d \neq 2 \Leftrightarrow \rho \neq 0$$

ويتم قبول أو رفض H_0 حسب الحالات التالية:

1- $0 < d < d_1$: وجود ارتباط ذاتي موجب.

2- $d_1 < d < d_u$: مجال غير مسموح أي أن هناك شك في وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي.

3- $d_u < d < 4-d_1$: استقلال الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي .

4- $4-d_u < d < 4-d_1$: مجال غير مسموح.

5- $4-d_1 < d < 4$: وجود ارتباط ذاتي سالب.

المبحث الثاني: خصائص الصناعة الجزائرية

إن واقع الصناعة الجزائرية وماتتصف به من خصائص تشير بمجملها إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة.

ويتم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية:

أولاً: ضعف الإنتاج الصناعي و انخفاض الإنتاجية الصناعية

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 13%¹، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصرت تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجيئة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير متجربة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح). وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج.²

وتتصف الصناعة الجزائرية، عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

ثانيا: ضعف القدرة على المنافسة و ارتفاع كلفة الإنتاج:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصرت عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام

¹ - بوزيدي عبد الحميد ، " أزمة الصناعة في الجزائر " جريدة الشروق اليومي ، الجزائر ، العدد 2050 ، سنة 200

¹ العلي إبراهيم ، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سوريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2002، ص.75

بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة أبرزها:

- تدني مواصفات السلعة المنتجة.
 - الارتفاع في كلفة الإنتاج.
 - آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية.
 - تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها.
- وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهينا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم من مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة، وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه، وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل:
- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

- المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.
- كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها

إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.

- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.

- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

ثالثا: الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغييرات بنوية واجتماعية فحسب، بل تغييرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحديثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغييرات جذرية عديدة تتعلق بـ:¹

- الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.

- طرق العمل وأساليب الإنتاج ، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية.

- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي، كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية

¹ العلي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص. 79

لكن عملية نقل التكنولوجيا ،لا تقتصر على إقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطوير هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها.¹ إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطوير هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتج ،وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لاجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على الناتج الصناعي (نموذج قياسي)

يغطي القطاع الصناعي مجموعة واسعة من الصناعات المختلفة بفرعها الاستخراجية، والتحويلية وإذا كانت الصناعات الاستخراجية تعتمد على ما يملكه أي بلد من موارد طبيعية، فإن الصناعات التحويلية يتوقف نشاطها وتنوعها على قدرة البلد التصنيعية، ويتوقف هذا على مجموعة من العوامل المشتركة لتحقيق ذلك، منها سياسة الدولة الصناعية، والتطور التكنولوجي ومجال الأبحاث العلمية، وتأهيل العنصر البشري، وتعد الجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لذلك حاولت تنوع قاعدتها الصناعية من خلال تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية، والعمل على تنشيط قطاع الصناعات التحويلية، حيث أسفر النسيج الصناعي في الجزائر على تركيبة متنوعة، ومترابطة فيما

¹ العلي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص. 79

بينها تماشت مع القدرات المادية، والبشرية للجزائر خلال العقود السابقة، ويمكننا معرفة هذا النسيج من خلال هيكل المنتجات الصناعية بفرعها الاستخراجية، والتحويلية.

أولاً: هيكل الإنتاج الصناعي في الجزائر

1- المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية:

تعتمد هذه الصناعات على ما تمتلكه الدولة من احتياطيات لموارد معدنية قابلة للاستثمار، أي أن يكون الاحتياطي ذا قيمة تجارية من الناحية الاقتصادية، وتعد معظم الموارد الطبيعية في الجزائر ذات قيمة تجارية، وهو ما ساعد الجزائر على بناء قاعدة صناعية تعتمد أساساً على الصناعات الثقيلة، أو الاستخراجية، وفي مقدمتها صناعة النفط والغاز الطبيعي، وتساهم الصناعات الاستخراجية بحوالي 47.2% في تكوين إجمالي الناتج المحلي،¹ وبحوالي 88.0% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي. وتشمل الصناعات الاستخراجية في الجزائر ثلاث نشاطات رئيسية، النشاط الأول و يتعلق بعمليات استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنوعيه المصاحب والمسال، والنشاط الثاني يتعلق باستخراج وتجهيز الخامات المعدنية مثل خامات الحديد والنحاس والزنك، والنشاط الثالث يتعلق باستخراج وتجهيز وتحضير الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والملح الخام... الخ وتتسم تطورات منتجات الصناعات الاستخراجية بالتغيرات الكبيرة، والمفاجئة لارتباطها الشديد بالأسواق الخارجية. ولهذا فغالباً ما تتذبذب هذه النشاطات بحدّة مثل ما حدث عام 1986 و 1998 نتيجة السقوط المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ويمكن لنا أن نعرف أهم المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية في الجزائر من خلال الجدول أدناه.

¹ التقرير الصناعي العربي، منظمة التنمية الصناعية، 2008، ص: 45

الجدول رقم: 16 يمثل المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية لعام 2009

نوع المنتج	الوحدة	إنتاج 2009
النفط الخام	ألف برميل / يوم	1,240.000
الغاز الطبيعي	مليار متر مكعب	86.5
الحديد الخام	مليار طن	1.1
النحاس الخام	ألف طن	1.00
الرصاص	ألف طن	2.00
الزنك	ألف طن	4.4
الفوسفات	ألف طن	1,798.0
البنثونيت	ألف طن	30.3
الملح الخام (الصناعي، والغذائي)	ألف طن	165
الباريت	ألف طن	47.94
الفحم	ألف طن	15.00
كربونات الكالسيوم	ألف طن	190.00

Source: Ministère D'énergie et Carier, 2010.

يعد قطاع النفط والغاز الطبيعي أهم منتجين في مجال الصناعات الاستخراجية في الجزائر، حيث يبلغ إنتاج الجزائر من النفط الخام حوالي 1,240.000 برميل يوميا، وما يزيد عن 86.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بجميع أنواعه، وتسهم صناعة النفط والغاز الطبيعي في تكوين الناتج المحلي بنسبة قدرها حوالي 38.3%.

يشكل إنتاج الحديد الخام في الجزائر نسبة لا بأس في تغطية احتياجات السوق المحلي من منتجات هذه المادة الأساسية للصناعة، وباقي النشاطات الاقتصادية الأخرى، فقد بلغ إنتاج الجزائر منه عام 2009 حوالي 1.1 مليار طن، ويقدر احتياطي الجزائر من هذه المادة حوالي 5.4 مليار طن، أي بنسبة 32% من إجمالي الاحتياطي العربي، ويعد الجزائر أول منتج له عربياً.

تنتج الجزائر مادة الفوسفات، حيث قدر إنتاجه عام 2009 بحوالي 1,798.0 ألف طن، وتحتل المرتبة الثانية عربياً بعد المغرب، وتعد المادة الثانية التي يتم تصديرها إلى الخارج بعد النفط والغاز الطبيعي. وتشكل باقي المنتجات مصادر مهمة هي الأخرى بالنسبة للصناعات الاستخراجية في الجزائر، إلا أن إنتاجها موجه للاستهلاك المحلي فقط.

2 - المنتجات الرئيسية للصناعات التحويلية:

تشتمل الصناعات التحويلية على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية في الجزائر، وتشمل هي الأخرى ثلاث نشاطات رئيسية النشاط الأول، ويتعلق الأمر بالصناعات التحويلية الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية بأنواعها وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، والنشاط الثاني ويتعلق الأمر بالصناعات التي تعتمد على الخامات المعدنية مثل - الصناعات البترولية، والصناعات البتروكيمياوية، والنشاط الثالث ويتعلق الأمر بالصناعات التقنية الحديثة مثل الصناعات الهندسية، والميكانيكية، وبعض الصناعات المعدنية.

وتساهم الصناعات التحويلية بحوالي 6.6% في تكوين الناتج المحلي، وبحوالي 12.0% في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي.¹ وتختلف الصناعات التحويلية عن الصناعات الاستخراجية في الجزائر بسبب أن هذه الأخيرة معظمها موجهة للخارج على شكل مادة خام، أو نصف مصنعة، بينما تعد الصناعات التحويلية كلها موجهة للاستهلاك المحلي مع تصدير جزء طفيف إلى الخارج.

يتوقف النمو الاقتصادي على كمية وإنتاجية جميع عناصر الإنتاج، بما في ذلك راس المال المادي، ورأس المال البشري، والتقانة، ولهذا تعتبر الإنتاجية عاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادي الرئيسية، وبالتالي يعتبر تحسينها ورفعها مصدراً رئيسياً لتحقيق مكاسب عالية للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها.

ثانياً: القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري

تتوزع القيمة المضافة في القطاع الصناعي على فرعين رئيسيين هما الصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية، وتختلف نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي عنها في الصناعات التحويلية، إذ تكون نسبتها مرتفعة في الصناعات الاستخراجية حيث تصل إلى 82% في المتوسط،² من إجمالي القيمة المضافة، وإلى 25% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 18% في المتوسط للصناعات التحويلية من إجمالي القيمة المضافة، وإلى 9% من إجمالي الناتج المحلي.

¹ التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2009، ص: 65

² المرجع السابق، ص: 66

الجدول رقم: 17 يمثل القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات (1990 ، 1995 ، 2000 ، 2009) (مليون دولار ، %)

السنة	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة (\$)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة (\$)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي القيمة المضافة (\$)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	13977	22.5	6453	9.7	20430	32.2
1995	10578	25.5	4364	10.5	14942	36.0
1996	13694	29.2	3914	9.2	17608	38.4
1997	14000	29.6	4988	8.5	18989	38.1
1998	10994	23.0	4245	9.7	15239	32.7
1999	13357	28.2	4054	9.0	17411	37.2
2000	21451	26.3	3908	8.6	25359	34.9
2001	18681	34.0	4058	7.3	22739	41.3
2002	18337	32.8	4108	7.3	22445	40.1
2003	23888	36.1	4384	6.6	28273	42.7
2004	30318	37.2	5379	6.6	35697	43.8
2005	16578.7	45.2	4347.8	4.2	50926.5	49.4
2006	54521.2	46.48	4537.1	3.87	59058.3	50.35
2007	63651.2	47.45	5378.6	4	69029.8	51.45
2008	77454.3	45.5	5222	3.8	83994.7	49.3
2009	41894	30.0	5814	4.2	47708	34.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (1986، 1995، 2002، 2004)

التقرير العربي للتنمية الصناعية في الدول العربية (1992-2000) .

من الجدول يتضح ما يلي :

- بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي من القيمة المضافة عام 1990 حوالي 32.2% أي أنها تمثل ثلث إجمالي الناتج المحلي، أما على مستوى فروع الصناعة فقد سجلت عام

1990 نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية حوالي 22.5%، مقابل 9.7% للصناعات التحويلية، وذلك من إجمالي الناتج المحلي.

في النصف الثاني من فترة التسعينيات تحسن وضع القطاع الصناعي نسبياً من حيث المساهمة في تكوين القيمة المضافة لدى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت أعلى نسبة لها عام 1996 حيث بلغت 38.4% مقابل 36.0% عام 1995، وعلى الرغم من أنها سجلت تراجعاً ملحوظاً عام 1998 حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي حوالي 32.7%، إلا أنها ارتفعت ثانية إلى 37.2% عام 1999 ويتضح من الجدول أن سبب هذه الزيادة يرجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة التي تسهم بها الصناعات الاستخراجية وعلى رأسها قطاع النفط والغاز الطبيعي، ونلاحظ أن أعلى نسبة ساهمت بها الصناعات الاستخراجية كانت عام 1997 بحوالي 29.6% مقابل 29.2% عام 1996، في حين كانت نسبة الصناعات التحويلية عام 1997 حوالي 8.5%، وهي أدنى نسبة سجلت خلال تلك الفترة، ويتضح أن متوسط نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي خلال المدة (1995-1999) بلغ 9.4% مقابل 27.1% للصناعات الاستخراجية خلال المدة نفسها أما على مستوى القطاع الصناعي فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية حوالي 27.2%، مقابل 9% للصناعات التحويلية، وذلك خلال المدة نفسها.

يتضح أن القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة قد حقق قفزة نوعية من خلال نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة لدى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع منذ عام 1990 حتى 2007 بنسبة 19.25%، ونلاحظ أن أعلى نسبة سجلت حتى الآن كانت عام 2007 بحوالي 51.45% مقابل 50.35% عام 2006، لتعود للانخفاض إلى 34.2% سنة 2009 و ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول، أما على مستوى فروع القطاع الصناعي فنلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية تبقى الأفضل دائماً حيث نلاحظ تحسن واضح، فقد بلغت عام 2007 حوالي 47.45% لتعود للانخفاض إلى 30% سنة 2009، في حين تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تكوين القيمة المضافة إذ سجلت أدنى نسبة لها عامي 2007 و 2008 بحوالي 4% و 3.8% على التوالي.

ثالثاً: نموذج يفسر أثر تحرير التجارة الخارجية على القيمة المضافة للصناعة التحويلية
بالاعتماد على الملحق رقم 10 الجدول رقم: 30 و باستعمال طريقة المربعات الصغرى نجد:

Dependent Variable: VA
Method: Least Squares
Date: 11/11/11 Time: 17:27
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-568124.5	95844.99	-5.927535	0.0000
LOG(X)	54290.01	7542.763	7.197628	0.0000
M	0.062695	0.010549	5.943074	0.0000
R-squared	0.972454	Meandependent var	241682.5	
Adjusted R-squared	0.969213	S.D. dependent var	111590.9	
S.E. of regression	19580.03	Akaike info criterion	22.73989	
Sumsquaredresid	6.52E+09	Schwarz criterion	22.88925	
Log likelihood	-224.3989	F-statistic	300.0705	
Durbin-Watson stat	2.294950	Prob(F-statistic)	0.000000	

$$Va = -568124.5 + 54290.01 \log X + 0.063 M$$

(- 5.92) (7.19) (5.94)

R-squared = 97 %

Durbin Watson = 2.29

Fisher = 300.07

1- الدراسة الإحصائية:

سيتم اختبار معنوية المعالم و معنوية النموذج ككل كمايلي:

أ- اختبار معنوية المعالم

يلاحظ من خلال النموذج أن معامل الصادرات له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحسوبة

$$T_{cal} \text{ المساوية لـ: } 7.19 \text{ أكبر من } T \text{ الجدولية } T_{n-k,0.05} = T_{20-2,0.05} \text{ و منه نجد أن:}$$

$$T_{18,0.05} = 1.734$$

كذلك نلاحظ أن معامل الواردات له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحسوبة T_{col} المساوية

لـ: 5.94 أكبر من T الجدولية المساوية لـ: $T_{18,0.05} = 1.734$ ومنه النموذج ذو معنوية

إحصائية.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

-معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.97$ حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ: 97% من التغيرات التي تحدث على معدل القيمة المضافة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين القيمة المضافة و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ ε_i .

-إختبار فيشر:

نلاحظ من خلال إحصائية فيشر القيمة المحتسبة والتي تساوي:

$$F_{n-k-1,k,0.05} = F_{20-2-1,2,0.05} = F_{17,2,0.05}$$

نلاحظ أنها أصغر من F_{cal} المعنوية $F_{cal} = 300.07$ ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

-الارتباط الذاتي للأخطاء: D.W

فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0: P = 0$

الفرضية البديلة: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_1: P = 0$

نقارن بين قيمة DW المحسوبة التي تساوي 2.29 وقيمة DW المستخرجة حيث أن عدد المشاهدات $n=20$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ نجد قيمة قيم كل من du و dl على التوالي 1.54، 1.10، واللذان تحددان المساحة ما بين 0 و 4

	0	DI=1.10	Du=1.54	2	2.46	2.9	4
		P>0	؟	P=0	P=0	؟	P<0
		ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

يلاحظ من خلال الشكل أن DW المحسوبة واقعة في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

2- الدراسة الاقتصادية:

بالنسبة لمعامل لوغاريتم حجم الصادرات و معامل حجم الواردات، نلاحظ أن إشارتهما موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (القيمة المضافة) والمتغيرين المفسرين (حجم الصادرات و حجم الواردات) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا ارتفع حجم الصادرات بـ وحدة واحدة فإن معدل القيمة المضافة سيرتفع ب $\log 54290.01$ أي 4.73 وحدة، وإذا ارتفع حجم الواردات بـ وحدة واحدة فإن القيمة المضافة ترتفع بنسبة 0.063 وحدة، إذن معامل لوغاريتم حجم الصادرات و معامل حجم الواردات لهما معنوية اقتصادية.

المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري على التشغيل و الانتاجية

أولاً: القطاع الصناعي وأهميته بالنسبة لسوق العمل في الجزائر

يقدر إجمالي السكان النشيطين والقادرين على العمل في الجزائر بحوالي 10 مليون و 544 ألف عامل،¹ أي بنسبة 34.3% من مجموع السكان البالغ تعدادهم 35.0 مليون نسمة لعام 2009، ويقدر عدد اليد العاملة الفعلية التي تمارس النشاط الإنتاجي في الجزائر بحوالي 9 مليون و 472 ألف عامل، أي بنسبة 89.83% من مجموع القوى العاملة، وهذا يعني أن عدد العاطلين على العمل يقدر بحوالي 1 و 72 ألف مليون عامل، أي أن نسبة البطالة تقدر بحوالي 10.2% وذلك لعام 2009، وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة من 11.8% عام 2007 إلا أنها مازالت مرتفعة، خاصة في ظل زيادة نسبة السكان، إذ يقدر معدل النمو السنوي للسكان في الجزائر بحوالي 1.7%، إضافة إلى زيادة تقدم الفئات العمرية من سن الطفولة إلى سن الشباب بسرعة مذهلة، لأن المجتمع الجزائري يعد من المجتمعات الفتية حيث تتجاوز فيه نسبة الشباب 75% من إجمالي السكان، إضافة إلى دخول المرأة بقوة إلى سوق العمل بعد ما كانت في السابق تفضل البقاء في البيت.

و الجدول رقم: 18 يمثل توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات (1995، 2009)

القطاع	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصناعة%	23.0	13.4	13.8	13.3	12.0	13.2	13.7	14.2	12.0	12.5	12.6
الزراعة%	25.4	23.0	21.8	21.8	21.1	17.2	17.4	18.1	13.6	13.7	13.1
الخدمات%	15.6	63.6	64.4	64.9	66.9	69.6	52.4	53.4	56.7	56.6	56.1

Source: office National des Statistiques, Données Statistiques, Activité & Emploi et chômage 2010

¹ الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره

يتضح من الجدول ما يلي :

- تراجع نسبة العاملين في القطاع الصناعي من 23% عام 1995، إلى 13.4% عام 2000، أي بنسبة 9.6% من العمالة في القطاع الصناعي، ويرجع هذا الانخفاض الواضح إلى التسريح الجماعي الذي طال عمال مختلف المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية، وإن أكثر من 60% من المؤسسات التي مستها عملية الخصخصة، أو إعادة التأهيل هي مؤسسات صناعية، مما انعكس سلباً على اليد العاملة في القطاع الصناعي، ونلاحظ من الجدول أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي للسنوات 2000-2009 بقيت شبه ثابتة بمتوسط نسبة 13.0%.

- تراجع نسبة العاملين أيضا في القطاع الزراعي من 25.4% عام 1995 إلى حوالي 23% عام 2000، وإن كان هذا التراجع طفيفا قياساً بنسبة التراجع في القطاع الصناعي، إلا أن نسبة العمالة في القطاع الزراعي ظلت تتراجع تدريجياً ، حيث سجلت أدنى نسبة لها عام 2009 بحوالي 13.1% مقابل 13.7% عام 2008، و 13.6% عام 2007.

- يتضح من الجدول أن قطاع الخدمات هو القطاع الوحيد الذي شهد نمواً لليد العاملة في الجزائر حيث ارتفعت نسبته من 51.6% عام 1995 إلى 63.6% عام 2000. استمر هذا الارتفاع خلال السنوات اللاحقة حيث بلغت أعلى نسبة عام 2004 بحوالي 69.6% مقابل 66.9% عام 2003، ثم انخفض في سنوات 2005، 2006، لتبلغ النسب 52.4%، 53.4% على التوالي، ثم يستقر عند نسبة لا تتجاوز 56% في السنوات 2007، 2008، 2009 على التوالي. أي أن قطاع الخدمات أصبح يؤمن تقريبا ثلثي مناصب العمل في سوق التشغيل في الجزائر .

ثانيا: نموذج يفسر أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاع الصناعي التحويلي

بالاعتماد على الملحق رقم 10 الجدول رقم: 30 و باستعمال طريقة المربعات الصغرى نجد:

Dependent Variable: Emp

Method: Least Squares

Date: 10/02/10 Time: 18:17

Sample: 1990 2009

Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	571171.1	58973.69	9.685186	0.0000
OUVR	-673848.6	111041.9	-6.068417	0.0000
R-squared	0.671687	Meandependent var	220700.9	
Adjusted R-squared	0.653447	S.D. dependent var	90675.78	
S.E. of regression	53379.69	Akaike info criterion	24.70289	
Sumsquaredresid	5.13E+10	Schwarz criterion	24.80246	
Log likelihood	-245.0289	F-statistic	36.82569	
Durbin-Watson stat	1.136143	Prob(F-statistic)	0.000010	

$$\text{Emp} = 571171.1 - 673848.6 \text{OUVR}$$

(9.685) (-6.068)

$$R=67.16 \% \quad f=36.82 \quad d.W=1.13$$

1-الدراسة الاحصائية:

سيتم اختبار معنوية المعالم و معنوية النموذج ككل كمايلي:

أ - اختبار معنوية المعالم

يلاحظ من خلال النموذج أن معامل الانفتاح التجاري له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحتسبة T_{cal} المساوية لـ: 7.19 أكبر من T الجدولية $T_{n-k,0.05} = T_{20-1,0.05}$ و منه نجد أن:

$T_{19,0.05} = 1.729$ حيث أن القيمة المحتسبة T_{col} المساوية لـ: 6.068 - أكبر من T الجدولية المساوية لـ: $T_{19,0.05} = 1.729$ ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

ب-اختبار المعنوية الكلية للنموذج

-معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.6716$ حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ: 67.16% من التغيرات التي تحدث على أعداد العاملين، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين أعداد العاملين و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ ε_i .

-إختبار فيشر:

نلاحظ من خلال إحصائية فيشر القيمة المحتسبة والتي تساوي

$$F_{n-k-1,k,0.05} = F_{20-1-1,2,0.05} = F_{18,1,0.05} = 4.41$$

نلاحظ أنها أصغر من F_{cal} المعنوية $F_{cal} = 36.82$ ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

-الارتباط الذاتي للأخطاء: D.W

فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0: P = 0$

الفرضية البديلة: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_1: P = 0$

نقارن بين قيمة DW المحسوبة التي تساوي 1.13 وقيمة DW المستخرجة حيث أن عدد المشاهدات $n=20$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=1$ نجد قيمة قيم كل من du و dl على التوالي 1.39 ، 1.16 ، واللذان تحددان المساحة ما بين 0 و 4

0	1.16	1.39	2	2.61	2.84	4
P>0	؟	P=0	P=0	؟	P<0	
ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

DW =1.13 ارتباط ذاتي ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

2-الدراسة الاقتصادية:

بالنسبة لمعامل درجة الانفتاح، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (أعداد العاملين) والمتغير المفسر (درجة الانفتاح) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زادت درجة الانفتاح بـ وحدة واحدة فإن أعداد العاملين ستتناقص بـ 673848.6- وحدة، إذن معامل درجة الانفتاح له معنوية اقتصادية.

ثالثا: الإنتاجية في الصناعة التحويلية الجزائرية

مفهوم الإنتاجية و قياسها:

تأتي أهمية الارتقاء بمستوى الإنتاجية في مختلف الدول لكونها عاملا رئيسيا في حسن سير استثمار وحماية الموارد الوطنية المادية والبشرية وزيادة الدخل القومي، لأنها تعمل على تعظيم

فائدة استخدام العمل وكل عناصر الإنتاج، إضافة إلى تأثيرها على تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات، وزيادة مردود استخدام العمالة، وتأمين أجور حقيقية عالية، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة.¹ كما تلعب الإنتاجية دوراً في تحديد قدرة السلع والخدمات على المنافسة دولياً، ويؤدي تدنيها إلى تراجع الصادرات أو بطء نموها. ولهذا فإن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة مردودها المباشر على حجم الناتج المحلي والدخل القومي وزيادة الصادرات.²

تعتمد الإنتاجية على عاملين أساسيين هما: العامل الفني والعامل الإنساني ويتفرع منهما عوامل كثيرة ومتشعبة، حيث يمثل العامل الفني مجمل التطورات التكنولوجية واستخداماتها، في حين يمثل العامل الإنساني، العاملين في المشروع على جميع المستويات والفعاليات التي يؤديونها لغرض إتمام هدف المشروع.

وعليه فإن التطور في الإنتاجية من المؤشرات الرئيسية لكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي، ارتفاع مستوى المعيشة، التحسن في ميزان المدفوعات، السيطرة على التضخم. كما أن الإنتاجية تحدد إلى حد كبير مدى تمتع المنتجات بالقدرة التنافسية دولياً، فإذا انخفضت إنتاجية العمل في بلد ما مقارنة بالإنتاجية في بلدات أخرى تنتج نفس السلع، فإن هذا يخلق اختلالاً في ميزان المنافسة.³

وللإنتاجية مفاهيم تعريفية متعددة أكثرها شيوعاً ما يعرف بالاستخدام الكفء للموارد في إنتاج السلع والخدمات، بمعنى أن التعريف العام للإنتاجية هو العلاقة بين المخرجات الناتجة عن نظام الإنتاج أو الخدمات وبين المدخلات التي تقدم لخلق هذه المخرجات، والإنتاجية العالية تعني تحقيق إنجاز أكبر بالقدر نفسه من الموارد، أو تحقيق مخرجات أكبر من حيث الكم والكيف مقابل المدخلات نفسها.

وتعتبر القوى العاملة أكثر العناصر أهمية في مجال زيادة الإنتاجية، وأوسعها تأثيراً، ولذلك يرتبط الارتقاء بإنتاجيتها طردياً مع الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب والصحة للعاملين، إضافة إلى توفير أنظمة عمل مرنة، وغيرها من العوامل الأخرى. ولرفع إنتاجية العمل يتطلب الأمر توفير المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج من رأس المال، والمهارات، والإدارة والتنظيم، والتقانة. إن تحسين الإنتاجية في الجزائر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة تساهم فيها الدول نفسها، من خلال ما تقره من سياسات وتسنة من قوانين وتضعه من أنظمة إدارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم

¹ صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2004.

² B.Sansal. La mesure de la productivite dans l'entreprise. Opu. 1991. p11.

³ نفس المرجع السابق، ص 104.

والتدريب المستمرين، وتحسين ظروف العمل، وتطوير الخدمات الصحية والضمانية، وتحسين مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العلمية والتقنية المعاصرة، وهي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الموارد البشرية والتقانة المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، إذ يسهل تطبيق التقانة المتطورة، كلما ارتفعت مستويات معارف ومهارات الأيدي العاملة.

جدول رقم: 19 إنتاجية العمالة الصناعية للسنوات (1990، 2000 – 2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	1990	
4.66	3.94	3.66	2.48	2.13	1.93	1.64	1.56	1.39	1.22	0.52	0.16	إنتاجية العمالة الصناعية (مليون دج)

المصدر : التقرير الصناعي العربي 2010 .

نلاحظ بأن إنتاجية العمالة الصناعية كانت عام 1990 لا تتجاوز 0.16 مليون دينار جزائري للعامل الواحد ، ارتفعت بعد ذلك حيث بلغت 0.52 مليون دينار للعامل الواحد عام 1995، لتستمر في الصعود لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009 حيث بلغت 2.48، 3.66، 3.94، 4.66 مليون دينار على التوالي.

رابعا: نموذج يفسر أثر تحرير التجارة الخارجية على إنتاجية العامل

بالاعتماد عل الملحق رقم 10 الجدول رقم: 30 و باستعمال طريقة المربعات الصغرى نجد:

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 11/11/11 Time: 18:19
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.441847	2.917122	-2.208289	0.0412
LOG(M)	0.537360	0.233005	2.306216	0.0340
X	4.53E-07	1.40E-07	3.226832	0.0050
R-squared	0.868729	Meandependent var	1.515500	
Adjusted R-squared	0.853286	S.D. dependent var	1.295009	
S.E. of regression	0.496031	Akaike info criterion	1.573124	
Sumsquaredresid	4.182791	Schwarz criterion	1.722483	
Log likelihood	-12.73124	F-statistic	56.25176	
Durbin-Watson stat	1.245011	Prob(F-statistic)	0.000000	

$$P = - 6.441 + 0.537 \log M + 45300000 X$$

(- 2.20) (2.30) (3.22)

$$R\text{-squared} = 86 \%$$

$$\text{Fisher} = 56.25$$

$$\text{Durbin Watson} = 1.24$$

1-الدراسة الاحصائية:

سيتم اختبار معنوية المعالم و معنوية النموذج ككل كمايلي:

أ- اختبار معنوية المعالم

يلاحظ من خلال النموذج أن معامل الصادرات له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحتسبة T_{cal} المساوية لـ: 7.19 أكبر من T الجدولية $T_{n-k,0.05} = T_{20-2,0.05}$ و منه نجد أن: $T_{18,0.05} = 1.734$.

كذلك نلاحظ أن معامل الواردات له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحتسبة T_{cal} المساوية لـ: 3.22 أكبر من T الجدولية المساوية لـ: $T_{18,0.05} = 1.734$ ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

ب-اختبار المعنوية الكلية للنموذج

-معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.86$ حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ: 86% من التغيرات التي تحدث على إنتاجية العامل، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين إنتاجية العامل و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ ε_i .

-إختبار فيشر:

كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر القيمة المحتسبة والتي تساوي

$$F_{n-k-1,k,0.05} = F_{20-2-1,2,0.05} = F_{17,2,0.05} = 3.59$$

نلاحظ أنها أصغر من $F_{cal} = 56.26$ المعنوية

ومنه النموذج ذو معنوية احصائية.

- الارتباط الذاتي للأخطاء: D.W

فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0: P = 0$

الفرضية البديلة: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_1: P = 0$

نقارن بين قيمة DW المحسوبة التي تساوي 1.24 وقيمة DW المستخرجة حيث أن عدد المشاهدات $n=20$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ نجد قيمة قيم كل من du و dl على التوالي 1.54 ، 1.10 ، واللذان تحددان المساحة ما بين 0 و 4

0	Dl=1.10		Du=1.54		2	2.46		2.9	4
	P>0		؟		P=0	P=0		؟	P<0
	ارتباط ذاتي		منطقة غير محددة		عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط		منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

DW=1.24 منطقة غير محددة ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

2- الدراسة الاقتصادية:

بالنسبة لمعامل لوغاريتم حجم الواردات و معامل حجم الصادرات، نلاحظ أن إشارتهما موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (انتاجية العامل) والمتغيرين المفسرين (حجم الصادرات و حجم الواردات) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا ارتفع حجم الواردات بـ وحدة واحدة فإن معدل انتاجية العامل سترتفع ب $\log 0.537$ وحدة، وإذا ارتفع حجم الصادرات بـ وحدة واحدة فإن انتاجية العامل ترتفع بنسبة 4.53 وحدة، إذن معامل لوغاريتم حجم الواردات و معامل حجم الصادرات لهما معنوية اقتصادية.

المبحث الخامس: أثر الانفتاح التجاري و سعر البترول على الصادرات الصناعية

أولاً: درجة الانفتاح على العالم الخارجي

تحقق الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الحر بصفة عامة أفضل المكاسب من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فغالبا ما تكون لديها القدرة على التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة، بالإضافة إلى أن القيود التي تضعها على تجارتها أساسا تكون ضعيفة نسبيا، إذن فإن التخفيف من القيود التعريفية، وغير التعريفية بعد الانضمام لا يحدث اختلالات هيكلية اقتصادية واسعة

المدى، كما يحدث في حالة البلدان الأكثر تقيداً، أي أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة، كلما انخفضت الآثار السلبية الناتجة عن خفض التعريفة على وارداتها، وزادت قدرتها التصديرية. ومن المعروف حالياً أن الجزائر أصبحت من الدول التي تتبع نظام اقتصاد السوق الحر، وتعرف درجة انفتاح كبيرة على الاقتصاد العالمي، ويمكن معرفة ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات، والمعايير أهمها.

-نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الملحق رقم 10 الجدول رقم: 29)، حيث تعد نسبة شديدة الارتفاع وصلت عام 2008 إلى حوالي 78.11%، مما يدل على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي لتصريف منتجاتها، والحصول على احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والجدير بالذكر أن شدة انفتاح الجزائر على العالم يعود إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية التي بلغت نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود التي مضت، وقدرت عام 2007 بحوالي 47.45%،¹ في حين لا تتجاوز نسبة الصادرات الصناعية الأخرى الواحد الصحيح من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته حوالي 9% خلال المدة (1990-2009)، وانخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 4% في المتوسط خلال المدة (1990-2009).²

- إن معدل نمو الصادرات والواردات خلال المدة (1990-2009) عادة موجب وان كان غير مستقر ويرجع ذلك إلى أن الصادرات النفطية والتي تشكل النسبة العظمى من الصادرات الإجمالية تتذبذب وفقاً لتذبذب سوق النفط، ولكن من ناحية أخرى نجد أن الصادرات الصناعية شهدت أيضاً معدلات نمو غير مستقرة، ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية وإلى عدم فتح منافذ جديدة لها في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار أوضاعها في الأسواق العالمية، أما عدم استقرار الواردات وانخفاض معدلات نموها فيرجع إلى انخفاض أسعار النفط ومحاولة الحكومة الجزائرية ضغط اتفاقها لمعالجة ميزانها التجاري من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

يتضح مما سبق أن الجزائر شديدة الانفتاح على العالم الخارجي، مما يعني إمكانية واسعة لزيادة قدرتها التصديرية والتكيف مع البيئة الخارجية، بالإضافة إلى أنه مع انخفاض رسومها الجمركية لم تكن مضطرة لتقديم التزامات واسعة النطاق لتخفيضات جمركية من شأنها إحداث

¹ التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 44

² الديوان الوطني للجمارك، مرجع سبق ذكره

خلل سواء على مستوى مكونات الاقتصاد الكلي، أو على مستوى بعض الفروع الاقتصادية، مثل إحداث اضطرابات على الطلب في السوق المحلي، واشتداد المنافسة الأجنبية للمنتجات الوطنية، وإن كان ذلك سيبقى مرهونا حسب نوع النشاط الصناعي، وحجم السلع المستوردة، ونوعيتها، وقدرة الصناعات الوطنية في التغلب على مشاكل الإنتاج، والجودة.

ثانيا: مؤشر الانكشاف في القطاع الصناعي الجزائري

يعتمد القطاع الصناعي في الجزائر على فرع الصناعات الاستخراجية بالدرجة الأولى حيث يشكل هذا الفرع الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والجزء الأكبر والمطلق في هيكل الصادرات الجزائرية، وهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لصالح الاقتصاد الوطني، حيث يجعل هذا التوجه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطلب الخارجي، وما يرافقه من تقلبات وتغيرات دورية في الأسواق العالمية، وخاصة أسواق النفط وتشير البيانات المتعلقة بنسبة الصادرات السلعية الصناعية خارج قطاع المحروقات إلى وجود فجوة كبيرة جدا بين الصادرات الصناعية والواردات الصناعية¹، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر اكتشافا وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من قبل ضمن توجهات السياسة الصناعية في الجزائر لمعالجة هذا الخلل، إلا أن التوجه العام السابق والحالي لحجم الاستثمارات في مجال الصناعة يميل نحو إعطاء دورا اكبر للاستثمارات المتصلة بقطاع النفط والغاز الطبيعي فقط، مع إهمال شبه تام لباقي الفروع الصناعية. فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الجزائر حوالي 2000 مليون دولار كانت نسبة قطاع المحروقات منها 90%.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي مرت وتمر بها الجزائر حاليا، وضمن التوجه الحالي للدولة الجزائرية في شكله الليبرالي، فقد تم توقيف جميع أنواع الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي، باستثناء قطاع المحروقات، وترك الباب مفتوح للاستثمار الخاص في فرع الصناعات التحويلية، مثل الذي حدث لمصنع الحجار للحديد والصلب مع شركة هندية، وصناعة مواد البناء لشركة اوراسكوم المصرية. و ضمن البرنامج الخماسي (2004-2009) لرئيس الجمهورية لم يحظ القطاع الصناعي بشئ يذكر سوى إصلاح بعض الهياكل الصناعية . يقابل هذا التوجه السلبي تجاه القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى زيادة نسبة الانكشاف، وتوسع طبيعة الاختلال في هيكل التجارة الخارجية، وخاصة هيكل تجارة السلع الصناعية. ويوضح لنا الجدول التالي نسبة هذا الانكشاف من خلال نسبة الصادرات السلعية الصناعية خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الواردات.

¹ نفس المرجع السابق

الجدول رقم: 20 يمثل نسبة الصادرات الصناعية للواردات الصناعية للمدة (1990-2009)
(مليون دولار، %)

البيان	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات الصناعية	436	509	612.4	647.7	758.9	672.4	656.8	970	1184	1332	1937	1066
إجمالي الواردات الصناعية	9684	10761	9152	9940	12007	13533	18240	20300	21456	27631	39479	39294
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	4.5	4.7	6.7	6.5	6.3	5.0	3.6	4.8	5.5	4.8	4.9	2.7

Source:- PROMEX (ALJEX), "Commerce Extérieur de L'Algérie, Période: 2000-2010

نلاحظ في الجدول بأن نسبة الصادرات الصناعية إلى الواردات الصناعية لا تتجاوز 5% في المتوسط خلال المدة (1990-2009)، وأن نسبة العجز المسجل في الميزان التجاري الخاص بالسلع المنظورة تصل إلى 94.4% في المتوسط خلال المدة نفسها، وهذا يعني أن نسبة الانكشاف عالية جداً مما يعني أن الاقتصاد الجزائري مهدد بالانهيار في أية لحظة في ظل المؤشرات الحالية، فالاعتماد على النفط والغاز الطبيعي كمادة أساسية للدخل في الجزائر لعدة عقود من الزمن كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر بعد أمر خاطئ، فالنفط والغاز الطبيعي من السلع الناضبة مع مرور الزمن، إضافة إلى عدم التأكد من استقرار أسواقها العالمية في ظل التغيرات الدولية، و تطور مصادر الطاقة البديلة في العالم، على الرغم من التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم حالياً، وزيادة الطلب عليهما كسلعتين أساسيتين لأي صناعة أو اقتصاد في العالم .

ثالثاً: نموذج يفسر أثر الانفتاح التجاري و أسعار البترول على الصادرات الصناعية
بالاعتماد على الملحق رقم 10 الجدول رقم: 30 و باستعمال طريقة المربعات الصغرى نجد:

Dependent Variable: XI
Method: Least Squares
Date: 10/02/10 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-62706.70	16024.60	-3.913152	0.0014
OVR	185127.2	36734.56	5.039591	0.0001
POIL(-2)	704.8546	251.2538	2.805349	0.0133
R-squared	0.868543	Mean dependent var	55647.44	
Adjusted R-squared	0.851015	S.D. dependent var	29768.03	
S.E. of regression	11490.02	Akaike info criterion	21.68736	
Sumsquaredresid	1.98E+09	Schwarz criterion	21.83575	
Log likelihood	-192.1862	F-statistic	49.55285	
Durbin-Watson	2.194946	Prob(F-statistic)	0.000000	

$$XI = -62706.70 + 185127.2OVR + 704.8546POIL(-2)$$

(-3.913) (5.039) (2.805)

R=86.85 % F=49.55 D.W= 2.19

1- التفسير الإحصائي:

يلاحظ من خلال النموذج أن معامل أسعار البترول له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحتسبة T_{cal} المساوية لـ: 7.19 أكبر من T الجدولية $T_{n-k,0.05} = T_{18-2,0.05}$ و منه نجد أن: $T_{16,0.05} = 1.746$

كذلك نلاحظ أن معامل الانفتاح التجاري له معنوية إحصائية حيث أن القيمة المحتسبة T_{col} المساوية لـ: 2.805 أكبر من T الجدولية المساوية لـ: $T_{16,0.05} = 1.746$ ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

-معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.8685$ حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ: 86.85% من التغيرات التي تحدث على الصادرات الصناعية، مما يدل

على أن هناك ارتباط قوي بين الصادرات الصناعية و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ ε_i .

-إختبار فيشر:

كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر القيمة المحتسبة والتي تساوي:

$$F_{n-k-1,k,0.05} = F_{18-2-1,2,0.05} = F_{15,2,0.05} = 3.68$$

نلاحظ أنها أصغر من $F_{cal} = 49.55$ المعنوية ومنه النموذج ذو معنوية احصائية.

-الارتباط الذاتي للأخطاء: D.W

فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0: P = 0$

الفرضية البديلة: تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_1: P = 0$

نقارن بين قيمة DW المحسوبة التي تساوي 2.19 وقيمة DW المستخرجة حيث أن عدد المشاهدات $n=18$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ نجد قيمة قيم كل من du و dl على التوالي 1.53 ، 1.05 ، واللذان تحددان المساحة ما بين 0 و 4

0	DI=1.05	Du=1.53	2	2.47	2.95	4
	P>0	؟	P=0	P=0	؟	P<0
	ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

DW =2.19 عدم وجود ارتباط و منه النموذج ذو معنوية احصائية.

2-الدراسة الاقتصادية:

بالنسبة لمعامل درجة الانفتاح و معامل أسعار البترول، نلاحظ أن إشارتهما موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الصادرات الصناعية) والمتغيرين المفسرين (درجة الانفتاح التجاري و أسعار البترول) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زادت درجة الانفتاح بـ وحدة واحدة فإن حجم الصادرات الصناعية سترتفع بـ 185127.2 وحدة، وإذا ارتفعت أسعار البترول بـ وحدة واحدة فإن حجم الصادرات الصناعية ترتفع بنسبة 704.8546 وحدة، إذن معامل درجة الانفتاح و معامل أسعار البترول لهما معنوية اقتصادية.

خاتمة الفصل

لقد بينت الدراسة من خلال هذا الفصل أن للصناعة تأثير حيوي ديناميكي على أوجه النشاط البشري، فالصناعة تعتبر محرك النمو و قاطرة التنمية، و هي أيضا القوة الدافعة لمزيد من الحضارة. وهي من أهم عناصر زيادة القيمة المضافة على المستوى الوطني.

بالرغم من الإمكانيات المتاحة للصناعة فلا تزال نسبة مساهمتها في حجم التوظيف لا تتجاوز 12.6% سنة 2009، أما مساهمة الصناعة التحويلية فلا تتجاوز 3.2% عام 2009.

كما لا يتجاوز نصيبها في القيمة المضافة المتولدة في الإقتصاد نسبة 4.2 سنة 2009، في حين أن نسبة مساهمة الصناعة الإستخراجية 30% في نفس السنة.

أما إنتاجية العمالة في القطاع الصناعي التحويلي فكانت سنة 2009 تقريبا 4.66 مليون دينار جزائري و هذه الزيادة راجعة بالأساس إلى انخفاض عدد العاملين في هذا القطاع.

و أيضا نصيب الصادرات الصناعية لا يتجاوز نسبة 3% من إجمالي الناتج الصناعي و ذلك بسبب الحماية المرتفعة و إحلال الواردات و ضعف وجود نظم المواصفات و الجودة و مستوى الإدارة و التجديد التكنولوجي و النفاذ إلى أسواق التصدير، و هي السياسة التي لم توفق في الحد من عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية.

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة

من خلال دراسة وتحليل موضوع البحث أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة (1990-2010)، توصل الباحث إلى:

أولاً: اختبار الفرضيات:

تم التأكد من صحة الفرضية و ذلك من خلال تدني مستوى أداء كافة المؤسسات الصناعية العمومية، الذي انعكس في انخفاض الإنتاج و الإنتاجية و ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة الاختلالات التي يعيشها القطاع الصناعي.

ثانياً: النتائج

- 1- ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي والتي تعكسها نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما جعل المتغيرات الخارجية تتحكم بمستويات الأداء الاقتصادي، جراء التذبذب في الأسعار الدولية للنفط والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهو ما يجعل من الاقتصاد الجزائري مرتبطاً بالأسواق الدولية وبالتالي عرضة للأزمات العالمية.
- 2- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة، و هي صناعة النفط و الغاز الطبيعي، وأصبح الاقتصاد الوطني رهيناً للإيرادات النفطية، حيث يتأثر سلباً بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- 3- انطلاقاً من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي شمل جميع فروع الاقتصاد الوطني، و على رأسها تحرير المبادلات التجارية، و لكن تبقى قدرة تكيف الاقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية العالمية الجديدة محدودة، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي حسنت بعض المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنه على المستوى الاقتصادي الجزئي و نخص بها الوحدة الانتاجية فشلت هذه الإصلاحات في تحسينها، وبقيت تعاني من اختلالات عديدة.
- 4- ضعف الجهاز الانتاجي و عدم قدرته على تلبية حاجات التنمية من السلع الاستثمارية و الوسيطة و تلبية حاجات المواطنين من السلع الاستهلاكية أدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الأسواق الخارجية لاستيراد السلع الإنتاجية و الاستهلاكية.
- 5- انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية فيه، وتدهور حالة المؤسسات الصناعية العمومية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر منذ بداية التسعينيات.

6- انخفاض إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية الجزائرية، وهذا بسبب ضعف كفاءة المؤسسات العمومية، ويتضح ذلك من خلال ضعف استغلالها لطاقتها الإنتاجية والذي لا يتجاوز (50%) من قدرتها الإنتاجية.

7- ضعف الصناعة التحويلية الجزائرية، واختلال هيكلها حيث تغلب الصناعات الاستهلاكية التقليدية على الصناعات الوسيطة والرأسمالية، وارتباط هذه الصناعات باستيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج، وهو ما أدى إلى ضعف التشابكات فيما بينها.

ثالثا: التوصيات:

انطلاقا من العرض السابق لنتائج البحث، وفي ضوء ما كشفت عنه الدراسة من أوجه الخلل في هيكل القطاع الصناعي الذي لا يتناسب مع ما تفرضه المتغيرات الدولية من تحديات و مع هدف الارتقاء بمستوى القطاع الصناعي، يمكن الوصول إلى عدد من التوصيات، وهذا من خلال النقاط التالية:

1- تطوير و تحديث الهيكل الانتاجي و التكنولوجي للصناعة من خلال استراتيجية وطنية لتنمية القطاع الصناعي تستهدف النمو السريع و المرتفع و المتواصل لهذا القطاع، والذي يمكن أن يتأتى من خلال مزيد من الاستثمار العام في مجالات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، بجانب الدخول في مجالات الصناعة الحديثة و المتطورة تكنولوجيا، فضلا عن بناء القدرات التكنولوجية الذاتية و دعمها مع الاستمرار في مجالات التطورات العالمية بأساليب الانتقاء و التطويع بجانب تطوير التكنولوجيا المحلية، بما يحقق مزايا تنافسية تتعدى مجرد المنافسة السعرية المستمدة من توافر الخامات الأولية المحلية و هيكل الحماية.

2- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الاهتمام بالتعليم بمراحله المختلفة و نوعياته المتعددة و التي تتناسب مع المرحلة القادمة من النهضة الصناعية، بمعنى استهداف كثافة المهارة البشرية و ليس كثافة عددها بم يدعم هدف رفع القدرة الانتاجية و تطويرها. وذلك من خلال زيادة الاستثمار العام في التعليم، بما يخلق العمالة الماهرة و المدربة على التعامل و استيعاب الفنون الانتاجية.

3- دعم قطاع الأعمال العام الجزائري و حل مشكلاته القائمة من طاقات عاطلة و اختلالات هيكلية و ما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على أداء القطاع الصناعي ككل.

- 4- إنشاء بنك للمعلومات الصناعية خاصة بالكفاءات الإدارية في مجال تسيير المنشآت وهذا من شأنه أن يسمح للأجهزة المختصة بإقامة جدول للتقييم والتعرف على الكفاءات، وكذا إقامة نظام للأجور يكون محفزاً تنافسياً لتعيين الإطارات.
- 5- ضرورة وضع استراتيجية صناعية يتم العمل من خلالها على تطوير وتحسين الصناعة التحويلية الجزائرية، تستهدف تحديث المنشآت الصناعية وذلك من خلال رفع قدراتها على نحو يؤهلها إلى مستوى الصناعات العالمية.
- 6- الاهتمام بصادرات السلع المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي الأرقى و القيمة المضافة الأعلى و القدرة على المنافسة في الأسواق المفتوحة بما يحقق ارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الصناعية.
- 7- ضرورة الأخذ بمبدأ الصناعة لأجل التجارة أي التوجه نحو التصنيع من أجل التصدير، فإن الصناعة الجزائرية يجب أن يكون هدفها الأول هو الصناعة من أجل التجارة، فقدرة الصناعة على تحقيق الأهداف المطلوبة منها من حيث دفع معدلات الرفاهية والتشغيل لا يمكن تحقيقها إذا لم تستطع الصناعة أن تحقق مستويات مرتفعة من التجارة في المصنعات، ولهذا فإن الباحث يرى أن اتفاقية التجارة الحرة العربية هي حافز هام لاختبار قدرة الصناعة التحويلية الجزائرية؛ كما أن لها دوراً في تفعيل تعاون صناعي عربي، وأن دفعها وتنميتها يعتبر ركناً هاماً من أركان العمل العربي من أجل التنمية الصناعية، فتوسيع الأسواق الصناعية هو هدف هام يجب تأكيده من أجل تحفيز الإنتاج.
- 8 - العمل على إحياء وتفعيل العمل العربي المشترك، وتنسيق الجهود والمواقف إزاء القضايا التي تواجه العالم العربي، ودعم القوة التفاوضية العربية مع الأطراف الخارجية (المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي...).

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أولاً : مراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- ألبرت هرشمان، استراتيجية التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
- 2- جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992.
- 3- جمال فروخي: نظرية الاقتصاد القياسي: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 4- حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 5- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1992 القاهرة.
- 6- سامي خليل، الاقتصاد الدولي "نظرية التجارة الدولية" الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 7- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1993.
- 8- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
- 9- سعيد النجار: "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاربيين الى التقليديين"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان 1973.
- 10- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة: برهان غليون، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، 1974.
- 11- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الحداثة للطباعة و النشر، 1981.
- 12- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005.
- 13- عبدالرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- 14- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002.
- 15- كريم الناشيبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

16- كريمة محمد الزكي، آثار صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

17- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999.

18- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.

19- محمود يونس: "مقدمة في نظرية التجارة الدولية" الدار الجامعية بيروت، الطبعة الثانية، 1986.

20- يلماظ أكيو ، الدول النامية والتجارة العالمية، دار المريخ، الرياض.

ب- الرسائل العلمية

1- الصادق بوشناقة، تحرير التجارة الخارجية وأفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- حالة

الجزائر - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 .

2- بلوناس عبد الله، انتقال الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

3- بن ديب عبد الرشيد : تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003.

4- بورويس عبد العال، دور الجمارك في عملية تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 .

5- بوشايب حسيبة، واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

6- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق - حالة الجزائر - رسالة دكتوراه، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 .

7- زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة وواقع التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005 .

8- سلوى محمد مرسي، الاتجاهات المعاصرة و التجارة الدولية، "الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة"، مذكرة خارجية رقم 1496، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية

9- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

10- محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة- حالة الجزائر -، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

ج- مجلات و تقارير :

1- أحمد هني، الإجراءات الاقتصادية الأخيرة في الجزائر، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1988.

- 2- الندوة الوطنية الرابعة للتنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، عدد15، 1987.
 - 3- إسماعيل صبري عبد الله، الدعوة المعاصرة للتحويل من القطاع العام على القطاع الخاص، المستقبل العربي، عدد124، 1990.
 - 4- إبراهيم سعد الدين، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، مجلة المستقبل لعربي عدد 127 ، سبتمبر1989.
 - 5- جودي كريم، السياسات النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996.
 - 6- عبد الله بدعيدة، واقع وآفاق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات، المكتبة الوطنية بالجزائر، جوان 2005.
 - 7- كارين سويد يرسكي، الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد مخطط - حالة بولندا -، مجلة التمويل والتنمية، جوان1988.
 - 8- محمد الأطرش، تحديات الاتجاه نحو العولمة، المستقبل العربي، عدد 206 ، أكتوبر 2000.
 - 9- مدني بن شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد33-2001.
 - 10- يوسف الصايغ، مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها، المستقبل العربي، عدد 142، ديسمبر1980.
 - 11- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009.
 - 12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ، (1986، 1995، 2002، 2004)
 - 13- التقرير العربي للتنمية الصناعية في الدول العربية (1992-2000) .
 - 14- التقرير الصناعي العربي 2010.
 - 15- الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 35.
 - 16- الديوان الوطني للإحصائيات، أرقام 29 و 30، 2001.
 - 17- الديوان الوطني للجمارك الجزائرية.
 - 18- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، 2001 .
 - 19- الجريدة الرسمية رقم 29 لعام 1988 حسب القانون 88-29 المؤرخ في 19-07-1988.
 - 20- الجريدة الرسمية رقم 12 ، الصادرة بتاريخ 20-05-1992.
- ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية:

1-A. BENACHENHOU -Rapport Du Conseil National Economique Et Social,
Les effets économiques et sociaux du - programme d'ajustement structurel,
novembre 1998.

- 2-A. BENACHENHOU, Code D'investissement, Endettement Extérieur Et Croissance, Revue - Algérienne Des Relations Internationales, N° 25 , 1993.
- 3-A. TOUDERT, Le modèle algérien de développement, ISE Université d'Alger, Alger, 1974.
- 4- A. CHAREF, A.BOUZIDI, La Restructuration Financière .Revue, CENEAP, N°1, mars 1985.
- 5-A.SID AHMED, Croissance sans développement, OPU, ALGER, 1983.
- 6- B. CHANTAL, En Algérie une nouvelle valeur, l'auto- emploi, revue tiers monde, N -114, 1988.
- 7- CNES, rapport Sur La Conjoncture Du Seconde Semestre, 1997.
- 8-C.N.E.S, Les Effets Economiques Et Sociaux Du Programme d'Ajustement Structurel, novembre 1998.
- 9-C.N.I.S. Statistique Du Commerce Extérieur De L'Algérie, 2006.
- 10-Direction Générale Des Douanes, C.N.I.S
- 11- D.Phan, Le commerce international, Economica, Paris, 1980.
- 12-E.MALINVAUD, méthodes statistiques de l'économétrie, DUNOD, Paris 1981.
- 13-F. PERROUX, L'économie du 20ème siècle, PUF, paris, 1969.
- 14-FODIL HASSAM, Chronique de l'économie algérienne, vingt ans de reformes libérales 1986-2004, chemin d'une croissance retrouvée, l'économiste d'Algérie, Alger, 2005.
- 15-G.D. DEBERNIS, Fluctuation et Croissance, cours de licence en sciences économiques ISE, Université d'Alger, Alger, 1969.
- 16-G.D. DEBERNIS, Industries industrialisantes et continue d'une politique d'intégration régionale, revue d'économie appliquée, N° 3-4, 1966.
- 17-H THEMMAR, Structure et modèle de développement de l'Algérie, publisud, Paris, 1983.
- 18-H.BENISSAD, restructuration et reformes économiques 1979-1993, o.p.u Alger, 1994.
- 19-Journal officiel de la république Algérienne .N° 63, du 4-6-1963.
- 20-Journal Officiel de la république Algérienne, N° 17 du 14/02/1978.
- 21-Journal Officiel De La République Algérienne, N° 80 du 29/10/1963.
- 22-Les cahiers Français n°129, Janvier/Février, 1987.
- 23-«La restructuration des entreprises »- dossier- Revue du Centre National Des Etudes Et - Analyses Pour La Planification (CENEAP) N°1 mars, 1985.
- 24-M. DAHMANI, l'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1987, casbah ed, 1999.
- 25-M. OLIVIER, L'industrie dans la stratégie de développement de l'Algérie, Annuaire de l'Afrique - Du Nord, 1981.
- 26-M. OURABAH, les transformations économiques de l'Algérie, ENAL, .1972.

- 27-M.E. BENISSAD, économie du développement de l'Algérie, OPU, Alger 1982.
- 28-M.E. BENISSAD, La reforme économique en Algérie, 2eme ed, OPU, Alger,.
- 29-M.E.BENISSAD, Algérie restructuration et réforme, O.P.U, Alger, 1992.
- 30-M.ECREMENT, Indépendance politique et libération économique, OPU, .Alger, 1986
- 31-M.MANGENOT, Malentendu Industriel, L'exemple de l'Algérie, Revue tiers monde, N°100, 1984.
- 32-M.N THABET Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie, Thèse Doctorat D'état , ISE, Université d'Alger, Alger, 1984.
- 33-MEDIA BANK, N° 14, 1994.
- 34-MEKBOUL ELHADI, Le Programme D'ajustement Structurel En Algérie, Problématique Et Application, Revue du C.E.N.E.A.P,N° 15, 2000.
- 35-Ministère D'énergie et Carier, 2010.
- 36-N. BOUZIDI,Le monopole de l'état sur le commerce extérieur (1974-1984),OPU,Alger 1988.
- 37-N. EFTIKHRI, La rente et la dépendance en Algérie, peuples méditerranéens, N° 26,1984.
- 38-office National des Statistiques, Données Statistiques, Activité & Emploi et chômage 2005.
- 39-ONS, l'Algérie en quelque chiffres, 2003.
- 40-ONS, rapport sur la situation économique et sociale en 2002, juillet 2004.
- 41-PROMEX (ALJEX), "Commerce Extérieur de L Algérie, Période: 2000-2009.
- 42- Philips Beaux: relation international, Edition Dalloz, Paris, 1979.
- 43-R. BOUDJEMAA, Financement International, Ajustement, Structurel Et Développement, - Théories Et Faits Algériens, Thèse Doctorat, Faculté des Sciences Economiques Et Sciences De Gestion, Université d'Alger.
- 44-R. BOUDJEMAA, Financement International, Ajustement, Structurel Et Développement, - Théories Et Faits Algériens, Thèse Doctorat, Faculté des Sciences Economiques Et Sciences De Gestion, Université d'Alger.
- 45-S. RAHOU, Les Industries Industrialisantes, Et La Stratégie Algérienne De développement, thèse magistère, ISE, Université d'Alger, 1985.
- 46-S.NAIR, L'ALGERIE 1954 -1982. Force sociale et Bloc au pouvoir, Temps modernes, N°442, -443, 1982.
- 47-THEMMAR, Stratégie de développement indépendante , OPU , Alger , 1983.
- 48-WTO(1995) "The Results of the Uruguay Round, in The Annual Joint Seminar The Uruguay Round and The Arab Countries. January 17-18, Kuwait www.wto.org

الملاحق:

تطور التجارة الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي خلال الفترة 1990-2010

الملحق رقم : 1 الجدول رقم 21

الوحدة: مليون د ج

السنوات	النتائج المحلي الاجمالي	الواردات	الصادرات	نسبة التجارة الخارجية	نسبة الصادرات	نسبة الواردات
1990	554338	86744	100944	33.8	18.2	15.6
1991	862132	139240	219391	41.6	25.4	16.1
1992	1074696	188574	249009	40.7	23.1	17.5
1993	1189724	205034	239551	37.7	20.1	17.2
1994	1487403	340142	324338	44.6	21.8	22.9
1995	2004994	513192	498450	50.5	24.8	25.6
1996	2570029	498325	470810	48.2	28.8	19.4
1997	2780168	501579	791767	46.3	28.4	18.0
1998	2830490	552358	588875	40.3	20.8	19.5
1999	2238197	601673	840516	64.8	37.5	27.3
2000	4123513	690425	1657215	56.9	40.1	16.7
2001	4257047	764862	1480335	52.7	34.7	17.9
2002	4541873	957.39	1501191	54.1	33.0	21.0
2003	5266821	1047441	1902053	56.0	36.1	19.8
2004	6127453	1314399	2337447	57.9	36.5	21.4
2005	7498628	1493644	3421548	65.5	45.6	19.9
2006	7952000	1526179	3836879	67.4	48.2	19.2
2007	9389569	1934170	4211410	65.45	44.85	20.6
2008	11176830	2742670	5540220	74.09	49.56	24.53

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية الواردات خلال فترة 1990-2010

الملحق رقم: 2 الجدول رقم: 22

الوحدة: مليون د ج

البيانات السنوات	الصادرات X		الواردات M		رصيد الميزان التجاري دج	رصيد الميزان التجاري م د	معدل تغطية الواردات
	قيمة الصادرات	الرقم القياسي لقيمة الصادرات X	قيمة الواردات	الرقم القياسي لقيمة الواردات M			
1990	100.944	100	86744	100	14467	1615	116.7
1991	219.391	217.3	139240	161	80151	4339	157.5
1992	249.009	113.5	188547	135.4	60462	2497	132.06
1993	239.551	96.2	205034	108.7	34517	1787	116.83
1994	324.338	135.4	340142	165.9	-15804	-1025	95.35
1995	4890450	153.6	513192	150.87	-14742	-521	97.12
1996	740.810	148.6	489325	97.1	242485	4277	148.6
1997	791.767	106.8	501579	100.65	290188	5202	157.8
1998	588.875	74.3	552358	110.12	36517	810	106.6
1999	840.516	148.7	610673	110.55	229843	3358	137.6
2000	1657215	197.1	690425	113.05	966790	12858	240
2001	1480335	89.3	764862	110.78	71573	9192	193.5
2002	1501191	101.4	957039	125.12	544152	6816	156.8
2003	1902053	126.7	1047441	109.44	854612	11078	181.5
2004	2237447	117.6	1314399	125.48	923048	13775	70.2
2005	3421548	152.9	1493644	113.63	1927904	25644	229
2006	3836879	112.1	1526179	102.017	2310700	31817	151.4
2007	1934170		4211410		1076904	14957	
2008	2742670		5540220		1628856	22623	

المصدر: La direction nationale des douanes centre national de l'informatique et des statistiques

تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 1990-2010 حسب المجموعات السلعية
الملحق رقم: 3 الجدول رقم: 23
الوحدة: مليون دولار

الفترة الأولى 1990-1994								
المجموع	سلع استهلاكية	سلع تجهيز صناعية	سلع تجهيز فلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد أولية ومنتجات الخام	الطاقات الزيوت	مواد غذائية	
10826	66	75	4	181	19	10431	50	\$ 1990
100.00	0.61	0.69	0.03	1.67	0.17	96.33	0.46	%
/	-91.20	/	0	0.55+	-21.00	21.51+	56.25+	%الزيادة
12101	42	61	5	169	43	11726	55	\$ 1991
100	0.35	0.5	0.04	1.9	0.36	96.91	0.45	%
/	-36.36	-18.66	25+	-6.62	26.31+	12.41+	10+	%الزيادة
10837	44	66	2	226	32	10388	79	\$ 1992
100	0.41	0.61	0.01	2.09	0.29	95.92	0.37	%
/	4.76+	8.2+	-60	33.32+	-25.58	-11.4	43.63+	%الزيادة
10091	50	17	0	287	26	9612	99	\$ 1993
100	0.5	0.17	0	2.85	0.26	95.32	0.98	%
/	-13.63	-74.24	/	27+	-18.75	-7.43	25.31+	%الزيادة
8340	22	9	2	198	23	8053	33	\$ 1994
100	0.26	0.11	0	2.37	0.28	96.56	0.4	%
/	-56	-47	/	-31	-11.53	-16.21	-66.66	%الزيادة

الفترة الثانية 1995-1999								
المجموع	سلع استهلاكية	سلع تجهيز صناعية	سلع تجهيز فلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد أولية ومنتجات الخام	الطاقات الزيوت	مواد غذائية	
10240	61	18	5	274	41	9731	110	\$ 1995
100	0.6	0.18	0.05	2.68	0.4	95.02	1.08	%
/	177.27+	100+	150+	38.38+	78.26+	21+	233.33+	%الزيادة
13.375	156	46	3	496	44	12494	136	\$ 1996
100	1.17	0.34	0.03	3.71	0.33	93.4	1.02	%
/	185.73+	155.1+	-40	81+	7.31+	28.31+	23.63+	%الزيادة
13889	23	23	1	387	40	13378	37	\$ 1997
100	0.17	0.17	0.01	2.79	0.29	96.23	0.27	%
/	-85.25	-50	-66.66	21.97+	-9.09	7.07+	-72.79	%الزيادة
10213	16	9	7	254	45	9855	27	\$ 1998
100	0.16	0.09	0.07	2.49	0.44	96.46	0.26	%
/	-30.43	-60.86	600+	-3.43	12.5+	-26.33	-27.02	%الزيادة
12522	20	47	25	281	41	12084	24	\$ 1999
100	0.16	0.38	0.2	2.24	0.33	96.2	0.19	%
/	25+	422.22+	257.1+	10.62+	-8.88	12.47+	-11.11	%الزيادة

الفترة الثالثة 2000-2008

المجموع	سلع استهلاكية	سلع تجهيز صناعية	سلع تجهيز فلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد أولية ومنتجات الخام	الطاقة والزيوت	مواد غذائية	
22031	13	47	11	465	44	21419	32	\$ 2000
100	0.05	0.21	0.04	2.11	0.19	97.22	0.14	%
/	-35	0	-56	65.48+	7.31+	77.25+	33.33+	% الزيادة
19132	12	45	22	504	37	18484	28	\$ 2001
100	0.06	0.23	0.11	2.63	0.19	96.91	0.14	%
/	-7.69	-4.25	100+	8.38+	-15.9	-13.7	-12.5	% الزيادة
18825	27	50	20	551	51	18091	35	\$ 2002
100	0.14	0.26	0.1	2.92	0.27	96.1	0.14	%
/	22.85+	11.11+	-9.09	9.32+	37.83+	-2.01	25+	% الزيادة
24612	35	30	1	509	50	23939	48	\$ 2003
100	0.14	0.12	0.004	2.06	0.2	97.26	0.19	%
/	29.62+	-40	-95	-7.62	-1.96	32.32+	37.14+	% الزيادة
32083	14	47	0	571	90	31302	59	\$ 2004
100	0.004	0.14	0	1.17	0.28	97.56	0.18	%
/	60	56.66	-100	12.18	80	30.75	22.91	% الزيادة
46001	14	36	/	656	134	45094	67	\$ 2005
100	0.003	0.007	/	1.42	0.29	98.02	0.14	%
/	/	-23.4	-100	14.88	48.88	44.06	13.55	% الزيادة
53822	28	43	1	748	180	51756	66	\$ 2006
100	0.05	0.08	0.001	1.41	0.34	97.98	0.12	%
/	100	19.44	/	14.02	34.32	14.77	-1.49	% الزيادة
60916	34	44	/	988	153	59 605	92	\$ 2007
100	0.06	0.07	/	1,62	0,25	97,85	0,15	%
								% الزيادة
79122	40	39	/	1 390	3 40	7 7 192	121	\$ 2008
100	0,04	0,09	/	1,76	0,43	97,53	0,15	%
								% الزيادة

المصدر: La Direction Générale Des Douanes

تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2010

الوحدة: مليون دولار

الملحق رقم : 4 الجدول رقم 24:

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	
	المبالغ بالدولار	معدل النمو %
1990	395	-62.91
1991	375	-5.06
1992	449	19.73
1993	479	6.68
1994	287	-40.08
1995	519	80.83
1996	882	69.94
1997	516	41.5
1998	358	-30.62
1999	438	22.35
2000	612	39.73
2001	648	47.95
2002	734	19.93
2003	673	-8.31
2004	781	16.05
2005	907	16.13
2006	1006	17.53
2007	1 311	
2008	1 954	

المصدر: La Direction Nationale Des douanes centre Nationale de l'informatique et des statistiques

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2010

حسب المجموعات السلعية

الوحدة: مليون دولار

الملحق رقم: 05 الجدول رقم: 25

الفترة الأولى 1994-1990

المجموع	سلع استهلاكية	سلع تجهيز صناعية	سلع تجهيز فلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد أولية ومنتجات تامة الصنع	الطاقة والزيوت	مواد غذائية		
9654	1142	3682	78	1801	675	144	2133	\$	1990
100	11.83	38.13	0.80	18.65	7.00	1.48	22.09	%	
/	+17.36	59.53	169	-10.03	-20.77	+12.50	-27.15	الزيادة%	
7681	720	2343	153	1861	410	256	1938	\$	1991
100	9.37	30.51	1.99	24.23	5.33	3.33	25.25	%	
/	-37	-36.36	+96.15	+3.33	-39.25	+77.77	-9.41	الزيادة%	
8406	1153	2445	51	1933	612	120	2092	\$	1992
100	13.72	29.09	0.61	22.99	7.28	1.43	24.85	%	
/	60.13	4.35	-66.66	3.86	49.26	-53.125	+369	الزيادة%	
8788	1195	2567	55	2074	595	125	2177	\$	1993
100	13.60	29.29	0.63	23.60	6.77	1.42	24.77	%	
/	3.38+	5+	7.84+	7.29+	-2.77	4.16	4.06	الزيادة%	
9365	1270	2428	33	2143	619	56	2816	\$	1994
100	13.56	25.93	0.35	22.88	6.61	0.6	30.07	%	
/	6.27	-5.41	-40	3.32	4.03	-55.2	29.35+	الزيادة%	

الفترة الثانية 1999-1995

المجموع	سلع استهلاكية	سلع تجهيز صناعية	سلع تجهيز فلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد أولية ومنتجات تامة الصنع	الطاقة والزيوت	مواد غذائية		
10761	1751	2937	41	2372	789	118	2753	\$	1995
100	16.27	27.3	0.38	22.04	7.34	1.09	25.58	%	
/	37.87	21	24.24	10.68+	27.46+	110.7+	-2.23	الزيادة%	
9098	1038	3022	41	1788	498	110	2601	\$	1996
100	11.411	33.22	0.45	19.65	5.45	1.21	28.59	%	
/	-40.71	2.89+	/	-24.62	-36.88	-6.77	-5.52	الزيادة%	
8687	1094	2833	21	1564	499	132	2544	\$	1997
100	12.59	32.61	0.24	18	5.71	1.52	29.92	%	
/	-5.39	-6.25	-48.78	12.52	0.2+	20+	-2.19	الزيادة%	
9403	1319	3120	43	1722	540	126	2533	\$	1998
100	14.03	33.18	0.46	18.31	5.74	1.34	26.94	%	
/	20.56+	10.13+	104.76+	191+	8.21+	-4.54	-0.43	الزيادة%	
9164	1396	3219	72	1547	469	154	2307	\$	1999
100	15.23	35.13	0.79	16.88	5.12	1.68	25.17	%	
/	5.83+	3.17+	67.44+	-10.16	-13.14	22.22+	-8.92	الزيادة%	

الفترة الثالثة 2010-2000

المجموع	سلع استهلاكية	سلع تجهيز صناعية	سلع تجهيز فلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد أولية ومنتجات تامة الصنع	الطاقات والزيت	مواد غذائية		
9173	1393	3068	85	1655	428	129	2415	\$	2000
100	15.18	33.44	0.92	18.04	4.66	1.4	26.32	%	
/	-0.21	-4.92	15.29+	6.25+	-9.57	-19.37	4.47+	%الزيادة	
9940	1466	3435	155	1872	478	139	2395	\$	2001
100	14.74	34.55	1.55	18.83	4.8	1.39	24.09	%	
/	5.24+	11.96+	82.35+	13.11+	11.68+	7.75+	-0.82	%الزيادة	
12009	1655	4423	148	2336	562	145	2740	\$	2002
100	13.78	36.83	1.23	19.45	4.67	1.2	22.81	%	
/	12.89+	28.76+	-4.51	24.78+	17.57	4.31+	14.4+	%الزيادة	
13534	2112	4955	129	2857	689	144	2678	\$	2003
100	15.06	36.61	0.95	21.1	5.09	0.84	19.78	%	
/	27.61+	12.02+	12.83	22.3-	22.59+	-21.73	-2.26	%الزيادة	
18303	2797	7139	173	3645	784	173	3597	\$	2004
100	15.27	38.99	0.94	19.9	4.28	0.94	19.64	%	
/	32.43	44.07+	34.1+	27.85	13.78+	51.75	34.31+	%الزيادة	
20357	3107	8452	160	4088	751	212	3578	\$	2005
100	15.26	41.51	0.78	20.08	3.68	1.04	17.62	%	
/	11.08	18.39+	-7.5	12.15+	-4.2	22.54+	-0.27	%الزيادة	
21005	2956	8297	136	4838	858	240	3680	\$	2006
100	14.07	39.5	0.64	23.03	4.08	1.14	17.51	%	
/	-4.85	-1.83	-15	18.34+	14.24+	13.2+	2.59+	%الزيادة	
27632	3 752	1 0 026	1 46	7 105	1 325	324	4 954	\$	2007
100	13,58	36,28	0,53	25,71	4,79	1.17	17,93	%	
								%الزيادة	
39181	5 090	1 5 268	84	9 027	1 373	592	7 747	\$	2008
100	12,99	38,97	0,21	23,04	3,50	1,51	19,77	%	
								%الزيادة	

ترتيب الزبائن التجاريون للجزائر

الملحق رقم: 06 الجدول رقم: 26

الوحدة: مليون د ج

البلدان	1992	%	البلدان	1993	%	البلدان	1994	%
إيطاليا	53988.9	21.7	إيطاليا	52659.2	22.0	إيطاليا	65015.9	20.0
فرنسا	45564.0	18.3	فرنسا	40058.8	16.7	و م ا	51972.4	16.0
و م ا	34732.8	13.9	و م ا	38163.7	15.9	فرنسا	49450.4	15.2
هولندا	20033.8	8.0	هولندا	18611.4	7.8	هولندا	32323.1	10.0
اسبانيا	18918.6	7.6	اسبانيا	16113.8	6.7	اسبانيا	23997.6	7.4
بلجيكا	17797.4	7.1	بلجيكا	14894.4	6.2	ألمانيا	21734.0	6.7
ألمانيا	11717.0	4.7	البرازيل	10527.5	4.4	بلجيكا	19564.7	6.0
بريطانيا	8438.9	3.4	ألمانيا	10305.2	4.3	البرازيل	7225.3	2.2
البرازيل	7848.4	3.2	البرتغال	6755.1	2.8	البرتغال	6947.2	2.1
النمسا	4626.6	1.9	بريطانيا	4563.7	1.9	كندا	6116.5	1.9

البلدان	1995	%	البلدان	1996	%	البلدان	1997	%
إيطاليا	111737.7	22.4	إيطاليا	147425.3	19.9	إيطاليا	163336.9	20.6
و م ا	828337.6	16.6	و م ا	11358.7	15.3	و م ا	126613.8	16.0
فرنسا	70451.1	14.1	فرنسا	97299.2	13.1	فرنسا	124746.2	15.8
هولندا	51818.9	10.4	هولندا	64449.8	8.7	اسبانيا	7173.0	9.0
اسبانيا	33326.4	6.7	اسبانيا	56480.8	7.6	هولندا	66698.7	8.4
بلجيكا	19559.2	3.9	تركيا	38407.8	5.2	تركيا	46211.1	5.8
تركيا	16752.9	3.4	البرازيل	37768.7	5.1	البرازيل	42546.8	5.4
البرازيل	11997.8	2.4	روسيا	31976.8	4.3	بلجيكا	28722.0	3.6
كندا	11748.5	2.4	كندا	26981.0	3.6	كندا	26981.0	3.4
بريطانيا	10871.0	2.2	بلجيكا	21535.1	2.9	ألمانيا	17635.6	2.2

البلدان	1998	%	البلدان	1999	%	البلدان	2000	%
إيطاليا	110119.7	20.3	إيطاليا	197427.3	23.5	إيطاليا	332271.7	20.1
و م ا	100108.9	18.5	و م ا	17756.4	14.0	و م ا	257697.0	15.6
فرنسا	90981.3	16.8	فرنسا	115318.9	13.7	فرنسا	219581.1	13.3
اسبانيا	57709.8	10.7	اسبانيا	89178.8	10.6	اسبانيا	175167.7	10.6
هولندا	48287.8	8.9	هولندا	68502.1	8.2	هولندا	124622.6	7.5
البرازيل	37688.0	7.0	البرازيل	64719.8	7.7	البرازيل	113022.1	6.8
تركيا	34684.8	6.4	تركيا	40596.9	4.8	تركيا	100261.5	6.1
بلجيكا	25321.7	4.7	كندا	27148.7	3.2	كندا	58665.4	3.5
كندا	21494.0	4.0	بلجيكا	21937.5	2.6	ألمانيا	55185.3	3.3
بريطانيا	15310.8	2.8	بريطانيا	15129.3	1.8	بريطانيا	49550.7	3.0

البلدان	2001	%	البلدان	2002	%	البلدان	2003	%
ايطاليا	332631.5	22.5	ايطاليا	301366.8	20.1	م و ا	378658.6	19.9
فرنسا	223678.7	15.1	م و ا	213321.5	14.2	ايطاليا	364588.2	19.2
م و ا	210107.7	14.2	فرنسا	203876.5	13.6	فرنسا	238838.1	12.6
اسبانيا	173199.3	11.7	اسبانيا	180970.9	12.1	اسبانيا	231309.2	12.2
هولندا	105251.9	7.1	هولندا	135356.2	9.0	هولندا	130876.4	6.9
البرازيل	79198.0	5.4	تركيا	76834.1	5.1	كندا	107702.5	5.7
تركيا	75497.1	5.1	كندا	75267.0	5.0	البرازيل	86765.2	4.6
كندا	53292.1	3.6	البرازيل	71356.3	4.8	تركيا	82223.0	4.3
بلجيكا	42189.6	2.9	بلجيكا	36935.4	2.5	بلجيكا	54600.3	2.9
بريطانيا	23241.3	1.6	ألمانيا	34970.8	2.3	برتغال	41838.0	2.2

البلدان	2004	%	البلدان	2005	%	البلدان	2006	%
م و ا	517111.7	22.1	م و ا	788237.9	23.0	م و ا	999586.4	26.6
ايطاليا	372786.4	15.9	ايطاليا	560186.7	16.4	ايطاليا	638998.2	17.0
فرنسا	280513.6	12.0	اسبانيا	375319.3	11.0	اسبانيا	393317.2	10.5
اسبانيا	263142.3	11.3	فرنسا	341786.3	10.0	فرنسا	308648.7	8.2
هولندا	173028.0	7.4	هولندا	224870.4	6.6	كندا	241767.7	6.4
كندا	14993.9	6.1	البرازيل	214371.7	6.3	هولندا	184136.2	4.9
البرازيل	137732.8	5.9	كندا	168290.9	4.9	تركيا	143011.5	3.8
تركيا	98926.2	4.2	تركيا	128320.8	3.8	بلجيكا	141659.7	3.8
بلجيكا	57377.3	2.5	البرتغال	124225.9	3.6	البرازيل	129350.7	3.4
برتغال	57378.9	2.5	بلجيكا	116096.1	3.4	بريطانيا	124085.6	3.3

البلدان	2007	%	البلدان	2008	%
م و ا	1143864	26.69	م و ا	1439712	24,66
ايطاليا	643896	15.03	ايطاليا	775728	13,29
فرنسا	321120	7.49	فرنسا	549936	9,42
اسبانيا	431064	10.06	اسبانيا	563040	9,67
هولندا	298008	6.95	هولندا	373680	6,40
كندا	332712	7.76	كندا	358704	6,15
البرازيل	120672	2.82	البرازيل	170784	2,93
تركيا	167256	3.90	تركيا	294192	5,04
بلجيكا	101160	2.36	بلجيكا	176976	3,03
برتغال	92592	2.16	برتغال	195408	3,35

La direction nationale des douanes centre national de l'informatique et des statistiques

المصدر:

ترتيب الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة 1992-2010

الملحق رقم: 07 الجدول رقم: 27

الوحدة: مليون دينار جزائري

البلدان	1992	%	البلدان	1993	%	البلدان	1994	%
فرنسا	45686.4	24.2	فرنسا	52267.0	25.5	فرنسا	84057.4	24.7
إيطاليا	27092.9	14.4	و م ا	3592.1	14.9	و م ا	48527.4	14.3
و م ا	20780.9	11.0	إيطاليا	22310.2	10.9	إيطاليا	33125.9	9.7
إسبانيا	18131.3	9.6	إسبانيا	21605.9	10.5	إسبانيا	31880.2	9.4
ألمانيا	16386.6	8.7	ألمانيا	10942.6	5.3	ألمانيا	18292.3	5.4
اليابان	8388.4	4.4	اليابان	8767.8	4.3	كندا	13552.1	4.0
بلجيكا	5574.6	3.0	كندا	5784.7	2.8	النمسا	10130.0	3.0
كندا	3910.7	2.1	اندونيسيا	5050.7	2.5	اليابان	8984.4	2.6
النمسا	3806.5	2.0	النمسا	4024.5	2.0	تركيا	8857.6	2.6
الصين	3421.7	1.8	بلجيكا	3822.8	1.9	اندونيسيا	8497.9	2.0

البلدان	1995	%	البلدان	1996	%	البلدان	1997	%
فرنسا	127813.0	24.9	فرنسا	121804.1	24.4	فرنسا	116009.8	23.1
و م ا	67451.8	13.1	إسبانيا	61067.5	12.3	و م ا	53171.7	10.6
إيطاليا	49606.7	9.7	و م ا	50960.7	10.2	إيطاليا	43335.9	8.6
إسبانيا	43927.4	8.6	إيطاليا	45663.5	9.2	إسبانيا	34851.2	6.9
ألمانيا	35171.1	6.9	ألمانيا	32744.9	6.6	كندا	28235.4	5.6
كندا	21532.3	4.2	كندا	19461.3	3.9	ألمانيا	27860.8	5.6
اليابان	14702.8	3.4	تركيا	17422.3	3.5	اليابان	18389.3	3.7
تركيا	14510.4	2.8	اليابان	13119.8	2.6	تركيا	18123.6	3.6
الصين	12025.3	2.3	بلجيكا	11729.2	2.4	بريطانيا	16198.8	3.2
بلجيكا	11749.0	2.3	الصين	11102.8	2.2	سوريا	13870.8	2.8

البلدان	1998	%	البلدان	1999	%	البلدان	2000	%
فرنسا	131656.0	25.0	فرنسا	139144.6	22.8	فرنسا	162661.8	23.6
و م ا	58253.4	11.0	و م ا	60468.1	9.9	و م ا	78687.2	11.4
إيطاليا	49673.5	9.3	إيطاليا	51290.8	8.4	إيطاليا	61409.0	8.9
ألمانيا	37892.9	7.1	ألمانيا	47226.7	7.4	ألمانيا	53424.5	7.7
إسبانيا	32150.3	6.0	إسبانيا	33824.4	5.5	إسبانيا	41108.0	6.0
كندا	30734.1	5.8	كندا	25712.1	4.2	كندا	26339.0	3.8
تركيا	24131.4	4.5	اليابان	23767.1	3.9	تركيا	12542.2	3.1
بريطانيا	14706.4	2.8	تركيا	22500.7	3.7	اليابان	20557.8	3.0
بلجيكا	14217.5	2.7	كوريا الجنوبية	20579.4	3.4	روسيا	20554.8	3.0
هولندا	11108.4	2.1	الصين	15292.1	2.5	بلجيكا	17977.4	2.6

البلدان	2001	%	البلدان	2002	%	البلدان	2003	%
فرنسا	185152.6	24.2	فرنسا	214969.3	22.5	فرنسا	250264.4	23.9
ايطاليا	80324.0	10.5	ايطاليا	92689.9	9.7	ايطاليا	98587.7	9.4
و م ا	79150.5	10.3	و م ا	90773.0	9.5	المانيا	68070.2	6.5
المانيا	60963.3	8.0	المانيا	67989.3	7.1	اسبانيا	57462.1	5.5
اسبانيا	40319.8	5.3	اسبانيا	49643.6	5.2	و م ا	54574.9	5.2
تركيا	29234.5	3.8	تركيا	31286.1	3.3	الصين	40116.6	3.8
بلجيكا	20352.4	2.7	اليابان	29693.0	3.1	تركيا	33883.5	3.2
كندا	20019.4	2.6	الصين	27230.1	2.8	بريطانيا	31800.9	3.0
بريطانيا	19346.4	2.5	كندا	26721.3	2.8	اليابان	29411.0	2.8
روسيا	18487.1	2.4	بريطانيا	24326.6	2.5	روسيا	24378.4	2.3

البلدان	2004	%	البلدان	2005	%	البلدان	2006	%
فرنسا	295538.2	22.5	ايطاليا	328138	22	فرنسا	307439,15	20.5
ايطاليا	111397.2	8.5	المانيا	111820	7.5	ايطاليا	132125,5	8.8
المانيا	86332,6	6.6	و م ا	99314,7	6.6	الصين	121026,15	8.1
و م ا	7180,1	5.9	الصين	97809,4	6.5	المانيا	104021,3	6.9
الصين	65997,4	5	اسبانيا	93739,8	6.3	و م ا	100819,5	6.7
اسبانيا	63546.4	4.8	اليابان	70991,3	4.8	اسبانيا	72359,5	4.8
اليابان	47350.5	3.6	الارجنتين	57301,7	3.8	اليابان	50445,3	3.3
الارجنتين	42508.7	3.2	تركيا	44452,6	3	تركيا	50303,05	3.3

البلدان	2007	%	البلدان	2008	%
فرنسا	330912	16.75	فرنسا	425952	16.51
ايطاليا	170496	8.63	ايطاليا	273312	10.60
المانيا	127008	6.43	المانيا	161136	6.25
و م ا	163584	8.28	و م ا	189360	7.34
الصين	165384	8.73	الصين	228384	8.85
اسبانيا	114048	5.64	اسبانيا	173952	6.74
اليابان	78120	3.86	اليابان	88416	3.43
الارجنتين	63360	3.21	الارجنتين	93744	3.63

المصدر : La direction nationale des douanes centre national de l'informatique et statistique

تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 1995-2010

الملحق رقم: 08 الجدول رقم: 28
الصادرات

الوحدة مليون دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	المناطق الصناعية
19869	12563	11670	11255	10097	7954	6732	5903	5256	5152	5397	4930	5689	6385	الاتحاد الأوروبي
16280	12131	3731	3506	3071	2242	2485	2125	2194	2074	2320	2181	2000	2785	منظمة التنمية الاقتصادية
/	3	702	1058	1097	855	757	636	603	485	400	423	223	271	الدول الأوروبية الأخرى
1486	1148	1299	1249	1166	576	385	269	142	340	185	517	357	368	أمريكا الجنوبية
2021	1590	2785	2506	1952	1206	943	579	599	771	643	155	499	576	آسيا بدون الدول العربية
/	/	/	31	525	418	366	179	64	/	/	/	/	/	اوسياتيا
754	533	448	387	56	47	127	92	144	160	265	336	131	133	الدول العربية
387	274	234	217	169	120	127	72	52	36	24	24	124	198	الدول المغاربية
127	16	136	148	175	125	87	85	119	146	169	121	75	45	الدول الأفريقية الأخرى
40924	28258	21005	20357	18308	13543	12009	9940	9173	9164	9403	8687	9098	10761	المجموع

تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 1995-2010

الملحق رقم: 9 الجدول رقم: 29
الواردات

الوحدة مليون دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	المناطق الصناعية
38096	27256	27423	25593	17396	14503	12100	12344	13792	8058	6643	8663	8058	6638	الاتحاد الأوروبي
13948	9208	19758	14963	11054	7631	4602	4549	5825	3095	2538	3702	3376	2521	منظمة التنمية الاقتصادية
275	491	/	15	91	123	130	87	181	78	109	150	740	325	الدول الأوروبية الأخرى
4116	3020	2914	3124	1902	1220	951	1037	1672	903	726	897	734	299	أمريكا الجنوبية
2893	2020	1628	1218	686	507	456	476	210	145	34	227	186	195	آسيا بدون الدول العربية
/	/	/	/	/	/	38	23	/	/	/	/	/	/	اوسياتيا
523	501	516	621	521	355	248	315	55	80	22	21	16	18	الدول العربية
744	564	502	418	407	260	250	275	254	127	136	215	251	226	الدول المغاربية
183	126	38	49	26	13	50	26	42	36	5	14	13	18	الدول الافريقية الأخرى
60778	43186	52822	46001	32083	24612	18825	19132	22031	12522	10213	13889	13374	10240	المجموع

الملحق رقم 10 الجدول رقم 30: يمثل المعطيات الخاصة بالدراسة

الوحدة مليون دج

Annee	X	M	OUV	p oil	VA	Emp	P	XI
1990	100944	86477	0,33720943	23,19	59608	357856	0,16	31884
1991	219391	139240	0,42466667	20,19	91003	346357	0,26	27236
1992	249009	188547	0,4174356	19,25	113795	342334	0,33	32489
1993	239551	205034	0,38129074	16,74	117126	339876	0,34	34789
1994	324338	340142	0,44551123	15,66	144765	338897	0,42	20844
1995	498450	513192	0,50820959	16,75	170377	326765	0,52	36968
1996	740810	498325	0,4821537	20,46	187046	262536	0,71	63987
1997	791767	501579	0,46519891	18,97	186904	211073	0,88	37113
1998	588875	552358	0,40319131	11,91	215708	212247	1,01	26001
1999	840516	601673	0,44536749	16,55	225644	209391	1,07	31811
2000	1657215	690425	0,56933188	27,4	238456	194909	1,22	44449
2001	1480335	764862	0,52694259	23	256794	148033	1,39	47064
2002	1501191	957439	0,5408218	22,81	276611	176961	1,56	53310
2003	1902053	1047441	0,56028228	27,69	287973	175061	1,64	48879
2004	2237447	1314399	0,57973232	37,41	317550	164352	1,93	57232
2005	3421548	1493644	0,65544633	50	339831	158852	2,13	65875
2006	3836879	1526179	0,6300585	58,3	355677	142872	2,48	85993
2007	4172730	1916829	0,6471301	64,2	377782	103008	3,66	96743
2008	5759413	2867359	0,78119823	91,48	405178	102704	3,94	140684
2009	3282440	2853923	0,60086786	62,31	465822	99934	4,66	77423

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1-الديوان الوطني للإحصاء، معطيات إحصائية، أعداد متفرقة.

2-CNIS la direction générale des douanes-

X: إجمالي الصادرات

M: إجمالي الواردات

OUV : نسبة الانفتاح التجاري

P OIL : سعر برميل البترول

VA : القيمة المضافة للصناعة التحويلية

N : أعداد العاملين في الصناعة التحويلية

P : إنتاجية العامل

XI : الصادرات الصناعية